الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - أخاء - عدالة
وزارة البيئة والتنمية المستدامة

الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة و خطة عملها

للفترة 2017 - 2021

بدعم من

UN environment
United Nations Environment Programme

PNUD
Au service des peuples et des nations

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Mise en oeuvre par:
giz

أغسطس 2017

تقديم من طرف معالي و زير البيئة و التنمية المستدامة

الاهتمام بحماية البيئة ازداد منذ السبعينيات من القرن الماضي. وقد تطور وعي جديد بضرورة الربط بين البيئة و التنمية المستدامة، لاسيما مع ملاحظة الظواهر البيئية العالمية المقلقة، مع تزايد تكرارها بشكل متزايد.

يولد النشاط البشري اضطرابات كبيرة في البيئة العالمية (الاحتباس الحراري ، والتلوث الواسع النطاق، والتصحر، وإزالة الغابات، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي بشكل نهائي ، وما إلى ذلك)، و يشكل تهديد خطير جدا بالنسبة للبشرية خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة.

وإدراكا منه لضخامة الخطر، اتخذ المجتمع الدولي عددا من التدابير بعد نشر تقرير لجنة الأمم المتحدة لعام 1987 (تقرير برونتلاند)، الذي نشر فكرة التنمية المستدامة ودعي إلى الاستعجال في إيجاد مسارات التنمية الأقل خطورة على المدى الطويل في قمة ريو في عامي 1992 و 2012.

إن توقيع العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية دليل على هذا الوعي الدولي، ولا سيما اتفاق باريس بشأن المناخ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في حضور جميع الأطراف في 12 كانون الأول / ديسمبر 2015 واعتماد الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2015 لجدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة ال 17 التي تشكل خطة عام 2030.

ولمواكبة الحركة العالمية لحماية البيئية ووضع هذه القضية في صدارة سياساتها التنموية، تحتاج موريتانيا إلى إطار منطقي واستراتيجي يجب أن يسمح لها بالتنسيق و التآزر بين البرامج القطاعية والخطط والسياسات من منظور الاستدامة وبروح مشاركة الجميع.

وتستند هذه الاستراتيجية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة إلى رؤية رئيس الجمهورية فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، لمشروع مجتمع ، و مستقبل واعد لموريتانيا، تحترم قيمة الأراضي، وتراثها الطبيعي والثقافي، وتطلعات شبابها وحقوق أجيالها الحالية والمقبلة. وهي نتيجة مشاورة عامة شارك فيها جميع الاطراف وجميع الفاعليين في هذا القطاع، من المجتمع المدني إلى البرلمانيين البيئيين، إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والمصالح العامة. فهي تضع البيئة في قلب التزام موريتانيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
وفيما يتعلق بشركائنا الفنيين والماليين، أود أن أؤكد مجددا المبادئ التي طبعت حتى الآن إدارتنا للقطاع والتي تنبثق عن رؤية وتوجهات السلطات العامة التي يتعين تعبئة الموارد المالية من أجل استثمارات ذات أهمية كبيرة لصالح السكان. وأود أن أعرب عن تقديري للثقة التي أبدتها في دعم شراكتنا..

AMEDI CAMARA

فهرسة المواضيع

ملخص تنفيذي 8

1- مقدمة 21

1-1- مبادئ الأساس وتطور التنمية المستدامة 21

1-2- سياق الاستراتيجية الجديدة 21

1-3- طريقة ومنهجية إعداد الاستراتيجية 22

2- السياق والإلتزامات الدولية 23

2-1- السياق الدولي 23

2-2- الحالة الراهنة لالتزام موريتانيا بالبيئة والتنمية المستدامة على المستوى الدولي.....24

3- الوضعية الراهنة للبيئة والتنمية المستدامة، التحديات و الاتجاهات 27

3-1- الوضعية الحالية للبيئة والموارد الطبيعية 27

3-2- الاتجاهات الرئيسية المأخوذة في الاعتبار.....34

3-2-1- التغيرات المناخية.....34

3-2-2- التطورات الاجتماعية وظروف الحياة 35

3-2-3- اتجاه التطور الاقتصادي 38

3-3- الحكامة البيئية 41

3-3-1- الترتيبات المؤسسية والقانونية 41

3-3-2- التطور في دمج البيئة والحكامة 43

3-3-3- أخذ البرمجة والميزانيات بعين الاعتبار 45

3-3-4- بعض الملاحظات 46

3-4- المناخ الموريتاني مكامن الضعف والقوة والعوائق والفرص (SWOT).....60

4- الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.....60

4-1- رؤية البلد المستقبلية.....60

4-2- مبادئ الرؤية.....60

4-3- الأهداف و النتائج المتوخات من الاستراتيجية 61

4-4- المحاور الاستراتيجية ومواضيع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 62

5- خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.....67

5-1- أهم الأنشطة 67

5-2- آليات التنفيذ.....73

5-2-1- الإطار المؤسسي 73

5-2-2 – ميكانيسما تمويل التنفيذ 75

5-2-3- المتابعة والمؤشرات 78

5-3- خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2021 80

المرفق 1: خارطة طريق إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنيمة المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 95

المرفق 2: وضعية تنفيذ الاتفاقيات الدولية حول البيئة 96

المرفق 3: مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عمل لها 101

المرفق 4: أهم المراجع 109

لائحة الاختصارات

ACCMR : مشروع التغيرات المناخية في الوسط الريفي

AFAT : الزراعة، الغابات والتنازل عن الأراضي

AGLC : جمعية التسيير المحلي المشترك

AGR: أنشطة مدرة للدخل

AME : اتفاق متعدد الأطراف بشأن البيئة

AMP : مجال بحري محمي

ANGMV : الوكالة الوطنية للسور الأخضر الكبير

APE : تمفصل البيئة والفقر

APGMV : الوكالة الإفريقية للسور الأخضر الكبير

BACoMaB : حوض آركين والتنوع البيولوجي الساحلي والبحري

BM : البنك الدولي

CC : التغيرات المناخية

CCPNCC : خلية تنسيق البرنامج الوطني للتغيرات المناخية

CNERV : المركز الوطني للبيطرة وللبحث البيطري

CNEDD : المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

CNRADA: المركز الوطني للبحث الزراعي والتنمية الزراعية

COP : مؤتمرات الأطراف

CP : لجنة الإشراف

CPND: المساهمات المتوقعة المحددة على المستوى الوطني لموريتانيا في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية، التقرير الوطني لمؤتمر الأطراف ال 21

CREDD: المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة

CSLP : الإطار الاستراتجي لمكافحة الفقر

CTEDD : اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة

CTS : اللجنة الفنية القطاعية

DAPL : إدارة المحميات والشاطئ

DCE : إدارة الرقابة البيئية

DD : التنمية المستدامة

DPCID : إدارة التخطيط، التنسيق القطاعي والبيانات

DPN : إدارة حماية الطبيعة

DPUE : إدارة التلوث والطوارئ البيئية

DREDD : المندوبية الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة

EDD : البيئة والتنمية المستدامة

EES : التقييم البيئي الاستراتيجي

EIE : دراسة الأثر البيئي

EPCV : التحقيق الدائم على ظروف حياة الأسر

Eq : مكافئ

IPE : مبادرة الفقر البيئي

FAO : منظمة الأغذية والزراعة

FIDA : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

FIE : صندوق الاستثمار بالنسبة للبيئة

FITI : مبادرة الشفافية في الصناعات السمكية

FRA : تقييم موارد الغابات

GDRN : التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية

GES : غازات الاحتباس الحراري

GIEC : مجموعة الخبراء الدوليين لتطور المناخ

GIZ : التعاون الدولي الألماني

GMV : السور الأخضر الكبير

ICV : مؤشر الغطاء النباتي

IDH : مؤشر التنمية البشرية

IMROP : المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد

ITIE : مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

MAED : وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

MDRE : وزارة التنمية الريفية والبيئة

MEDD : وزارة البيئة والتنمية المستدامة

MDEDD الوزارة المنتدبة لدى الوزير لأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

MHA : وزارة المياه والصرف الصحي

MPEM : وزارة الصيد والاقتصاد البحري

MPEMI : وزارة البترول الطاقة و المعادن

MU : مليار أوقية

NBSAP : استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

ODD : أهداف التنمية المستدامة

OMD : أهداف الألفية للتنمية

ONISPA : المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمواد الصيد المائي الزراعي

OSC : منظمة المجتمع المدني

OSS : مرصد الصحراء والساحل

PANA : برنامج العمل الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية

PANE : خطة العمل الوطنية للبيئة

PAS : خطة التهيئة المبسطة

PBGP : برنامج التنوع البيولوجي الغاز والبترول

PDALM : المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني

PEP : الخصائص البيئية للبلد

PFNL : المواد الغابوية غير الحطبية

PIB : الناتج الداخلي الخام

PGES :خطة التسيير البيئي والاجتماعي

PNBA : الحظيرة الوطنية لحوض آركين

PND : الحظيرة الوطنية لجاولينك

PNDS: الخطة الوطنية للتنمية الصحية

PANEDD : خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

PNUD : برنامج الأمم المتحدة للتنمية

PPP : شراكة العام – الخاص

ProGRN : برنامج تسيير الموارد الطبيعية

PRLP : البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر

PSE : الدفع مقابل الخدمات البيئية

PSEDD : البرنامج القطاعي للبيئة والتنمية المستدامة

PTA : مخطط العمل السنوي

PTF : الشركاء الفنيين والماليين

RIM : الجمهورية الإسلامية الموريتانية

RISE : المراجعة المؤسسية لقطاع البيئة

RN : الموارد الطبيعية

SCAPP : استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

SDSR : استراتيجية تنمية القطاع الريفي

S&E : المتابعة والتقييم

SEE : كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة

SEPANE : نظام المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية للبيئة

SI : نظام المعلومات

SIE : نظام المعلومات البيئية

SND : الاستراتيجية الوطنية للتنمية

SNDD : الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

SNDE : الشركة الوطنية للماء

SNEDD : الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

SOMELEC : الشركة الموريتانية للكهرباء

TCN: البيان الوطني الثالث للتغيرات المناخية

UE : الاتحاد الأوروبي

UNCCD/CNULCD : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

CBD : اتفاقية التنوع البيولوجي

UNFCCC/CCNUCC : اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية

VIH/SIDA: فيروس نقص المناعة المكتسبة

ZEE : المنطقة الاقتصادية الخالصة

الملخص التنفيذي

I-تقديم

تتجاوز التنمية المستدامة البعدَ البيئي بالمعنى الضيق. فهي تشمل الأبعاد الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية (برندت لاند، 1987). ثم إنّ تنزيلها وفق "أهداف الألفية للتنمية" الثمانية ـ التي صارت مؤخرا "أهداف التنمية المستديمة" السبعة عشر ـ يعزز مليا هذا البناء الشامل، ويدرج التنمية المستديمة بوصفها ركنا أساسيا في هيكلة العمل العالمي، بضبط حقيقي لخطة عمل المجتمع الدولي لانتهاج الطرق الموصلة لمستقبل أفضل.

1.1. سياق الاستراتيجية وخطتها

بعد انقضاء فترة "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر" ومقاربة "أهداف الألفية للتنمية" في 2015، صودق على "استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك"، مع ثلاث روافع :

- الرافعة 1: النهوض بنمو قوي ومستديم وشامل؛
- الرافعة 2: تنمية الرأسمال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ؛
- الرافعة 3 : تعزيز الحكامة في جميع أبعادها.

وهكذا، تدخل الحكامة البيئية عمليا ضمن الرافعة 3، في ورشة "أفضل حكامة بيئية"، مع إبراز النقاط التالية :

- السياسة المندمجة لاستغلال المنظومات البيئية ؛
- حفظ الموارد وتثمينها ؛
- حماية المدن الشاطئية من خطر الغمر البحري والفيضانات.

في 2016، انتهى أمد "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة" وثاني خطة للعمل الوطني من أجل البيئة". فأصبح من اللازم إعداد "استراتيجية وطنية جديدة للبيئة والتنمية المستديمة" وخطتها الميدانية، من أجل الأخذ في الحسبان للاتجاهات والرهانات البيئية الحالية. يجب ألا تعتبر هذه الاستراتيجية زائدة، بل يجب أن يُنظرَ إليها إلى أنّها إطار يمكّن من اتساق وتآزر البرامج والخطط والسياسات القطاعية، بمنظور الديمومة وروح المشاركة من طرف الجميع. وهي بذلك تصمم مشروع مجتمع ومستقبل مرجوّ لموريتانيا، يراعي قيمة أقاليمها وموروثها الطبيعي والثقافي، وتطلعات شبابها وحقوق أجيالها المقبلة.
ولهذا الغرض، يجب أن يتحقق في الاستراتيجية ما يلي :

- أن تتطابق مع الممارسات الجيدة الدولية، وأن تستعرض ـ على أساس تحليل حديث وحصيف ـ التحدياتِ التي تواجه موريتانيا، والتي عكفتْ على معالجتها في مجال التنمية المستديمة ؛
- أن تدمج مبادئ قانون الإطار للبيئة، وتثمّن المبادئ الموجّهة في الأطر التوجيهية الأخرى، وكذا المبادئ الأساسية في التنمية المستديمة ؛
- أن تقدّم مسارا متواصلا لانخراط الأطراف المعنية لبلوغ الأهداف المشتركة التي تسهم في الاستجابة للتحديات الأساسية في مجال التنمية المستديمة ؛
- أن تندرج في الخيارات التنموية المتخذة أساسا ضمن " استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك "، وأن تعتمد على الاستراتيجيات أو تدمجها، وعلى الخطط والبرامج قيد التنفيذ، المحددة على نحو خاص في إطار السياسات القطاعية للبلد.

2.1. مسار ومنهجية إعداد الاستراتيجية

جرى مسار إعدادا لاستراتيجية وفق مقاربة منهجية على أساس المبادئ التالية:(1)مقاربة تشاركية ؛ (2)منهجية شمولية ؛ (3) مسعى منهجي باستخدام المعطيات من أجل التشخيص وتسويغ مدى ومحاور الاستراتيجية. لقد مرّ مسارُ الإعداد بالمراحل الرئيسية التالية : التحليلات والتشاور (التحليل الوثائقي، لقاءات الفاعلين الرئيسيين، ورشة وطنية، ثلاث ورشات جهوية، خلاصة إعلامية واستعراضها مع لجنة القيادة)، ورشة وطنية للمراجعة والمصادقة الفنية.

II- سياق الالتزامات الدولية من أجل التنمية المستدامة

شكل عام 2015 منعطفا بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي، حيث شكل "اتفاق باريس حول المناخ» و"أهداف الألفية للتنمية» إطارا دوليا جديدا لدعم العمل الدولي في السنوات القادمة. وقد دعمت موريتانيا اعتماد اتفاقية باريس وانضمت إلى «أهداف التنمية المستدامة». الأمر الذي يحدد اتجاهات جديدة للسياسات الوطنية ويفتح آفاقا جديدة للحصول على التمويلات الدولية.

إنّ موريتانيا طرف في العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية لحماية البيئة في مختلف مكوناتها. ومع ذلك، فإنّ تنفيذ هذه الاتفاقيات والاتفاقات متمايز بوضوح. ويبدو أنّ القضايا المتعلقة بالتغير المناخي تنفذ بشكل أكثر فعالية من خلال الإمكانيات المتاحة ضمن هذا الإطار. وهكذا، يظهر أنّ القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتصحر حظيت بالمزيد من الاهتمام الوطني. وبالمقابل، ما تزال اتفاقيات المواد الكيميائية ومخاطر التلوث الناجم عن الأنشطة الحضرية والصناعية تعاني من بعض الضعف في تعبئة التمويل الدولي، ومن ضعف القدرات المحلية، ويبدو أنّ تنفيذها أشد ضعفا.

III-الوضعية الراهنة للبيئة والتنمية المستدامة، الرهانات ولاتجاهات

بوصفها بلدا صحراويا ساحليا، تمتاز موريتانيا بنظام تهاطلي متقلب جدا وذي عجز على وجه العموم. وفي السنوات الأخيرة، تباطأ قليلا الاتجاهُ القوي نحو التصحر (زحف الرمال، اختفاء الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، تدهور التربة والنظم البيئية ...)، وذلك بفضل تهاطل مواتٍ نسبيا وعديد الجهود المبذولة والتدابير التنظيمية الفعالة (على سبيل المثال : التشجير، ومكافحة التعرية، وتنظيم شعبة الطاقة الخشبية، إلخ). ومع ذلك، يستمر الاتجاه في تدهور الموارد الطبيعية، بسبب استمرار الفقر في الوسط الريفي واستغلال الموارد الطبيعية على نحو قليل الملاءمة. فأصبحت الموارد الطبيعية شيئا فشيئا أشد ندرة وغالية، ومنافع النظم البيئية (ماء الشرب والطاقة المحلية ومصادر أخرى للدخل) أقل ضمانا.

إنّ التغير المناخي وآثاره المتوقعة بالنسبة لموريتانيا مقلقة (الاحترار، التراجع البيّن في التهاطل، الارتفاع المحتمل في مستوى سطح البحر). إنّ تأثير التغير المناخي لا يصيب فقط وضعية الموارد الطبيعية ومسار التصحر، بل يتجاوز ذلك إلى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد.
إنّ الهشاشة تُجاه التغير المناخي مرتفعة جدا في موريتانيا، وعلى البلد أن يتأقلم في الوقت المناسب مع الظروف المناخية المستقبلية، من أجل هناء السكان والأجيال القادمة.

إنّ المجتمع الموريتاني في طور انتقالي من مجتمع بدوي زراعي رعوي إلى مجتمع حضري، يسوده القطاع الثالث (الخدمات) واستغلال المعادن والنفط والصيد البحري، والمعالجة الصناعية. يخلق هذا التطور المتركز أساسا على الشاطئ رهاناتٍ جديدةً وأخطار بيئية (فرط في الصيد، التحضّر الفوضوي، تزايد النفايات الصلبة والسائلة، خطر الفيضانات وخاصة في نواكشوط، عدة أشكال من التلوث بانسكاب الزيوت الهيدروكربونية، و

المخلفات المعدنية والانبعاثات ذات الصلة، على وجه الخصوص، حركة المرور)، والتي لا يتوفر البلد بالنسبة لها إلا على نزر من القدرات التسييرية المطلوبة (القدرات البشرية والفنية والمالية).

وفي المستقبل، يستدعي اتجاه التطور في مختلف القطاعات الاقتصادية تأثيرات بِيئيةً بالغة يجب أن تؤخذ في الحسبان. يتعلق الأمر أساسا بالتلوث الصناعي والمخلفات في الهواء المرتبطة بالنقل والصناعة التحويلية، وتجزئة وتدمير الموائل بواسطة البنية التحتية الجديدة والمناجم، وزيادة خطر وقوع الحوادث الصناعية، وتغير أنظمة المجاري المائية ذات الصلة بالري.

يتحتم إدماج جيد للبعد البيئي في جميع القطاعات، وتطبيقُ معايير بيئية ملائمة وإقامة توازن جيد بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأصبح من الملح شيئا فشيئا تخطيط متشاور عليه بين جميع الفاعلين الذين لهم مصالح متناقضة على نفس المجال، ضمانا لتنمية منسجمة ومستدامة لفائدة الأجيال القادمة.

في مجال الحكامة البيئة، أحرز تقدم كبير، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية والتشريعية والتنظيمية والبرامجية واليقظة في شأن تغير المناخ. فالقضايا البيئية مدمجة جيدا اليوم، وتؤخذ في الحسبان في أهم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، تبقى نواقص هيكلية هامة في الحكامة. يتعلق الأمر أساسا بما يلي: (1) نقص التنسيق في نشاطات مكافحة التدهور البيئي، (2) الضعف في نظام المتابعة (3) عدم تطبيق النصوص المعمول بها، وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل القائمة والقدرات المؤسسية التي ما زالت محدودة جدا.

ومن أجل الانسجام بين هذا التحليل للوضعية وبين الحلول المقترحة، ينبغي أن تضم وثيقة الاستراتيجية مليا تدابير ومقترحات في مجال الحكامة تمكن من إزالة الاختناقات المؤسسية، ومن تعزيز فعالية تنفيذ الاستراتيجية، وتوطيد آليات وظيفية للتنسيق والتآزر، واقتراح التوافقات والإصلاحات اللازمة.

IV -الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة

IV. 1 الرؤية

في أفق 2030، تتنزل الرؤية الوطنية للبيئة على النحو التالي كما هو مبين في « استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك »:

"بيئة محمية في خدمة التنمية المستدامة"

سيكون الوعي الجماعي بالمشاكل البيئية بحيث تحاصر التهديدات في عام 2030. وسوف تكون آثار التغير المناخي تم احتواؤها ، دعما لسياسة تحمّل مواتية للموارد الطبيعية النباتية (الغابات و النطاقات الرعوية) والحيوانية، وللمجتمعات المحلية والمهن الهشة. وسوف يستعاد الشريط الكثيبي، وخاصة لحماية نواكشوط من خطر الفيضانات. كما ستستعاد المنظومات البيئية، وستحمى مناطق الإنتاج من التصحر والتطيّن. وسيحافظ على توازن المنظومات البيئية، وتحفظ إنتاجيتها ومنافعها. وستحمى وتهيّأ أهم الحظائر كما ينبغي. حيث ستشكل في 2030 أماكن جذب للسياح الوطنيين والأجانب. وسيستعاد الغطاء النباتي في البلد. وسيراعي استغلال موارد باطن الأرض الطبيعة والبيئة، فضلا عن القدرة على التجدد إذا لزم الأمر. وسيمكن تراجع التقري الفوضوي والتقدم في الإنتاجية في المناطق الريفية من تخفيف الضغط على البيئة. وسيمكّن تسيير ٌأفضل للنفايات الصلبة والرقابة الصارمة على نوعية المياه من تحسين الإطار المعيشي في الوسط الحضري. ثم إنّ استغلال الموارد الطاقية الطبيعية، وخاصة المحروقات، سيأخذ في الحسبان بُعد الاستدامةِ لفائدة الأجيال القادمة، فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي.

ومن أجل الانسجام بين « استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك » والرسالة التوجيهية لوزارة البيئة والتنمية المستدامة، تتمثل الرؤية الاستراتيجية فيما يلي :**"التعزيز الهيكلي لتحمل المنظومات الطبيعية ووسائل المعاشية لدى السكان على نحو مستديم، مع دعم سياسة استثمارية، للنشاطات ضعيفة انبعاث الكربون والحاملة لنمو اقتصادي لصالح الفقراء، مع المحافظة على إطار ووسط المعيشة، عن طريق حكامة فعالة ".**

تستند هذه الرؤية على المبادئ المرجعية التالية :

- تعدد المجالات؛
- التسيير التشاركي والتفريع ؛
- التثمين المستديم للرأسمال الطبيعي ليتحمل التغير المناخي ؛
- تخطيط وتنفيذ يعتمدان على معرفة جيدة للفرص الحقيقية؛
- وفاء موريتانيا بتعهداتها الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة

2.IV الأهداف

لا يقتصر الهدف العام من الاستراتيجية في أفق 2030 على إبطاء تدهور البيئة، بل يتجاوز ذلك إلى قلب اتجاه التدهور، لكي يُسهم تثمين الموارد الطبيعية بفعالية في تأمين نمو أخضر شامل .

تتمثل الأهداف الخاصة للاستراتيجية فيما يلي:

- تثمين الموارد الطبيعية على نحو مستديم ومتحمّل للتغير المناخي ،لفائدة الفقراء ؛
- النهوض بالاستغلال العقلاني بيئيا للخدمات المنظومية والموارد الطبيعية .

3.IV النتائج المتوقعة

النتائج المتوقعة هي:

- إقامة سياسة مندمجة للحفظ والتسيير والاستغلال المستديم للمنظومات البيئية ؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية والثقافية؛
- تنفيذ تدابير ملموسة لحماية الشاطئ ولتأقلم المدن الشاطئية، استجابة للأولويات المحددة في سياق التأقلم مع التغير المناخي ؛
- تنفيذ تدابير محسوسة للتخفيض ومتابعة التلوث الحضري والصناعي، الأمر الذي يخفض خطر الكوارث على المدى الطويل.

ومن المنتظر استقرار وضعية الموارد والمنظومات الطبيعية، ثم استعادتها تدريجيا، الأمر الذي سيمكّن من استدامة المنافع البيئية لفائدة السكان الحاليين والأجيال القادمة. وستتحسن مؤشرات النتائج على مستوى : (1)وضعية الموارد الطبيعية الرئيسية، و (2) درجة تلبية منافع المنظومات البيئية للهناء والخدمات الأساسية والدخل المتاح للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد الطبيعية.

4.IV أهمّ المحاور الاستراتيجية والموضوعاتية

تتمحور الاستراتيجية حول أربعة محاور استراتيجية، طبقا لتقطيع بسيط وفق ما يلي :(1) الحكامة التي تقود أفقيا التسييرَ البيئيَ وكبريات المجموعات المنظومية البيئية ؛ (2) البيئة البرية ؛(3) البيئة البحرية، وكذا (4) تهديد المنظومات البيئية من طرف التلوث والمخاطر المرتبطة بالأنشطة البشرية.

يمكّن هذا التنظيم من الأخذ في الحسبان لتعقيد المنظومات البيئية وترابطها مع الأنشطة البشرية والحكامة العالمية.

المحور الاستراتيجي 1 : حكامة بيئية مندمجة ومتأقلمة مع التحديات.

يتقاطع هذا المحور مع أهمّ «أهداف الألفية للتنمية» (16، 8، 12، 13، 5). يتعلق الأمر باعتماد سياسة تقوم على تصور متكامل للحفظ والتسيير والاستغلال المستديم للمنظومات البيئية البرية والبحرية، من جهة، ولتخفيض المخاطر البيئية المتعلقة بالنشاطات البشرية.

بوصفه مشغلا عريضا يشترك فيه جميع القطاعات، يشكل التغير المناخي جزءا لا يتجزأ من جميع القضايا البيئية. وهكذا، يجب أن يظل عنصرا أساسيا في الحكامة العالمية.

يغطي هذا المحور متعدد المجالات ستة موضوعات تتعلق بالأدوات الأساسية للحكامة والتسيير. ستعدّ الأدوات والآليات أو تعزز من أجل التنفيذ الفعال لسياسة وطنية من طرف جميع الأطراف المعنية.

المحور الموضوعاتي 1.1. : التنسيق والتآزر بين القطاعات والشراكات، من أجل التنفيذ الفعال لسياسة البيئة والتنمية المستديمة

تشكل البيئة والموارد الطبيعية أملاكا مشتركة بين الجميع؛ وبذلك يكون تسييرها إجمالا من شأن الجميع. يتعلق الأمر بتعزيز آليات التنسيق والتكامل والشراكة وإدماج القضايا البيئية. سيمكّن التآزر وتقاسم المهام من توفير الوسائل ونجاعة التدابير التي يتعين تنفيذها.

المحور الموضوعاتي 2.1. : التمويل المستدام للعمل البيئي

يجب أن تصحب أيُّ سياسة بالوسائل اللازمة لتنفيذها. يتعلق الأمر هنا باعتماد محاسبة بيئية وأدوات اقتصادية مناسبة. ستمكّن تعبئة الموارد المالية المحلية من التكفّل بالنفقات المعاودة اللازمة للحفاظ على الرأسمال الطبيعي لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.

المحور الموضوعاتي 3.1. : الإعلام والتهذيب والاتصال البيئي، وتعزيز القدرات

المعرفة هي مفتاح المواطنة والسلوك المسؤول. يتعلق الأمر باتخاذ برامج للتهذيب البيئي وإعلام الجمهور العريض، وكذا تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية على مختلف المستويات، بحيث تصل إلى مستوى يلبي متطلبات المهمة المنوطة بالحكامة البيئية. وسيتم التركيز على الشباب، وكذا المواضيع الجديدة نسبيا، مثل مخاطر التلوث وإشكالية التغيّر المناخي.

المحور الموضوعاتي 4.1. : التنظيم / الإصلاح المؤسسي

تحدد فعالية الحكامة بتنظيمها المؤسسي. يتعلق الأمر هنا بإيضاح المهامّ في المجال البيئي وتكييف الترتيبات المؤسسية لتعزيز جاهزية وزارة البيئة والتنمية المستدامة. وسيفضل تفويض المهام الميدانية لمنظمات المجتمع المدني والبلديات والقطاع الخصوصي والمؤسسات المستقلة بوصفها ذراع تشغيل. فالهدف هو تركيز قدرات الوزارة على مهامها الرئيسية. يتعلق الأمر أيضا بإيلاء عناية كبرى لشق "النوع".

المحور الموضوعاتي 5.1. : تسيير المعارف (البحوث ونظم المعلومات البيئية والمتابعة)لاتخاذ القرارات

يجب أن تستند عملية صنع القرار السياسي على معرفة جيدة للقطاع المعني. ستعزز البحوث وقدرات التحليل ونظم المعلومات البيئية والرقابة، لتحسين المساعدة في مسار صنع القرار. سيمكّن ذلك ليس فقط من متابعة

الاتجاهات البيئية، بل أيضا من اتخاذ قرارات سياسية لفائدة الأجيال القادمة. ويمكّن إشراك الفاعلين المحليين من تثمين المهارات المحلية، وسيعزز المشاركة الفعالة من لدن السكان واستيعابهم للقرارات السياسية.

المحور الموضوعاتي 6.1. : الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابة

يجب أن يستند تنفيذ الحكامة البيئية على تنظيم ترسانة قانونية موثوقة بها وملائمة. وسيتم ملء الثغرات القانونية والتنظيمية، وسينسجم التقنين، وستعزز آليات الرقابة، لكي تحترم التدابير التنظيمية وقواعد الحيطة من طرف مجموع الفاعلين.

المحور الاستراتيجي 2 : التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي البري (البيئة الخضراء)

يتقاطع هذا المحور مع أهم «أهداف التنمية المستدامة» (الأهداف 2و 5 و 6 و 13 و 15 و 16). ثم إنّ موريتانيا من البلدان الأكثر تعرضا لآثار التصحر والجفاف وتغير المناخ، كما هو مذكور آنفا. ولهذه الآثار انعكاس كبير على القدرة الإنتاجية والموروث البيئي. ويستدعي ذلك أساليب تسييرية للموارد البرية، مع أيضا تحمّل المجتمعات المحلية، وخاصة تلك الأشد هشاشة. ويهدف هذا المحور إلى النهوض بالتسيير المندمج والمستديم للموارد الطبيعية البرية. يتعلق الأمر هنا بتثمين الرأسمال الطبيعي واستغلال الفرص البيئية من منظور الاستدامة وحماية الموارد.

المحور الموضوعاتي 1.2. : التسيير والتثمين المستدام للموارد الطبيعية

إنّ حماية وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية في الوسط البري أمران مقلقان في المناطق الريفية وتحدّدان استقرار السكان في مواطنهم الأصلية. تتمحور الأنشطة المقترحة حول موضوعات زراعية رعوية ومائية، هي: (أ) مكافحة التصحر، وتحمّل المنظومات الزراعية الرعوية، (ب) التسيير العقلاني والمندمج للموارد المائية، (ج) تسيير واستغلال الموارد الشجرية وقضية الطاقة الخشبية، (د) خلق فرص العمل والدخل في المناطق الريفية من خلال التثمين المستديم للمنتجات الغابية غير الخشبية والحراجة الزراعية والمشتقات الحيوانية، وخاصة بإيثار التعاونيات النسوية، (هـ) التثمين المستديم للصيد القاري.

المحور الموضوعاتي 2.2. : التسيير المحلي اللامركزي والتشاوري للموارد الطبيعية

إنّ تقاسم المسؤوليات والمشاركة النشطة من جانب السكان في تسيير الموارد الطبيعية أمورٌ أساسية للنجاح في تنفيذ سياسة بيئية مندمجة على المستوى المحلي. يتعلق الأمر هنا بترقية وتنفيذ مقاربة لامركزية في تسيير الموارد الطبيعية، وبتعزيز قدرات الفاعلين وآليات التشاور المحلي.

المحور الموضوعاتي 3.2. : حماية وتهيئة التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي

من الجوهري تأمينُ وإعادةُ تأهيل الموائل الموجودة والتي لها قيمة بيئية عالية، وذلك للحفاظ على سير المنظومات البيئية، ووفاءً بالالتزامات الدولية لموريتانيا في مجال البيئة. يتعلق الأمر هنا بترقية التسيير الفعلي وتوسيع المحميات البرية، وتعزيز حماية النباتات والحيوانات وإعادة تأهيل المنظومات البيئية ذات القيمة البيئية العالية والتي تعرضت للتدهور.

المحور الاستراتيجي 3 : التسيير المستديم للبيئة البحرية والشاطئية (البيئة الزرقاء)

يتقاطع هذا المحور الاستراتيجي مع أهم «أهداف التنمية المستدامة» (1 ، 6، 11، 12، 13، 14). وهو يتعلق

بإشكالية مركزية في التنمية. فالمركب المنظومي البيئي المعقد والكبير والمتكوّن من مجالات بحرية وشاطئية يمثل القطب الرئيسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا. والتثمين المستديم للموارد البحرية وحماية البيئة البحرية ضروريان للحفاظ على المخزون الصيدي. تتعرض البيئة البحرية والشاطئية للعديد من التهديدات المتعلقة بتغير المناخ، والأنشطة الاقتصادية والتحضر، فضلا عن الاستغلال المفرط للموارد الذي يصحب نشاطات الصيد المتجهة أساسا نحو الأنواع الأكثر قيمة.

المحور الموضوعاتي 1.3. : انتظام الاستغلال والتثمين المستديم للشاطئ والمجالات الشاطئية والبحرية، مع أخذ التغير المناخي في الحسبان

من المقرر إقامة تسوية بيئية للاستخدامات في مختلف القطاعات التي تستغلّ المجال الشاطئي والبحري. وينبغي أن تمكّن أداة للعون في اتخاذ القرار من الحصول على آلية للمتابعة التقييمية قادرة على تقديم التعديلات اللازمة في استخدام المجال. يتعلق الأمر بتحسين التنمية المستدامة وتحمّل التجمّعات السكنية الشاطئية الكبرى، والصيد والشُعَب المرتبطة به، والحد من المخاطر البيئية المحتملة في القطاعات الاستخراجية بالنسبة للأوساط الطبيعية. ستسير المحميات البحرية والشاطئية والمناطق البحرية الحساسة، بالتشاور مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع مراعاة الاحتياطات البيئية المطلوبة. ومن المتوقع أن يمكّن ذلك من التثمين المستديم والمتحمِّل للتغير المناخي ومن الحفاظ على إمكانات طبيعية وإنتاجية.

المحور الموضوعاتي 2.3. : التسيير المتشاور عليه والتنسيق الفعال بين جميع الفاعلين

أنّ شغلَ الشاطئ والمناطق البحرية ذو أوجه متعددة ومعقدة، لذلك تلزم أداة للتسيير التشاوري لهذا المجال المشترك. يهدف هذا المحور إلى تنشيط مجلس الشاطئ وتحديث خطة تهيئة الشاطئي وتنفيذها التشاوري. وسوف يكون بمثابة أداة للتخطيط التشاوري للمجال المشترك. وستؤثر البرامج متعددة القطاعات، من الأخذ في الحسبان لتعقيد المنظومة البيئية في الشاطئ.

المحور الموضوعاتي 3.3. : استعادة المنظومات البيئية التي توفر حماية من التعرية الشاطئية

يتعلق الأمر هنا ـ ليس فقط بالحفاظ على منطقة تتعرض للتعرية بإيقاف تدهور الأوساط الحيوية الكثيبية ـ بل بقلب اتجاه الهشاشة الذي يعتري الحماية الشاطئية الطبيعية في جميع أشكالها.

المحور الموضوعاتي 4.3. :حماية الشاطئ من آثار تغير المناخ

يتعلق الأمر أساسا بإجراءات استعجالية لحماية مدينة نواكشوط من المخاطر المرتبطة بالتعرية الشاطئية، وخاصة من خطر الفيضانات نتيجة لآثار التغير المناخي أو ضعف خط الشاطّئ. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التهديدات. ولذلك تهدف الإجراءات المقترحة إلى حماية وتثبيت الضفة الشاطئية وتعزيز حماية المناطق المتعرضة للفيضان، فضلا عن الحماية من زحف الرمال بواسطة التثبيت الرسوبي.

المحور الاستراتيجي 4 : تعزيز الدرء وتسيير التلوث والتهديدات ذات المنشأ البشري (البيئة الرمادية)

يتقاطع هذا المحور مع أهم «أهداف التنمية المستدامة» (الأهداف 6 و 7 و 9 و 11 و 12). لقد انتقلت الساكنة الموريتانية بسرعة من وضعية البدو الرحل الممارسين للزراعة والرعي إلى ساكنة ذات أغلبية حضرية. رافق ذلك نمو مهم للمراكز الحضرية وإجراء إعادة تشكل جذري للقطاعات الإنتاجية. وكان التوسع العمراني في كثير من الأحيان فوضويا، مع ضعف القدرة على التكفل بالآثار البيئية وتسيير وتخفيض التلوث، وضعف القدرة على الاستجابة للتهديدات المختلفة. وتطور القطاعات الإنتاجية لم تواكبه ـ هو الآخر ـ سياسة حقيقية للمهن الحرفية

والتي من شأنها أن تطور مهارات التكفل بالبعد البيئي. يتعلق الأمر هنا بتعزيز تدخلات التسيير والحد من التلوث الحضري والصناعي، وتخفيض الانبعاثات، وكذلك تطوير القدرة على الاستجابة للمخاطرو الكوارث ذات المنشأ البشري.

المحور الموضوعاتي 1.4. : تسيير النفايات والتلوث

يتعلق الأمر بالاستجابة المناسبة للمتطلبات المتزايدة للتلوث وتهديد البيئة، من جرّاء التعمير والنمو السريع للقطاعات الملوثة. يستهد هذا المحور التسييرَ المناسب للنفايات الحضرية، وتعزيز الصرف الصحي السائل، في سياق من التخطيط الحضري المتشاور حوله، وتحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية والتسيير العقلاني للمنتجات الكيميائية.

المحور الموضوعاتي 2.4. : تخفيض الانبعاثات والتلوث في مختلف أشكاله

يتعلق هذا الموضوع بتطوير الكفاءات الفنية في مجال الحد من الانبعاثات والمخاطر على الصحة العمومية والبيئة. وسيكون تطوير الطاقة المتجددة انشغالا رئيسيا. وعلى مستوى مواقع الإنتاج الحرفي والصناعي، يتعلق الأمر باتخاذ تدابير للحد من استخدام المواد الخطرة والحد من مخاطر الشغل، ووسائل تخفيض الانبعاثات الضارة. وعلى مستوى المدن الرئيسية، يتعلق الأمر بتخفيض الانبعاثات الملوثة المرتبطة أساسا بحركة مرور السيارات وبإقامة وسائل لمتابعة نوعية الهواء.

المحور الموضوعاتي 3.4. :تخفيض مخاطر الكوارث

يزيد نمو الصناعات والقطاعات الاستخراجية وتركز السكان في المراكز الحضرية من خطر الكوارث ذات المنشأ البشري وكذا التأثير الكامن للكوارث الطبيعية. يهدف هذا المحور إلى تعزيز وسائل اليقظة ومكافحة الكوارث وبخاصة الحماية المدنية والتكفّل بالمخاطر الحضرية، وإقامة خطط للطوارئ يمكن تعبئتها في حال خطر كبير.

V. خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

1.V الأنشطة الرئيسية

المحور الاستراتيجي 1 : حكامة بيئية مندمجة متأقلمة مع التحديات

المحور الموضوعاتي 1.1. : التنسيق والتآزر بين القطاعات والشراكات، من أجل التنفيذ الفعال لسياسة البيئة والتنمية المستدامة

•تنشيط آليات التنسيق القائمة (اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة، اللجان الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة ...) ؛
• تعزيز حراك للتشاور بين القطاعات؛
• إدماج البعد البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، في السياسات الوطنية و"خطط تنمية البلديات"؛
• تعزيز التآزر من البرامج الممولة من الشركاء الفنيين والماليين في مجالات البيئة والحكم الرشيد، واللامركزية والأعمال التي تقوم بها مختلف القطاعات الإنتاجية.

المحور الموضوعاتي 2.1. : التمويل المستديم للعمل البيئي

• إعداد محاسبة بيئية وأدوات اقتصادية تتعلق بالرأسمال الطبيعي والاقتصاد الأخضر الشامل ؛
• تحديد آليات مبتكرة لتعبئة الموارد المالية المحلية؛
• إعداد نظم للضرائب البيئية (مبدأ من يلوث يدفع) وتوسيع رسوم التعويض عن الموارد القابلة للنضوب (تسديد خدمات المنظومات البيئية)؛
• تنويع الخدمات المدفوعة لدى المؤسسات المستقلة في المجال البيئي ؛
• تعزيز اختيار البرامج البيئية المترشحة للأولوية ضمن "السياسة المندمجة للمنتجات" ؛

المحور الموضوعاتي 3.1. : الإعلام والتهذيب والاتصال البيئي، وتعزيز القدرات

• تطوير الاتصال في مختلف المواضيع (مجالات جديدة) ؛
• تعزيز الوعي المجتمعي، وبناء ثقافة المواطنة؛
• إدراج التربية البيئية في المناهج الدراسية ؛
• تنفيذ برنامج تكويني لجميع الفاعلين، بما في ذلك موظفي وزارة البيئة والتنمية المستديمة والشرطة الحضرية ؛
• دمج المسيّرين المكوّنين في الاقتصاد الريفي ؛
• تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لدى الهيئات الوطنية والمحلية في مجال التخطيط والتمويل والتسيير البيئي بما فيه التلوث، ومتابعة وتنفيذ تدابير التكيّف مع تغير المناخ.

المحور الموضوعاتي 4.1. : التنظيم / الإصلاح المؤسسي

• توضيح ونشر أدوار ومهام وزارة البيئة والتنمية المستدامة وغيرها من الوزارات والفاعلين ؛
• وضع وتنفيذ إصلاح لتعزيز فعالية الإطار المؤسسي لوزارة البيئة والتنمية المستدامة :
- تشجيع تفويض المهام، والنظر في إنشاء واحدة أو أكثر من وكالات أو مكاتب البيئة، باعتبارها ذراعا تنفيذية لوزارة البيئة والتنمية المستديمة ؛
- إشراك المجتمع المدني والبلديات والقطاع الخصوصي (مقاربة تمكين المنظمات الجمعوية) ؛
- لامركزية الأنشطة والقرارات؛
- إعداد الخطط البلدية للتسيير البيئي، مع المنظمات ذات الصلة؛
• إدخال أو تعزيز مقاربة النوع، من خلال إشراك النساء في أعلى مستويات صنع القرار.

المحور الموضوعاتي 5.1. : تسيير المعارف (البحوث ونظام المعلومات البيئية والمتابعة) لاتخاذ القرارات

• المتابعة البيئية

– إقامة مركز للبحث ومتابعة الموارد الطبيعية البرية، على مستوى وزارة البيئة والتنمية المستديمة، وتعزيز متابعة هذه الموارد (البحث والشراكة العلمية لمتابعة الموارد ولاستعادة الأنواع المهددة بالانقراض) ؛
– تحديث جرد الحيوانات و النباتات
– استيعاب أو نشر البيانات البيئية لدى مختلف الفاعلين؛
–إقامة مختبر لرقابة ومتابعة نوعية البيئة (التلوث)؛
– تشكيل لجان محلية للمتابعة و التقييم
–تثمين المهارات التقليدية المحلية.

• **الإعلام والاتصال البيئي:**

- إقامة وجاهزية نظام للمعلومات البيئية ؛
- جاهزية قاعدة البيانات لدى وزارة البيئة والتنمية المستديمة (إقامة جهاز رسمي بسيط، لتبادل البيانات بين وزارة البيئة والتنمية المستديمة والوزارات الأخرى؛
- منهجة وضع المعلومات على الأنترنت وتبادل المعلومات البيئية عبر موقع وزارة البيئة والتنمية المستدامة).

المحور الموضوعاتي 6.1. : الإطار التنظيمي والمعياري والرقابة

•مواءمة الترسانة القانونية والتنظيمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على " التقييمات البيئية الإستراتيجية"، وإعادة النظر في القانون الإطار البيئي؛
• الالتزامات الدولية: تعزيز التنزيل الوطني للاتفاقات الدولية؛
• الإطار المعياري والتنظيمي: تعزيز أو استكمال الانتظام أو المعايير البيئية؛
• الرقابة البيئية: تعزيز الرقابة البيئية (إنفاذ التقنين البيئي ومراعاة دراسات الأثر البيئي وخطط التسيير البيئي والاجتماعي)، وإعداد قاعدة بيانات لدراسات الأثر البيئي وخطط التسيير البيئي والاجتماعي.

المحور الاستراتيجي 2 : التسيير المندمج والمستديم للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي البري (البيئة الخضراء)

المحور الموضوعاتي 1.2. : التسيير والتثمين المستديم للموارد الطبيعية البرية بإدماج التغير المناخي

- محاربة التصحر، وصمود النظم الزراعية الرعوية: استعادة المراعي الطبيعية، والنهوض بأنظمة تنقل المواشي، وحماية المراعي من الحرائق الريفية ؛ تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (استعادة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، ودعم وتعزيز تهيئة وتسيير الأوساط الطبيعية من قبل السكان المحليين ؛حماية المدن والقرى والمنشآت الاجتماعية الاقتصادية من زحف الرمال ؛ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسور الأخضر الكبير؛ تعزيز تحمّل السكان الضعفاء تجاه تأثير التغير المناخي ؛ تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الريفي ؛
- تسيير الموارد المائية: إعداد استراتيجية للتسيير المستديم والمندمج للمجاري والأحواض المائية؛ تعزيز فنيات السيطرة على المياه السطحية والعميقة ؛ ترقية إعادة التأهيل والتسيير المندمج والمستديم للمناطق الرطبة، مع تحمّلها لآثار التغير المناخي (تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة) ؛
- الموارد الشجرية والطاقة الخشبية: إعداد برامج ومشاريع حراجية وللتشجير، مع الأخذ في الحسبان للتغير المناخي ؛ ترقية الطاقة المنزلية من أجل تخفيف الضغط على موارد الخشب : الغاز الحيوي، تثمين نبات "تيفا"، الأفران المحسنة، الطاقات المتجددة، العرض المحلي من غاز البوتان، غرس أنواع سريعة النمو تخصص للاستخدام الطاقي؛
- الصيد القارّي: تعزيز التسيير المسؤول للموارد السمكية وتنفيذ برنامج خاص لتنمية الصيد القاري وتربية الأحياء المائية ؛
- التشغيل والدخل في المناطق الريفية (بإيثار التعاونيات النسوية): النهوض بـ"النشاطات المدرة للدخل" المتصلة بالتسيير المستديم للبيئة، بغرض تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية ؛النهوض بتثمين "المنتجات الغابية غير الخشبية" ؛ النهوض بالحراجة الزراعية وتثمين المشتقات الحيوانية.

المحور الموضوعاتي 2.2. : التسيير المحلي والتشاوري للموارد الطبيعية

- التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية: ترقية وتنفيذ مقاربة للتسيير اللامركزي للموارد الطبيعية، والنهوض بالمنظمات الجمعوية المكرسة للإنشاء والمواكبة الفنية وتعزيز القدرات لدى الفاعلين المحليين)؛ نقل صلاحية تسيير الموارد الطبيعية إلى المستخدمين (المستغلين).
- آليات التشاور المحلي: إنشاء / ترقية أقطاب للتنمية الجمعوية ؛ ترقية أو تعزيز التنسيق بين مصالح وزارة البيئة والتنمية المستديمة والبلديات.

المحور الموضوعاتي 3.2. : حماية التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي

• المحميات وحماية الموارد النباتية والحيوانية : تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (زيادة المحميات البرية وحمايتها ؛ إعادة إعمار مناطق القنص)
• تنفيذ برنامج الحفاظ على المنطقة البيئية في "قلب الريشات" وتشجيع السياحة البيئية
• تعزيز الرقابة على الأسلحة الفردية والاتجار بالموارد الخشبية
• إعادة تأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة:
- تشجيع تجدّد البيئة الطبيعية عن طريق البذر الجوي في الأراضي المتدهورة ؛
- إعادة تشجير الغابات المصنفة لاستعادتها.

المحور الإستراتيجي 3 : التسيير المستديم للبيئة البحرية والشاطئية (البيئة الزرقاء)

المحور الموضوعاتي 1.3. : انتظام الاستغلال والتثمين المستديم للشاطئ والمجالات الشاطئية والبحرية، مع أخذ التغير المناخي في الحسبان

• إنشاء معايير موحدة للشاطئ؛
• إقامة أداة للمساعدة في صنع القرار، من أجل تسيير متأقلم؛
• الصيد : تسيير وتثمين التنمية المستدامة لمصايد الأسماك والشعب المرتبطة به، من خلال إدماج التغير المناخي ؛
• حماية المناطق البحرية والشاطئية:
- التنفيذ التشاوري للاستراتيجية الوطنية لتسيير المحميات البحرية والمناطق ذات الأهمية البيولوجية ؛
- التسيير الفعال للمحميات البحرية والشاطئية وإنشاء شبكة من المحميات ؛
- دعم إدماج استراتيجية حماية البيئة في إستراتيجيات استغلال النفط والمناجم ؛
- تنفيذ خطة "بولمار" ضد التلوث البحري.

المحور الموضوعاتي 2.3. : التسيير التشاوري والتنسيق الفعال بين الفاعلين

• ترقية وتوسيع وتنشيط مجلس الشاطئ
• تحديث خطة تهيئة الشاطئ، وتنفيذها بطريقة تشاورية
• النهوض ببرامج وشراكات متعددة القطاعات.

المحور الموضوعاتي 3.3. : استعادة المنظومات البيئية التي توفر حماية من التعرية الشاطئية

• حماية المناطق التي تتعرض للتعرية الشاطئية (من الرأس الأبيض حتى خليج النجم)
• توسيع تصنيف المحميات البحرية، لتشمل مجالات جديدة ذات أهمّية بيولوجية (خليج النجم)
• تعزيز تدابير الحماية للكثبان الشاطئية.

المحور الموضوعاتي 4.3. :حماية الشاطئ من آثار تغير المناخ

• تثبيت الساحل الشاطئ؛
•تعزيز حماية المناطق القابلة للفيضانات؛
• تعزيز حماية المدن والقرى والمنشآت الاجتماعية والاقتصادية من زحف الرمال.

المحور الاستراتيجي 4 : تعزيز درء وتسيير التلوث والتهديدات ذات المنشأ البشري (البيئة الرمادية)

المحور الموضوعاتي 1.4. : تسيير النفايات والتلوث

• تسيير النفايات: جعل المجموعات المحلية مسؤولة عن تسيير النفايات، وترقية أنظمة التخلص من النفايات على مستوى البلديات ؛النهوض بشعب المعالجة الصناعية للنفايات وتثمينها ؛ اعتماد خطط لتسيير النفايات الطبية الحيوية في المؤسسات الاستشفائية ؛إقامة مرافق لاستقبال أوساخ الزيوت ولا سيما في الموانئ:
• الصرف الصحي: إنجاز شبكات للصرف الصحي في المدن الكبرى ؛
• التنمية الحضرية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية: وضع وتنفيذ خطط للتهيئة الحضرية وخطط للصرف الصحي ؛النهوض بالنفاذ إلى الخدمات القاعدية؛ العمل من أجل تنظيم حركة المرور الطرقي وفق خطط تحدّ من تأثيره ؛ مواصلة تشجير المجالات الخضراء والمحاور الطرقية في المناطق الحضرية.
• تسيير المنتجات الكيميائية: إنشاء لجنة وطنية للتسيير الرشيد للمنتجات الكيميائية؛ إنجاز خطط التسيير الرشيد للمنتجات الكيميائية؛ التخلص من المنتجات المهجورة.

المحور الموضوعاتي 2.4. : تخفيض الانبعاثات والتلوث

• التكنولوجيات النظيفة: تعويض الفيول الطاقي بالتكنولوجيات النظيفة (الكهرباء، والطاقة الشمسية، ..) في ضخ المياه للري؛
• الطاقة المتجددة: النهوض بالطاقة المتجددة في المناطق الريفية والحضرية
• القطاعات الاستخراجية (المناجم والنفط/الغاز): تنظيم النشاطات المنجمية الحرفية ؛إقامة تدابير للرقابة، وأسلوب لجمع وتدوير الزئبق المستخدم في الاستخراج الحرفي للذهب ؛ تنفيذ اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، تعزيز الإجراءات المتعلقة بدرء وتخفيض المخاطر المرتبطة بالاستغلال المنجمي؛ تعزيز متابعة أنشطة الشركات المنجمية.
• الصناعات: تكييف أو تعزيز القدرات في مجال معالجة مياه الأوساخ الآتية من مصانع دقيق السمك والمدابغ، وتحسين التكفل بأخطار الشغل (التأثير على الصحة) ؛ العمل على رقابة وتخفيض الروائح الكريهة التي تنبعث من مصانع دقيق السمك (التحكم في العمليات الصناعية، والتحقق من التجهيزات).
• النقل: إنشاء مركز مستقل للمعاينة الفنية، والعمل على تخفيف الازدحام المروري في المراكز الحضرية الكبرى.
• تلوث الهواء: إقامة مختبر لتحليل ورقابة نوعية الهواء، إنجاز دراسات بشأن توصيف نوعية الهواء في المراكز الحضرية الكبيرة.

المحور الموضوعاتي 3.4. :تخفيض مخاطر الكوارث

• استكمال وتفعيل الخطة الوطنية لتخفيض مخاطر الكوارث ؛
• مراجعة دور وتعزيز وسائل تدخل الحماية المدنية، وإقامة خطط ميدانية للطوارئ؛
• اعتماد مشاريع مراسيم تتعلق بالوكالة الوطنية لتسييرمخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية، وباللجنة الوزارية المشتركة لتسيير الأزمات الكبرى، وبالهيئة الوطنية لتسيير مخاطر الكوارث، وبالحد من مخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية في موريتانيا.

2.V حيثيات التنفيذ

الضبط المؤسسي للتنفيذ

سوف تتولى القيادةَ السياسية على المستوى الوطني المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستديمة واللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستديمة، بعد تنشيطهما. تقود الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة "اللجنة الفنية للبيئة

والتنمية المستدامة"، والتي تمثل هيئة الجاهزية الفنية في الوزارة. يتولى رئيس "الفريق الموضوعاتي للبيئة والتنمية المستدامة" واجهة الاتصال بين "اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة" والشركاء الفنيين والماليين.
تتولى "اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة" الرقابة الفنية المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، بالاعتماد على مختلف منصاتها للتشاور بين القطاعات على عدة مستويات وفرقها للعمل الموضوعاتي متعددة القطاعات والفاعلين. تشكل هذه الفرق أطرا دائمة للتشاور لتنظيم العمل والمتابعة للتنفيذ.
وعلى المستوى الجهوي، يمر التفعيل عبر اللجنة الجهوية للبيئة والتنمية المستديمة التي تؤمّن التنسيق من خلال منصاتها الجهوية متعددة القطاعات. وتتولى المصلحة الجهوية المكلفة بالبيئة مهمة السكريتارية والمتابعة.

ترتيبات التنفيذ

تشكل جميعُ موضوعات الاستراتيجية وأهمُّ الأنشطة في خطتها انشغالات ومهامَّ دائمة لدى الجميع، ومتكررة على المدى الطويل، من أجل تأمين التنمية المستدامة. ويركز التنفيذ حول مقاربة تشاركية واندماجية ومنظومية ومتعددة القطاعات. تعتمد مسؤولية تنفيذ الخطة الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة على مجموع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والوطني. ويتبع العديد من الأنشطة الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية لوزارات أخرى. وتستند الخطة على مسعى من المشاركة والمسؤولية يضع الفاعلين البلديين والسكان في المركز. وبالتالي فإنَ تقاسم المهام والتسيير المشترك للقضايا البيئية سيعنيان القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الأخرى والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخصوصي.

آليات تمويل التنفيذ

تقدر الميزانية الإجمالية المطلوبة في أفق2021 بـ **15575 مليون أوقية** على مستوى الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة. ينضاف إلى هذا الغلاف ميزانية "الوكالة الوطنية للسور الأخضر الكبير" المقدرة بنحو **39,768مليار أوقية** وجزء من الـ 34 مشروعا ذات الأولوية والتي تم تحديدها في جميع القطاعات في إطار إعداد" الإسهامات المزمعة المحددة على المستوى الوطني" في اتفاقية المناخ. ويقدر المبلغ الإجمالي المطلوب لتنفيذ هذه المشاريع بـ **9,2 مليار دولار أمريكي** للتخفيف (في أفق 2030)، وبـ**9,37 دولار أمريكي** للتأقلم (في أفق 2030). هذه الاحتياجات التمويلية مدمجة جزئيا في الميزانيات التقديرية للوزارات القطاعية. ويمكن أن تنضاف إسهامات أخرى آتية من هيئات إدارية مستقلة والبلديات الحضرية، والصناديق الوطنية (صندوق التدخل من أجل البيئة، الصناديق الائتمانية)، والقطاع الخصوصي وأشكال متعددة من الشراكة. وستنفذ الخطة بنجاعة من خلال تنويع واسع لمصادر التمويل.

المتابعة و المؤشرات

من أجل الحاجات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية، ستستخدَم مؤشرات "أهداف التنمية المستدامة" الأكثر نجاعة بالنسبة للموضوعات الرئيسية في الاستراتيجية. تمكّن هذه المقاربة من تنسيق وعقلنة أدوات المتابعة في البلد. ويشكل تطوير البحث ونظم الإعلام البيئي والمعلومات الاستراتيجية لاتخاذ القرارات محورا موضوعاتيا رئيسيا في الاستراتيجية والأنشطة ذات الأولوية في الخطة. ويبدو من الجوهري أن تُقام ـولا سيما بالنسبة للبيئة البرية ـمتابعةٌ للموارد الطبيعية والتلوث الحضري والصناعي.

سيواصل مختلف الأطراف المعنية أنظمتَهم الخاصة للمتابعة. ثم إنّ المؤسسات أو القطاعات المتخصصة في مجال البحث العلمي والتي تتوفر على بيانات عن متابعة وضعية الموارد الطبيعية معلوماتٍ تكميلية تعكس حالة المنظومات البيئية الطبيعية. وستتكفل وزارة البيئة والتنمية المستدامةـ على المستوى المركزي أو عبر هيئة مخصصة لهذا الغرض ـ بجمع واستيعاب ونشر المعلومات، من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من لدن جميع الأطراف المعنية. وسوف يستخدم في المتابعة المنتظمة لنشاطات الوزارة قرابةُ عشرين مؤشرا رئيسيا، يمكن أن تحسّن تدريجيا.

1- مقدمة عامة

1-1- مبادئ الأساس وتطور التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تتجاوز البعد البيئي في المعنى الدقيق فهي تدمج الأبعاد الثلاثة: البعد البيئي، الاقتصادي والاجتماعي. فقد تطور الربط بين البيئة والتنمية المستدامة منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، حين شعر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة لإيجاد مسارات التنمية التي تجمع بين متطلبات استغلال الموارد الطبيعية واهتمامات المحافظة عليها على المدى الطويل لتحسين الإطار المعيشي.

فقد سمح تقرير لجنة برونتلاند المعنون((مستقبلنا المشترك)) سنة 1987 بمسألة العلاقة بين البيئة والتنمية لتكون مسجلة بشكل رسمي في الأجندة الدولية.

وفي مؤتمر ريو سنة 1992 اعتبرت التنمية المستدامة على أنها توازن بين الرفاه والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة كهدف عام ينبغي أن يوجه جميع السياسات، فهي تمثل نقطة تحول في تطور نهج للتنمية العالمية، بما في ذلك الاتفاقات البيئية الرئيسية الثلاث المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي (CBD)، تغير المناخ (UNFCCC) ومكافحة التصحر (CLCD)
في إعلان الألفية (2000) ومن بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية لعام 2015 المنصوص عليها تم تخصيص الهدف السابع للبيئة (الهدف 7: تأمين الاستدامة البيئية)
اعتمدت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت سنة 2015، وتواصلا مع إعلان الألفية برنامجا جديدا للتنمية المستدامة شمل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وهو إطار حقيقي في الجهود العالمية لحماية البيئة، والحد من التلوث ودعم النمو الاقتصادي الذي يشمل الفئات الأكثر هشاشة. كما تشمل أهدافها ومؤشراتها نتائج الأهداف الإنمائية للألفية لا سيما في مجالات مكافحة الفقر ومراعاة البعد البيئي والمساواة بين الجنسين
وقد اعتمدت موريتانيا في إطار هذا الاتجاه العالمي كل الاتفاقات الرئيسية بما فيها قمة RIO والعمل على وضعها حيز التنفيذ والتي تترجم المبادئ التوجيهية الناشئة عن سياسات التنمية، وخاصة تلك التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وترسيخ النمو للفقراء وحماية البيئة من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية

1-2- سياق الاستراتيجية الجديدة:

بعد انتهاء الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وأهداف الألفية للتنمية سنة 2015 وافقت البلاد للتو (مارس 2017) على استراتيجية جديدة للنمو المتسارع والرفاه المشترك وهي إطار مرجعي لسياسات واستراتيجيات التنمية على المدى الطويل تترجم رؤية البلد في أفق 2030، وتم تقسيمها حسب ثلاثة محاور، الاستراتيجية متطابقة مع التوجهات الرئيسية التي تم اعتمادها.
المحور 1: تعزيز النمو القوي، المستدام والشامل
المحور 2: تنمية رأس المال البشري والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
المحور 3: تقوية الحكامة في جميع أبعادها.
فالنمو المتسارع والرفاه المشترك يعالج البيئة والتنمية المستدامة في المحورالاول والحكامة البيئية في المحور الثالث، مع الاتجاه إلى "تهيئة الظروف للإدارة البيئية على أساس الاستغلال الفعال والمسؤول للموارد المختلفة.
فالحكامة البيئية تظهر بشكل عملي في "ورشة أحسن حكامة بيئية" من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- سياسة تدمج استغلال النظم البيئية
- حفظ و تقييم الموارد
- حماية المدن الساحلية من مخاطر الفيضانات والغمر البحري

إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطتها العملية كانت قد انتهت أيضا في ديسمبر سنة 2016. وتم وضع استراتيجية وطنية جديدة للبيئة والتنمية المستدامة (SNEDD) تغطي الفترة من 2017 إلى 2030 أما خطة عملها الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PANEDD) فكانت خماسية لكنها (1)تأخذ في الحسبان الاتجاهات والتحديات الحالية البيئية للبلاد و (2) تنفيذ الاستراتيجية بما يتماشى مع التوجيهات السياسية الجديدة على المستوى الوطني والدولي، خاصة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت أيضا من طرف موريتانيا.

لكن لا ينبغي أن ينظر إلى هذه الاستراتيجية الجديدة على أنها استراتيجية أخرى زائدة، ولكن ينظر إليها بوصفها الإطار المنطقي والاستراتيجي الذي يسمح بالتماسك والتآزر بين البرامج والخطط والسياسات القطاعية في أفق الاستدامة وروح مشاركة الجميع. فهي تكون في الواقع التتابع المنطقي والمحدث لدور وديناميكية الاستراتيجية الوطنية الأولى 2007-2016 ، التي تأخذ في الحسبان الوضع الحالي للبيئة، حالة الموارد الطبيعية والتطورات المحتملة على المدى القصير والمتوسط والطويل. لذا يجب أن ترسم مشروع اجتماعي، مستقبل واعد لموريتانيا، يحترم قيمة أراضيها، تراثها الطبيعي، الثقافي المنبثق من تطلعات شبابها وحقوق أجيالها المقبلة.

تحقيقا لهذه الغاية، يلزم هذه الاستراتيجية الجديدة أن:

- تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، والعطاء، على أساس تحليل حديث ودقيق، التحديات التي تواجه موريتانيا والتي على أساسها التزمت بالتنمية المستدامة؛
- إدماج مبادئ قانون الإطار للبيئة، تقييم المبادئ التوجيهية لإطارات توجيهية لإدارة أخرى (مدونة الصيد، مدونة التعدين...) بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة؛
- تقديم عملية مستمرة لإشراك مختلف الجهات المعنية لتحقيق الأهداف المشتركة التي تسهم في مواجهة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة؛
- أن تكون جزءا من خيارات التنمية التي تعهدت بها البلدان من خلال استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاعتماد على دمج الاستراتيجيات والخطط والبرامج الجاري تنفيذها خاصة في إطار السياسات القطاعية في البلاد

1-3- طرق ومنهجية إعداد الاستراتيجية:

إن المنهجية المختارة من قبل وزارة البيئة والتنمية المستدامة وشركائها الرئيسيين في التنمية الرئيسيين تولي أهمية للمشاركة النشطة لجميع الفاعلين. وجاءت عملية إنجازها تبعا لمقاربة منهجية تركز على توصيات و تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية الثانية للبيئة والتي تقودها الوزارة بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة(مبادرة الفقر والبيئة 3). و من أهم المراحل التي تم اختيارها بعد عدة تحليلات ومناقشات ومشاورات على مختلف المستويات هي:

المبادئ:

- مقاربة تشاركية تركز على النهج الذي يعزز القيادة في الوزارة والمشاركة والمسؤولية الإدارية، والشركاء الفنيين والماليين ومنظمات المجتمع المدني.
- طريقة تشمل جميع أصحاب المصلحة الفاعلين المؤسسين و الجمعيات.
- مقاربة منهجية عن طريق استخدام البيانات للتركيز على تشخيص وتبرير محاور الاستراتيجية

المراحل:

تم اعتماد المراحل الرئيسية التالية:

المرحلة الأولية:
إعداد الوثائق المرجعية لإنجاز الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وتعيين اللجنة التوجيهية.

المرحلة 1: إطلاق العملية
نشر الوثائق المرجعية، اكتتاب استشاريين واجتماع الانطلاق مع الاستشاريين(الاستشاريين الوطنيين ومستشار دولي)

المرحلة 2: تحليل و تشاور

- جمع وتحليل الوثائق والبيانات المتوفرة ومعطيات ومعلومات استراتيجية للوصول إلى تشخيص الوضع، وتوصيف القضايا البيئية والتنمية المستدامة، ومراجعة الاستراتيجيات والسياسات الجاري تنفيذها تحديد الدروس الرئيسية لهذا التنفيذ.
- إجراء مقابلات مكثفة مع الدوائر الحكومية والوكالات المتخصصة والشركاء الفنيين والماليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تمشيا مع نهج التنمية التشاركية. بهدف مواصلة تعمق التشخيص، مع الأخذ في الاعتبار احتمالات آفاق هذه المؤسسات المتعلقة بالاستراتيجية والبحث عن توافق في الرؤية، وفي التوجهات الاستراتيجية والسعي إلى توافق في الآراء بشأن الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية ومكونات الاستراتيجية الجديدة
- تنظيم ورشة وطنية لانطلاق مشاورات إعداد الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني(بحضور المصالح القطاعية، ممثلين عن الولايات: المنتخبين المحليين- المجتمع المدني- الإدارة، ممثلين عن البرلمان، القطاع الخاص، الجامعيين، شبكات الشباب والنساء، ممثلين عن المجتمع المدني وعن شركاء التنمية
- تنظيم ثلاثة ورشات تشاور جهوية خاصة بالاستراتيجية وهي ورشات عبارة عن حلقات للمشاركة ولتقييم المعارف، للخبرات، تعطي أولوية للفاعلين الجهويين والمحليين: الإدارات، البلديات، مشاريع التنمية، المنظمات الاجتماعية المهنية والسكان المعنيين
- وقد تم القيام بعمل ملخصات عن كل ورشة وهي ملخصات تثري وثائق هذه الاستراتيجية وخطة عملها
-

المرحلة 3 توليف المعلومات

• تناسق وإنتاج مسودة نسخة من الاستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة و خطة عملها الوطنية.

المرحلة 4 المراجعة و المصادقة التقنية

•تم تقديم مسودة التقرير إلى اللجنة التوجيهية وعقدت ورشة للمراجعة والمصادقة الفنية تحت اشراف اللجنة التوجيهية .

المرحلة 5 التوحيد

• تم انهاء هذا التقرير بناء على ملاحظات وتوصيات اللجنة التوجيهية و و رشة المراجعة

المرحلة 6 التصديق النهائي

• سيتم التصديق علي التقرير النهائي من خلال ورشة عمل وطنية.

ورقة خارطة الطريق العمل موجودة في الملحق 1

2- السياق والالتزامات الدولية

1.2. السياق الدولي

شكل عام 2015 نقطة تحول بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ويعد اتفاق باريس حول المناخ وأهداف التنمية المستدامة إطارا دوليا جديدا للسنوات القادمة.

ويؤكد اتفاق باريس ،الذي اعتمدته جميع الأطراف ال 195 في 12 كانون الأول / ديسمبر 2015 بتوافق الآراء ،الهدف المتمثل في الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين ويحدد مستوى التطور ب 1.5 درجة مئوية من الزيادة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الاتفاق من كل بلد أن يستعرض مساهمته الوطنية كل 20 سنة اعتبارا من عام 2020. ويدمج الاتفاق إلى حد كبير قضايا التخفيف (الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة) والتكيف (تعزيز قدرة البلدان على مواجهة آثار المناخ). وينشئ الاتفاق نظاما للشفافية والتوازن العالمي ويعترف قبل كل شيء بالمسؤولية والحاجة إلى تقديم الدعم المالي للبلدان الأقل نموا في جميع أنحاء العالم.

الاعتماد في سبتمبر 2015 من قبل الأمم المتحدة، لجدول الأعمال 2030 و أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرو التي تعزز مقاربة التنمية المستدامة على الصعيد الدولي ومكافحة الفقر وعدم المساواة، والحفاظ على كوكب الأرض، وتعزيز النمو المستدام والعمالة الكاملة، والعمل من أجل الرفاه، التغذية الصحية، والتعليم الجيد والسلام. ويوفر هذا النهج الشامل إطارا فريدا لسياسات التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وهو امتداد للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي تم استهدافها منذ عام 2000. وأدت الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف إلى تقدم حقيقي في مكافحة الجوع والفقر ومعدل وفيات الرضع، و تراجع الوباء ، والوصول إلى المياه النظيفة والتعليم. على عكس الأهداف الإنمائية للألفية أهداف التنمية المستدامة الجديدة لها بعد عالمي وتشمل جميع قضايا التنمية في جميع البلدان. المدعومة مع أهداف الحد من الفقر، وهي تشمل أهدافا جديدة لتحقيق الاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين، والرعاية الصحية الشاملة، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد ،وحتى الحكامة الجيدة.

وأيدت موريتانيا اعتماد اتفاق باريس حول المناخ وانضمت إلى الأهداف الإنمائية للألفية وهذا يحدد التوجهات الجديدة للسياسات الوطنية ويفتح آفاقا جديدة للتمويل الدولي.

2.2. الحالة الراهنة لالتزام موريتانيا بالبيئة والتنمية المستدامة على المستوى الدولي

ازداد الاهتمام بحماية البيئة منذ السبعينيات وقد تطور وعي جديد، لاسيما مع اكتشاف الظواهر العالمية المقلقة، مع زيادة وتيرة التكرار.

يسبب النشاط البشري اضطرابات كبيرة في البيئة العالمية (الاضطرابات الجوية، وارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية، واطراب الأحوال الجوية المناخية). وعلاوة على ذلك، فإن التوسع الحضري يتسارع، وأصبحت المدن أقل استضافة، كما أن الاضطرابات المناخية تبدو أكثر تواترا وتزيد من التهديدات، لاسيما في المناطق الساحلية. .

وتؤثر هذه الاضطرابات على الموارد الطبيعية. وقد اكتسب هذا الوعي الدولي زخما مع نشر التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة عام 1987 (تقرير برونتلاند)،الذي يعمم مفهوم التنمية المستدامة ويدعو إلى الحاجة الملحة إلى إيجاد مسارات للتنمية الأقل خطورة على المدى الطويل.

وتوج هذا الوعي الدولي بقمة ريو دي جانيرو التي عقدت في عام 1992. كما تجلى ذلك في إنتاج ادوات عالمية في شكل اتفاقيات بيئية دولية من أجل تنسيق الإجراءات الإنمائية على الصعيد فوق الوطني و ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية وضمان تنمية أكثر استدامة.

وقد رافقت موريتانيا هذه العملية العالمية منذ إنشائها. وفي هذا السياق، تشارك في العديد من الاتفاقات الدولية الرامية إلى حماية البيئة في مختلف مكوناتها (الحيوانات البرية والنباتات والبيئة البحرية وحماية الغلاف الجوي ومراقبة انبعاثات المركبات والملوثات وما إلى ذلك). ومن أهمها:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(CCNUCC) ،وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس؛

- اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي(CBD) (كارتاجينا، ناغويا، بروتوكول أيشي)؛

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ((CNULCD

- اتفاقية واشنطن بشأن التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)؛

- اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية؛

- اتفاقية بون بشأن حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)؛

- اتفاقية أبيدجان لمكافحة التلوث البحري؛

- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تعديل بيجين)؛

- اتفاقية جنيف(البروتوكول) بشأن التلوث الجوي العابر للحدود؛

- اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

- اتفاقية روتردام بشأن المبيدات والكيماويات المحظورة؛

- اتفاقية بال حول مراقبة عبر الحدود التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ؛

- واعتمدت موريتانيا اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في عام 2015، ويجري إعداد نص لتنظيم أنشطة تعدين الذهب الحرفية التي تستهلك هذه المادة الخطرة.

وقد ترجمت التزامات موريتانيا بموجب هذه المعاهدات الدولية إلى جهود متواصلة بدرجات متفاوتة على مدى السنوات ال 25 الماضية:

- التصديق على الاتفاقات الدولية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الترسانة القانونية الوطنية؛

-صياغة وإصدار مراسيم تنفيذا لاتفاقات الدولية؛

- وضع خطط عمل لتنفيذ الالتزامات الدولية

- التنظيم المؤسسي للتنفيذ من خلال تعيين جهات التنسيق المسؤولة عن الاتفاقات؛

-التنفيذ الفعال للالتزامات والاتفاقات في سياق البرامج وخطط العمل؛

-بذل جهد متواصل لتعميم الاتفاقات الدولية؛

- المشاركة القوية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الشعبية في التنفيذ؛

- إعداد وتقديم التقارير عن تنفيذ الاتفاقات.

ويعرض الجدول الوارد في الملحق 2 الإجراءات الرئيسية التي نفذت في موريتانيا بموجب مختلف الاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة.

وغالبية هذه الإجراءات تسبق قمة ريو لعام 1992 المذكورة أعلاه. وتؤدي اتفاقات ريو الرئيسية الثلاث (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر) دورا هاما في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة، والإجراءات التي نفذت على مدى السنوات ال 25 الماضية.

ويبين تحليل تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية أن موريتانيا صادقت على جميع هذه الاتفاقات وبروتوكولات تنفيذها.

على الصعيد الوطني، تقع مسؤولية تنفيذ الاتفاقات البيئية في المقام الأول على عاتق وزارة البيئة والتنمية المستدامة، ولكن فيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، دور وزارة الصيد والاقتصاد البحري ضروري (البيئة البحرية، ومراقبة المناطق البحرية، وتنفيذ قوانين الصيد، وما إلى ذلك بالنسبة للاتفاقيات الأخرى (ميناماتا، MARPOL،إلخ.) دور وزارة البترول والمعادن اساسي ايضا ولابد من تحقيق تضافر الجهود من خلال أدوات التشاور المناسبة (اللجان المشتركة بين القطاعات، وخطط العمل المشتركة، وما إلى ذلك).

ومع ذلك، فإن التنفيذ لايزال متباينا بشكل واضح و يعتمد على الأدوات المتاحة على الصعيد الدولي. وتعد قضايا تغير المناخ هي الأفضل والأكثر تنفيذا من خلال فرص التمويل المتاحة في هذ المجال. القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي تستفيد أيضا من التمويل الدولي الكبير وهي مرساة مزدوجة في وزارة البيئة والتنمية المستدامة و الصيد والاقتصاد البحري وتوفر مزيدا من الأهمية وتعبئة التمويل الوطني (مدخلات الميزانية المحلية). من حيث تحقيق أهداف أيشي، الحظيرة الوطنية لجاولينك لديها مشروع مرسوم يمدد حدودها في أعقاب المصادقة على خطة للاستصلاح و التسيير 2013-2017 وحماية المنطقة البحرية يبدو مقبولا. ومع ذلك، فإن بروتوكول ناغويا لم يتم تفعيله بعد من خلال أنشطة ملموسة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن المسائل المتصلة بالتصحر حظيت باهتمام وطني خاص، مما أدى إلى بذل جهود وطنية على أساس تصور أكثر حدة للمخاطر من جانب الحكومة. وقد انعكس هذا الجهد في حملات مكافحة الحرائق وحملات البذر الجوي الممولة من موارد ميزانية الدولة. كما يحظى بدعم أفضل من قبل المجتمع المدني المنظم الذي يشارك بشكل جيد في مشاريع التشجير مأطرا ومدعوما بمدخلات كبيرة من طرف الشركاء الفنيين و الماليين، في اطار المقاربة اللامركزية في إدارة الموارد الطبيعية.

ويشمل هذا الجهد الوطني أيضا إنشاء الوكالة الوطنية للسور الأخضر الكبير، الذي يشكل جزءا من جهد متواصل من جانب البلدان الأفريقية الإحدى عشرة الأعضاء في الوكالة الوطنية للسور الأخضر الكبير و الذى يوجد مقره الرئيسي في نواكشوط.

ومن شأن اعتماد الحكومة للاستراتيجية الوطنية للسور الأخضر الكبير وتنفيذها على مستوى الولايات الستة المستهدفة (ترارزة ولبراكنة ، والعصابة، وتكانت، والحوض الغربي، و الحوض الشرقي) أن يتيح للسكان الذين يقدر عددهم ب 000 482 نسمة الاستفادة من الأنشطة المخطط لها.

ومن ناحية أخرى، تعاني الاتفاقات المتعلقة بالمواد الكيميائية ومخاطر التلوث المرتبطة بالأنشطة الحضرية والصناعية من ضعف في تعبئة التمويل الدولي، وضعف النظرة المحلية للمخاطر يرافقها ضعف القدرات المحلية ويبدو أنها أضعف في التنفيذ. وهذا أمر مؤسف أكثر لأن القضايا البيئية "الرمادية" أصبحت ذات أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، مع: (1) استفحال المنطقة الحضرية الناجمة عن زيادة التحضر، (2) تنويع الأنشطة الصناعية، (3) زيادة حركة المرور في المناطق الحضرية والانبعاثات الملوثة (العادم والغبار و النفايات المتنوعة). و هو ما يطلب تكريس و تعزيز العمل في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي لوحظت، فإن نقاط الضعف الرئيسية تشمل: (1) ضعف قدرات الجهات الفاعلة؛ (2) التقسيم في التجريب ومتابعة الاتفاقات؛ (3) عدم فعالية الترسانة القانونية. و (4) قضايا الموارد.

3 الوضعية الحالية للبيئة والتنمية المستدامة، التحديات والاتجاهات

1.3 الوضعية الحالية للبيئة والموارد الطبيعية

تنتمي موريتانيا لدول الصحراء الساحلية وتوجد في نظام بيئي يتميز بتقلب الأمطار والتي غالبا ما تكون في حالة عجز.
الاتجاه القوي نحو التصحر (زحف الرمال، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية ...) تباطأ قليلا في السنوات الأخيرة بفضل هطول الأمطار المواتية نسبيا وبذل المزيد من الجهود والتدابير التنظيمية الفعالة (مثل التشجير، مكافحة تدهور التربة، وتنظيم قطاع الطاقة الخشبية وما إلى ذلك.
ومع ذلك فان الاتجاه نحو تدهور الموارد الطبيعية لايزال مستمرا، بفعل استمرار الفقر في الا رياف ولاستغلال غير الملائم للموارد الطبيعية (PEP 2013).

• النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحياة البرية الأرضية

النظم الإيكولوجية خاصة الساحلية والمناطق الرطبة (الواحات والبرك) غير متوازنة إلى حد كبير بسبب آثار الجفاف وخاصة الأنشطة البشرية التي قليلا ما تتكيف مع هشاشة النظم الطبيعية، وتغير الطقس والمناخ الطبيعي وإمكانية التجدد الطبيعي للموارد. النظم الإيكولوجية الطبيعية تعاني من التشرذم والتحول وفقدان الترابط، لاسيما في المناطق ذات الوجود البشري المرتفع نسبيا (الطرق والبنية التحتية، والتوسع في الزراعة، وزيادة المواشي وزيادة المدن / البلدات ومناطق استغلال المعادن).

الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية يودي الي اخلال توازن النظم الإيكولوجية بأكملها مع فقدان التنوع ولانخفاض الكبير لخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الطبيعة للإنسان لاحتياجاته من طعام، وطاقة ومياه الشرب.....الخ

التنوع البيولوجي والحياة الحيوانية البرية الأرضية تتمثل في

(I) مجموعة متنوعة من الطيور الغنية مع 552 نوعا من الطيور منها 147 نوعا مائية و 405 أنواع ارضية؛ 294 نوعا (تضم Palaearctic 185) من الطيور المهاجرة وما يقارب من 2 مليون فرد يستخدمون جويا شرق الأطلسي (www.birdlife.org)

(ii) 103 نوعا من الثدييات البرية (بما فيها الثدييات البحرية)،

(iii) 25نوعا من الزواحف ومئات من أنواع المياه العذبة في نهر السنغال مع 84 نوعا من الأسماك، و 3 أنواع من الثدييات (فرس النهر، وخروف البحر، والخنزير) وحشرات لاتزال غير معروفة جيدا

تتمتع الطيور بحماية ذات كفاءة نسبيا نتيجة الأهمية التي تتوفر عليها في جميع أنحاء العالم والإدارة الفعالة للمناطق المحمية البحرية و الساحلية على حد سواء،PNBA(الحظيرة الوطنية لحوض اركين) وPND (الحظيرة الوطنية لجاولينك (انظر النظم الإيكولوجية الساحلية).

من ناحية اخري، الحياة البرية مهددة بشدة بآثار الصيد المفرط في الماضي قبل فرض حظر كامل على الصيد وتدمير / تدهور الموائل مع اختفاء جميع الثدييات الكبيرة بما فيها "الرائد" حيوانات الصحراء (أداكس، المها) وانخفاض حاد في حجم وتنوع الحياة البرية الأخرى. وجود تمساح النيل يقتصر على منطقة الدلتا أقل من ذلك، قد اختفى تقريبا خروف البحر من ا لنهر، وهدد فرس النهر ووجود الحيوانات البرية يقتصر على بعض المناطق النائية. وتشمل قائمة الأنواع المهددة بالانقراض والتي يحميها القانون 28الي30 الثدييات و3 الزواحف. ومن بين الأنواع المهددة يمكن ان نذكر الغزال، والغزال ذو الواجهة الحمراء ، البربري الأغنام والضباع وخنزير

الأرض، وسعدان الباتاس،ابن آوى والثعلب فنك والقطط البرية، والتي يبدو أنها كانت موجودة بكثرة حتى الثلاثينات إلى الخمسينات من القرن الماضي.

المحميات القارية الثلاثة المصنفة (تلمس – العاكر-كلب الرشات) في اطار حماية الحياة البرية التي هي الآن في حالة متدهورة للغاية، تفرض إعادة النظر في هاذ التدهور (- 35٪ من المساحة)،نتيجة الجمع بين مزيج من الضغوط المناخية والبشرية (NBSAP،2011).

الإنشاء الجديد للحظيرة الوطنية لاوليكات سيسمح بإعادة إدخال الأنواع المحلية من الحيوانات والنباتات المنقرضة أو المهددة بالانقراض;تم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون الثنائي مع دول مثل اسبانيا والسنغال ومالي والنيجر وتركيا وجنوب أفريقيا وغيرها

التنوع البيولوجي النباتي يتكون من 72 من الأنواع الشجرية و 166 من الأنواع العشبية. حسب اخر جرد في الثمانيات، ولاكن النباتات البرية شهدت نفس الاتجاه نحو فقدان التنوع والكثافة.22 نوعا من النباتات الأصلية المهددة بالانقراض تمت حمايتها الكاملة بموجب القانون، مع ذلك، يلاحظ الاختفاء التدريجي للنباتات البرية الهامة للغذاء، استبدال الأنواع البرية المستوطنة من المحاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، فان فقدان الغطاء النباتي يؤدي إلى حركة الرمال و تدهور الأراضي والنظم البيئية بشكل مستمرة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية للتدهور البيئي، فان التنوع البيولوجي النباتي والحياة البرية في البلاد ستفقد، وإعادة تأهيلها ستكون طويلة وصعبة (NBSAP،2020-2011).

الاستغلال المفرط وتدهور موارد الغابات (الغابات والأراضي الحرجية) لايزال يمثل مشكلة كبيرة. البيانات والاتجاهات الرئيسية هي كالتالي:

• معدل استخدام وقود الخشب كمصدر من مصادر الطاقة المحلية في انخفاض مقارنة بعام 2010 (70٪) لكنها لا تزال تمثل 49.3٪ من الطاقة المنزلية (2014)،وخاصة في المناطق الريفية. ونظرا لارتفاع الكبير لمعدل النمو السكاني فان الضغط على الموارد لايزال قويا جدا وبالتالي فان انخفاض الطلب و / أو استبدال الطاقة الخشبية كطاقة محلية يجب أن تظل أولوية.

•التحويل إلى الأراضي الزراعية مازال مستمرا : 4000 إلى 6000 هكتار / سنة من أراضي الغابات تحول الي أراضي للزراعة المروية (وزارة الزراعة في عام 2010(2015,FRA) وزيادة كبيرة في اراضي الزراعة المطرية (Dieri) من 15.000 هكتار (1990) إلى 208958 هكتار (ScApp،2017). مما يشكل مؤشرا ذات الصلة على تقليص مساحة الأراضي الحرجية الأخرى في البلاد.

• الانخفاض الحاد في مجال التشكيلات الغابوية (24 من اصل 30 غابة محمية (من مجموع 48000 هكتار) تدهورت / تحولت) ب 68.9٪ بين عامي 1982 (15134000 هكتار) و 2014 (4706000 هكتار).

الا تجاه يشير إلى التباطؤ في الخسارة السنوية ،لكنه لا يزال مرتفعا. ويقدر حاليا عند 8000 هكتار / سنة (4000 هكتار من الغابات و 4000هكتار من الأراضي الحرجية) مقارنة مع 15000 هكتار / سنة (5000 هكتار / سنة من الغابات و000 10 هكتار / سنة من الأراضي المشجرة) في عام 2010 (المصدر: FRA 2015).

•الأنواع الغريبة الغازية، (Prosopis juliflora)غاف عسيلي الأزهار، دخلت البلاد منذ ما يقرب من 20 عاما وخاصة في الوادي السفلي من نهر السنغال. لا توجد بيانات موثوقة متاحة في الوقت الراهن حول المساحة التي تشتاحها، وبحسب التقديرات تقدر هذه المساحة في الغابات والأراضي الحرجية الأخرى ب 69000 هكتار في عام 2005 و 88000 هكتار في عام 2015 (FRA 2015). يقدر تباطؤ معدل سرعة التقدم ب 5000

هكتار سنويا بين عامي 1990 و 2000 و 3800 هكتار سنويا بين عامي 2000 و 2005 (FAO،2010)،وأحدث التقديرات (FRA 2015) تظهر زيادة قدرها 1900 هكتار للسنة بين عامي 2005 و 2015.

• تصنف موريتانيا في السابق ثاني أكبر منتج للصمغ العربي (أكاسيا السنغال) في العالم، ويبلغ متوسط الإنتاج السنوي من 5700 طن بين عامي 1968 و 1972. وتراجع هذا الإنتاج إلى أقل من 500 طن سنويا، مشيرا إلى الاستغلال المفرط و القوي للموارد، تعزز بفعل الجفاف المستمر في السنوات الماضية. ومع ذلك يلاحظ بداية تجدد للموارد بفضل التحسن الأخير في هطول الأمطار (NBSAP،2020-2011).

•وضعية الغابات والأراضي الحرجية تتحسن خاصة مع عودة العديد من الأنواع بفضل هطول أمطار مواتية لعدة سنوات وتنفيذ العديد من التدابير التنظيمية وإعادة التأهيل الفعال. أيضا أشجار المانغروف (200-300 هكتار) تظهر تحسنا ملحوظا في حالتها بين 90/80 واليوم بفضل إنشاء الحظيرة الوطنية لحوض جاولينك PND و التسيير الجيد ل PNBA و PNDو الدعم المقدم من طرف BaCoMaB، آلية دولية لتمويل أنشطة الإدارة المستدامة المتكررة.

<u>المراعي الطبيعية</u>: إن إمكانات المراعي، تعتمد أساسا على النظام البيئي الساحلي والنظام البيئي لمنطقة النهر، و التي تبلغ 13848000 هكتار، أي حوالي 14٪ من المساحة الكلية للأراضي. حواليي000 479 هكتار / سنة يتم تدميرها من قبل حرائق المراعي ، وهذا يعادل حوالي 10 مليار أوقية أي ما يعادل من العلف الحيواني.

أدى تطور الثروة الحيوانية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف من الماشية والماعز و الأغنام بين عامي 2001 و 2015. الي زيادة الضغط، والرعي الجائر ومخاطر تدهور النظم البيئية الساحلية. و بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه نحو تحضر الرعاة الرحل، فقط 5٪ اليوم، يزيد الرعي الجائر و خصوصا حول البرك والمستوطنات البشرية. العجز الحالي في المراعي يقدر بحوالي1 الي 2 مليونUBT / سنة. عموما، يتم تعويض هذا العجز عن طريق مراعي الهواء (الغابات والأراضي الحرجية الأخرى)،مما يزيد من الضغط على الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية (NBSAP،2020-2011).

<u>التربة و الأرض</u>: موريتانيا هي دولة في الغالب صحراوية، الأراضي الخصبة القابلة للاستغلال محدودة للغاية. التربة المعدنية الخام، والصفراء، و الجافة، متباينة ما بين الرمال والصخور التي تغطي نحو 80٪ من مساحة البلاد. تدهور التربة مهم جدا ويؤثر على حواليي000 220هكتار،أي حوالي 20٪ من الأراضي الزراعية والمشجرة التي يستخدمها الإنسان (MEDD،2010).

مشاكل التصحر لاتزال قائمة وخطيرة على الرغم من الجهود الكبيرة في مجال مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان من قبل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع وشركائها في التنمية (PTF).

الضغط السكاني يؤدي إلى استغلال التربة الفقيرة والحد من الغطاء النباتي وخاصة عن طريق تحويل الغابات والأراضي الحرجية والرعي الجائر والحرائق مما يساهم في تسارع انجراف الرياح والتعرية المائية في حالة المطر.

بين عامي 1974 و 2004 (غياب أرقام أكثر حداثة) تحولتي000 150 كيلومتر مربع أي ما يعادل نسبة 15٪ من التراب الوطني الي منطقة صحراء (MEDD،2012)،، إذا أراضي متدهورة وصعبة إعادة التأهيل.

حركة التربة والتعرية الريحية تسارعان في تسبب انجراف التربة الذي يهدد البلاد بزحف الرمال و التصحر بما في ذالك العاصمة ،. منذ عدة سنوات قامت الحكومة باستثمارات كبيرة لحماية العاصمة ضد التصحر وآثار انجراف التربة واستمرار إجراءات تثبيت الكثبان أمر ضروري لحماية العاصمة.

وبالإضافة إلى ذلك، الكثبان الرملية للشاطئ البحري شهدت تدهورا كبيرا في أعقاب الاستغلال المفرط غير المنضبط للتربة المستخدمة من قبل قطاع البناء. هذ ا يزيد أيضا من حركة الرمال بفعل الرياح ويشكل خطرا قويا على تملح التربة و ارتفاع مستوى المياه الجوفية والتي مصدرها البحر.

من جهة اخري، هناك حالات من تملح التربة في دلتا نهر السنغال ناتجة عن انشاء سدDiama. كما لوحظ تملح الأراضي الزراعية ناجمة عن سوء إدارة مستويات مياه الأماكن الرطبة و التلوث الناجم عن سوء إدارة المبيدات والأسمدة في بعض الأماكن خاصة في المناطق المروية. وهذا يمكن أن يسبب ضررا كبيرا على التربة وخاصة في وادي نهر السنغال ومناطق روافده.

ينبغي أن ينظر إلى تلوث التربة نتيجة لتسلل الجزيئات والمياه العادمة غير المعالجة أحيانا السامة (السيانيد والزرنيخ)،والتعدين، و الصناعة و القطاع السكني كخطر اخر متزايد علي التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد .

تمد د وزيادة التعدين بشكل مفتوح يخلق تأثير سلبي على التربة عن طريق تعدين سطحي مع تحول كميات كبيرة من التربة إلى أكوام ومخاطر التلوث بالنفايات الخطرة للغاية (السيانيد والزرنيخ والزئبق). يجب على القطاعات الإنتاجية علاج النفايات التي تتسبب فيها رغم ان العديد من المعايير البيئية لمعالجة التفريغ بشكل خاص الصناعية لم تعد حت لان، كما آن الرقابة البيئية للنفايات غير مضمونة دائما (انظر المعادن).

مع غياب وجود خطط لإدارة واستصلاح المناطق الحرجية الزراعية والرعوية (بما في ذلك منطقة النهر) ومناطق انشطة التعدين، فمن الصعب الحصول على فكرة شاملة عن حالة التربة، الضغط على الأرض، والمفاصل بين الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من وجود منذ عام 2015 أطلس استخدامات الأراضي بمقياس 1: 200000 (OSS،2015)،فلا يزال التغير في استخدامات الأراضي ليس معروفا، باستثناء بعض بيانات جزئية تم توثيقها و لايوجد أي نظام رصد يسمح بالمتابعة المنتظمة لتلوث التربة، سواء في الريف أو الحضر، ولا المناطق الصناعية او التعدينية.

الخطة الوحيدة لاستصلاح المنجزة خارج المناطق المحمية، هيPDALM 2005 للشاطئ والتي للأسف لم يتم تنفيذها وتحيينها قيد الانجاز.

<u>المياه السطحية و الجوفية</u>: المياه السطحية تتكون أساسا من نهر السنغال وروافده. فقط 0.1 كم مكعب على 11.1 km3 / سنويا من المياه السطحية متجددة (MHA، 2012) يتم إنشاءها داخل البلاد و 405 محجوزة (السدود والحواجز بسعة إجمالية قدرها 0,9كيلومتر مكعب، منها 0.5 كيلومتر مكعب في سد فم لكليته (MEDD،2010) تشكل الإمكانية الرئيسية لتعبئة المياه السطحية المؤقتة.

توجد في البلاد موارد كبيرة من المياه الجوفية، ومع ذلك تتميز باختلافات جغرافية واسعة وتقع بعض طبقات المياه الجوفية الأكثر أهمية في المناطق الصحراوية النائية من المراكز الحضرية. وتقدر المياه المتجددة تحت الارض عند 0.3 كم مكعب / سنة (MHA، 2012).

تدهورت نوعية المياه في أعقاب الجفاف في السبعينات و العمل الإنساني. و هكذا برزت ظاهرة التملح، وانجراف التربة من الأنهار، والترسيب، وانتشار النباتات المائية الغازية وأنواع مختلفة من التلوث، الناجمة خاصة عن تكنولوجيا الري القليلة التكيف مسببة تسللا للأسمدة والمبيدات الحشرية.

ولوحظ عدة مرات تلوث النهر بنشاط الري والملوحة كما لوحظ الاستغلال المفرط للمياه الجوفية في العديد من الواحات (عبد القاد رولد محمدالسالك 2010). لا يوجد نظام متابعة لنوعية المياه خارج تحليلات نوعية جودة مياه الشرب مع ذالك فان التلوث ينبغي النظر إليه كخطر متنامي مع الأخذ بعين لاعتبار نظام الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وخاصة في المراكز الحضرية والاقتصادية المزدهرة.

الاحتياجات المائية السنوية، بما في ذلك جميع الاستخدامات، ارتفع بشكل حاد من677 ,0 مليارM^3 في عام 2000 (FAO،2005) الي حوالي 1.7 مليارM^3حصاد المياه السطحية والمياه الجوفية الكلي على المستوى الوطني حسب (MHA ,2012) . استخدامات المياه الآن المخصصة للزراعة 1.5 مليارM^3 (أي 88 ٪ منها حوالي 5٪ للإنتاج الحيواني) إلى15, 0مليارM^3 للاستخدام المنزلي (9٪) وما يقرب من0,5 مليارM^3 للمناجم والصناعة (3٪). هذه الزيادة في الطلب تتجاوز قدرة التجدد السنوي للمياه الجوفية المثمنة والموارد بشكل عام. وهكذا، فإن إنتاج استثمارات كبيرة جدا (افطوط السحالي) لتزويد نواكشوط من نهر السنغال وحفر الآبا ر داخل البلد) من قبل الحكومة كان ضروريا لتلبية الطلبات المتزايدة

حاليا، فإن استهلاك نواذيبو مغذى من حفر المياه الجوفية يحترم إمكانية الشحن. ومع ذلك، قد يتم كسر هذا التوازن في المدى المتوسط بسبب تركيب الصناعات المستهلكة للمياه والنمو الحضري (وفقا لمدير الشركة الوطنية للماء SNDEنواذيبو 2013). أنشطة التنمية داخل منطقة نواذيبو الحرة والهجرة المتوقعة أن ترافقها، يمكن أن تتجاوز بسرعة قدرة سعة حوض بولنوار التي تقع على بعد 80 كيلومترا (PEP 2013).

الاتجاه المستقبلي يظهر زيادة الطلب على المياه ومخاطر التلوث بسبب ضعف الصرف الصحي و الذي يتزايد بشكل كبير

التعبئة السنوية للمورد القابلة للتجدد سوف تكون مكلفة على نحو متزايد. تدابير خفض الطلب (تقنيات اقل استهلاك للمياه) ومعالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي يوصى بها بقوة من اجل أن يبقى الماء مورد جودة، و متوفرا للسكان و القطاعات الإنتاجية.

<u>الهواء</u>: موريتانيا، نظرا لمحدودية تطورها الصناعي وانخفاض كثافتها السكانية، وبشكل عام فان معدلات ،انبعاثات غازات الاحتباس الحراري منخفضة جدا، تقدر بنحو 6.6 مليون طن مكافئCO_2في عام 2010 مناظر ل0,015 ٪ من مجموع الانبعاثات (INDC،2015). ووفقا لتوقعات 2030،وانبعاثات غازات الدفيئة ستكون حوالي 18.84 مليون طن مكافئCO_2، دون الأخذ في الاعتبار الخفض الطوعي المحتمل ب 22.3٪ من خلال مجموعة المشاريع المقترحة خلال المشاورات في باريس (COP 21) اذا حصلت على التمويل المتعهد به.

قطاعات الانبعاثات الرئيسية في الوقت الحالي هي "الزراعة والغابات" و تحول التربة (AFAT) 69,3% والطاقة (30.4٪). الانبعاثات من القطاع الصناعي والنفايات تمثل فقط حوالي 0.2%على التوالي على الرغم من أن نوعية الهواء الإجمالية، بصرف النظر عن الغبا رمن الأصل الطبيعي و استخدام الطاقة الخشبية بنسبة 87٪ (التقرير النهائي) في القطاع السكني، الى حد كبير، تلوث الهواء وخاصة في المركزين الساحليين هما مصدر قلق متزايد، خصوصا في السنوات الأخيرة.

وقد أدى النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى التطور السريع لمختلف وسائل النقل (النقل البري، النقل البحري). الانبعاثات الناتجة عن قطاع النقل تتعلق أساسا باستخدام الوقود. قبل كل شيء، وأسطول النقل يرتفع بشكل كبير. حيث قدر في عام 1998ب 37500 سيارة. وتضم هذه الحديقة 32٪ من سيارات الدفع الرباعي، تستخدم وقود ديزل الdiéséliséبنسبة 80٪ مع متوسط أعمار أكثر من 12 عاما. لقد تغير هذا الوضع بشكل كبير في عام 2010 مع dieselisationقوية نحو 98٪ (TCN،2014).

دراسة حديثة تقيم الأسطول إلى أكثر من 000 160 سيارة من جميع الفئات. يضاف إلى ذالك تغيير نمط الحياة مع زيادة كبيرة في المركبات الخاصة و سيارات نقل الأفراد. عمر الأسطول واستخدام أنواع الوقود ذات نوعية رديئة تسبب في بعض الأحيان في قدر كبير من تلوث الهواء وخاصة في ساعة الذروة في المدن الكبيرة (نواكشوط، نواذيبو ،كيفة).

في نواذيبو العاصمة الاقتصادية، الضرر والتلوث المرتبط بالأنشطة الصناعية والمنتجات السمكية هي أيضا مهمة محليا، على الرغم من مساهمتها في التوازن العام لا تزال ضئيلة. ومن المتوقع أن تكثف كما تظهر المزيد من التراخيص للمنشآت الجديدة قد صدرت من قبل وزارة الصيد. المدن لا تملك مختبر لتحليل الهواء، ولكن يتم ملاحظة زيادة كبيرة في الانبعاثات في الهواء من خلال تطور الشركات المصدرة. في ظل هذه الظروف، فإن زيادة انبعاثات الهواء في المستقبل تمثل مخاطر على الصحة العامة (أمراض الجهاز التنفسي، وانتشار الربو و غيرها من أمراض الحساسية المختلفة) مع تأثير أكبر على فئات السكان الأكثر ضعفا (التغذية، وكبار السن). يبدو أن الوضع أكثر خطورة في نواكشوط.

استغلال النفط والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية تؤثر أيضا على نوعية الهواء، ولكن مستوى تدهور الهواء خارج المراكز الحضرية الرئيسية يبقي ضئيلا.

وبعد هذا التحليل يبدو من المهم أن تتخذ بسرعة مجموعة من الإجراءات للحد من العوامل الرئيسية لهذا التدهور الكبير في نوعية الهواء في العاصمة السياسية والعاصمة الاقتصادية.

• النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الحيواني البحرى والساحلي

بفضل نظام الموجات المتقلبة المعروف في المنطقة البحرية الموريتانية، فان النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية متنوعة، غنية التنوع البيولوجي وإنتاجية الأسماك عالية. النظم الإيكولوجية الساحلية ضرورية للتجدد الأرصدة السمكية، و الطيور المهاجرة و السلاحف

التنوع البيولوجي للحيوانات البحرية يمثل ما لا يقل عن 699 نوع من الأسماك، 6 أنواع من السلاحف البحرية، و خمسين نوعا من القشريات، عدة أنواع من الرخويات، بعض مئات الأنواع من الإسفنج، الخ

اثنين من المناطق المحمية موجودة في هذا الفضاء. يتعلق الأمر ب الحظيرة الوطنية لحوض أرغين (PNBA) في الشمال و الحظيرة الوطنية لجاولينك (PND) في الجنوب. هاتين الحظيرتين بالإضافة الى محمية شات اطبول قد تم تصنيفهم مناطق رطبة ذات أهمية عالمية (مواقع رامسار، 1971). يوجد بفضل التزام الدولة والشركاء الدوليين نظام لمتابعة ومراقبة منتظمة للطيور ومؤشرات بيئية في هذه المناطق المحمية. من خلال الإدارة وحماية فعالة ل PNDمنذ تأسيسه بموجب المرسوم رقم 005-91 من 14 يناير 1991، ويلاحظ إعادة تأهيل كبير للحظيرة. ولكن بصرف النظر عن هذا، فان بعض المواقع ذات الأهمية البيولوجية و الإيكولوجية مثل خليج النجمة، آفطوط ومحمية شات اطبول ،فان الباقي من الطيور الساحلية لا يراقب بطريقة جيدة

التفاعل بين النظم الإيكولوجية البحرية المختلفة معقد وغير معروفة جيدا، على الرغم من البحث العلمي الكبير. ومع ذلك، تظهر الدراسات العلمية بوضوح أن النظم الإيكولوجية البحرية متضررة بشدة من جراء الأنشطة البشرية وزعزعة الاستقرار. الاضطراب في التوازن الطبيعي للبيئة البحرية من خلال العمل الإنساني المتعلق أساسا ب ما يلي:

(I) صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة،

(ii) البناء على الرف، بما في ذلك البنية التحتية،

(iii) السدود الكهرومائية على نهر السنغال،

(iv) النقل البحري الشحن،

(V) انبعاثات الغازات الدفيئة،

(vi) الكابلات البحرية

(vii) تطور حقول النفط والغاز (أطلس البحرية،IMROP 2013).

المشاكل والمخاطر خارج الصيد المرخص، أساسا لتقنيات الصيد ونفايات الأسماك والنفط وغيرها من العوامل لها تأثير سلبي على الحيوانات الدقيقة الكائنات الحيوانية والأعشاب البحرية (الكائنات البحرية ويرقات والأحداث) التي تشكل أساسا السلسلة الغذائية المائية.

نحو 170من الأنواع البحرية هي قابلة للتسويق في إمكانات الصيد، بما في ذلك 7 أنواع من الرخويات و 8 أنواع من القشريات. يوجد منذ سنوات عديدة بيانات موثوقة ورقابة منتظمة للموارد السمكية بفضل كل من NRCVGوIMROP دعمت في السنوات الأخيرة بONISPA،المسؤولة عن البحث والمخزون والبيئة البحرية. العمل اللائق الذي قامت به هذه المؤسسة وشركائها الدوليين يسمح عموما بحساب حصص الموارد السمكية، ويوفر تقييما للإدارة المستدامة للموارد واتخاذ القرارات الاستراتيجية. اتجاه الموارد على النحو التالي:

الأسماك (الصيد):

قطاع صيد الأسماك البحرية، شهد تغييرا كميا، نوعيا وهيكليا في السنوات الأخيرة. وقد تطور الإنتاج بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ،انتقل من 550000 طن في عام 2000 إلى 1.2 مليون طن في عام 2015. بفضل القدرة الإنتاجية العالية من حوالي 1.8 مليون طن سنويا ونظام رصد / مراقبة / إدارة فعالة نسبيا، والموارد بشكل عام تستغل بصورة مستدامة. ومع ذلك، يتم لاستغلال المفرط لبعض الأنواع ذات قيمة تجارية عالية (الأخطبوط والماكريل الحصان) أو استغلالها بالكامل (الماكريل وسمك الماكريل الأطلسي،Sardinelleجولة) (IMROP،2014). خصوصا مخزون أسماك القاع في حالات الخطر. من خلال الصيد المفرط بفضل التطبيق الفعال للأدوات الرقابية (زيادة المراقبة و المتابعة الجيدة، وخطط لاستصلاح والحصص...) المخزون يظهر الآن علامات على الانتعاش.

بالمقابل فان تطوير وتحديث الصيد البري لايزال في مستوى بدائي (الآن الإنتاج 2500 طن سنويا، حوالي 2000 صياد محترف) والمصايد استمرت في الانخفاض وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة وإنتاج صيد القاري حوالي000 5،طن بين عامي 1999 و 2003. لاتوجد أي متابعة متاحة لمخزون الصيد البرى، ولكن الانخفاض المستمر في المصايد يشير إلى الصيد الجائر المحتمل جدا للموارد . ومن المرجح أيضا تزايد ندرة الموارد نتيجة التأثيرات السلبية لبعض الأعمال التي تم تنفيذها عل نهر السنغال التي كانت نتيجة لمنع صعود الأسماك و الشحن البيولوجي لبعض البرك، وأيضا بعض مشاريع الري الزراعي، وخاصة في ولاية غورغول (مشروع مقامة ،وما إلى ذلك).

• الموارد الطبيعية الأخرى

اثنين من أكثر الموارد الطبيعية الجديرة بالذكر، الشمس والرياح. إمكانات تقييمهم لإنتاج الطاقة تكاد تكون غير محدودة ومواتية للغاية في موريتانيا. بدأت الحكومة التقييم منذ فترة قصيرة جدا. القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وخاصة داخل البلد (المدن والقرى والأسر) مرتفعة جدا، ولكن تتطلب استثمارات و / أو حوافز كبيرة.

ملخص: بصرف النظر عن نزوح مستمر نحو تدهور الموارد الطبيعية البرية والبحرية، فمن الجدير بالذكر الإشارة أنه بغض النظر عن بعض المعلومات المتعلقة بالصيد والنظم الإيكولوجية / المحميات البحرية و الساحلية، لا يوجد سوي عدد قليل جدا من البيانات الموثوقة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية البرية. أيضا يوجد نقص في الدراسات المتعلقة بتوصيف التلوث. هذا، على الرغم من عدة جهود كبيرة لإنشاء نظام المعلومات البيئية (EIS) على المستوى الوطني.

الجرد الحقيقي للغابات والعلف تم فقط في الثمانينات وتستند جميع التقارير الأخرى على الحسابات و التقديرات والبيانات البيئية غير منسقة و موزعة بين العديد من الوزارات ونادرا ما يتم تحليلها.

قليلا ما تتوفر الموارد التقنية والبشرية لرصد حالة التلوث. هذا الوضع لا يسمح بالرصد السليم لتطور الموارد الطبيعية ولا اساس لاتخاذ قرارات تحترم مبدأ الاستدامة.

أن إنتاج المعلومات والبيانات، من خلال البحث العلمي، والتسيير الفعال للمعلومات / المعرفة احتل مكانا اساسيا في الاستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة الحالية SNEDD مما يسمح بان تكون القرارات البيئية تتكيف مع الواقع والاحتياجات والأولويات.

2.3 الاتجاهات الرئيسية المأخوذة في الاعتبار

1.2.3 التغيرات المناخية

ان تغير المناخ والآثار المحتملة على موريتانيا مثيرة للقلق جدا. وفقا لسيناريوهات المناخ(GIEC , 2007) ،

فإن تغير المناخ في افق السنوات العشرين المقبلة، نحو مزيد من الجفاف، وزيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة، وتراجع هطول الأمطار, سيتميز تغير المناخ بحلول عام 2080 (GIEC, 2007) من خلال:

- ظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي(1) لعام 2050، وزيادة في درجات الحرارة من1،5 الى 2 درجة مئوية موزعة بشكل غير متساو في البلاد و (2) في عام 2100، ارتفاعا حادا في درجات الحرارة من حوالي 2 درجة مئوية في نواذيبو الي أكثر من 3.5 درجة مئوية في شرق البلاد، وتصل إلى 4.5 درجة مئوية في الولايات الجنوبية من العصابة و وكيدي ماغا ،
- انخفاض كبير في معدلات سقوط الأمطار أقل من 5٪ إلى أقل من 20٪ وفقا للمناطق في حلول 2080،
- زيادة في سوء الاحوال الجوية والظواهر المناخية. وتتعلق هذه الزيادة بتواتر وشدة الظواهر المتطرفة من الجفاف والفيضانات واختلال التوزيع الموسمي لهطول الأمطار،
- زيادة في تدفقات النيازك الحجرية إلى واجهة القارة والمحيطات،
- زيادة في درجة حرارة سطح المياه الساحلية (2010) IMROP .بقياس ارتفاع المتوسط السنوي قدره C0,036 ° ؛ وسيمثل هذا زيادة في درجة الحرارة تمثل 3,6 درجة مئوية خلال قرن من الزمان،
- ضعف ظاهرة الموجات المتقلبة التي لاحظها IMROP منذ عام 1970

- تقييم ارتفاع مستوى سطح البحر ما لا يقل عن 40الي80 سم مع تسارع الارتفاع في حلول الثلاثين سنة المقبلة. التقرير الخامس ل GIEC (2014) يشير إلى ضرورة إعادة النظر في توقعات ارتفاع الزيادة الإجمالية للبحر. وأكد على ارتفاع 19 سم بالفعل في جميع أنحاء العالم اليوم

آثار تغير المناخ لا يؤثر فقط على حالة الموارد الطبيعية وعملية التصحر ولكن جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد

وتبعا لهذه التغيرات المناخية، فان الآثار السلبية على المدى القصير ستكون على النحو التالي:

على مستوى الأرض: 1) التآكل التدريجي، 2) المرونة في الحد من المراعي 3) انخفاض في المساحة الصالحة للزراعية

في مستوى سطح البحر و في المناطق الساحلية:1) ضعف و تدهور تدريجي لكثبان الشاطئ، 2) تنمية البحيرات وربما إعادة فتح المحيط، 3) اختفاء السهل الساحلي،4) التقلبات في الأرصدة السمكية بسبب تذبذب الجبهة الحرارية.

و تغيير في انتشار بعض أنواع الأسماك في المنطقة البحرية الموريتانية، مع ميل لهجرة بعض الأنواع شمالا. وأهمية أكبر للأنواع التي تصادف عادة في الجنوب

خلال 40 عاما، حدثت تحولات على 1) تدهور نظام الواحات مع الدفن التدريجي للمياه الباطنية، وانجراف كبير للتربة مما يؤدي إلى تدهور نظام الإنتاج ككل وفقدان التنوع البيولوجي، 2) اختفاء المراعي في منطقة الساحل، 3)امكانية التجفيف تدريجيا لنهر السنغال

موريتانيا سوف تتأثر بشدة بشكل خاص من ارتفاع مستوى سطح البحر وضعف الساحل التي من شأنها زيادة الفيضانات في الفترة العاصفة، وتآكل السواحل، وتسلل مياه البحر إلى المياه الجوفية، وفقدان الأراضي الرطبة مع كل التنوع البيولوجي المرتبط بها، ومع ذلك، يمكن أن يرافقه ظهور أشكال جديدة من التنوع البيولوجي، وآثار كبيرة على الموائل البشرية وجميع البنى التحتية الاجتماعية التي تتركز على الساحل. وبالإضافة إلى هذه المخاطر الطبيعية، فضعف وهشاشة الساحل بفعل النشاط البشري سيزيد من مخاطر الكوارث

هشاشة البلاد ضد التغيرات المناخية مرتفعة جدا وموريتانيا يجب أن تتكيف في الوقت المناسب مع التغيرات المناخية في المستقبل من أجل رفاهية شعبها والأجيال القادمة

3. 2.2.- التطورات الاجتماعية وظروف الحياة

المجتمع الموريتاني في حالة تحول كبير من المجتمع الزراعي الرعوي البدوي إلى مجتمع حضري يسيطر عليه قطاع الخدمات والتعدين والصيد البحري مع المعالجة الصناعية المعززة على نحو متزايد. يتركز هذا التطور على الساحل، مما يخلق تحديات و مخاطر ببيئية جديدة (الصيد الجائر للموارد البحرية ، والتحضر المرتفع، تزايد النفايات الصلبة والسائلة زيادة خطر الفيضانات في نواكشوط والتلوث الناجم عن تسرب النفط، والآثار التي يسببها (جزء من نظم تداول الغلاف الجوي العالمي) التلوث من عمليات التعدين والصناعة والتهريب) كما ان البلاد ما لديها من المهارات المطلوبة لتسيير المخاطر قليلة جدا (البشرية والفنية والمالية).

يبقى معدل النمو الديموغرافي قويا مع 2.77٪ بين عامي 2000 و 2013. ويبلغ مجموع عدد السكان 3537368 نسمة (2013) سيرتفع إلى 5278457 في عام 2030 وفقا لتوقعات شعبة الأمم المتحدة للسكان (ScApp,2017)، اي نحو 1.75 مليون نسمة سيكونون بحاجة الى الطعام والتجهيز، وخاصة في المناطق الحضرية. شهدت موريتانيا تحضرا متسارعا مع تركز السكان في المراكز الحضرية، خاصة في المنطقة الساحلية في نواكشوط ونواذيبو.

نسبة سكان المناطق الحضرية ارتفعت من 4٪ في 1962 الي 48,3٪ في عام 2013 و ابتداءا من 2025 أكثر من 50٪ من السكان سيعيشون في المراكز الحضرية.

حقق الحد من الفقر تقدما كبيرا ومتسارعا، حيث انتقل من 51٪ عام 2000 إلى 42٪ في عام 2008 و 31٪ في عام 2014. ومع ذلك التفاوت بين المناطق لا يزال قائما مع تركيز 74٪ من الفقر في الريف (SND post 2015)خصوصا أن معدل البطالة بين الشباب، للمفارقة في المراكز الحضرية الكبيرة (نواكشوط ونواذيبو) مرتفع جدا (> 30٪ في عام 2014) مقارنة مع المعدل الوطني، يقدر ب 12.85٪ في عام 2014 (2014 , EPCV)كما لا تزال الفوارق الاجتماعية على أساس العمر والجنس ومكان الإقامة. دليل التنمية البشرية (L'IDH)قد تطور من 347, 0، في 1980 الي0,506 في عام 2014. وارتفع ترتيب البلاد من مكان 161 عام 2013 إلى 156 في عام 2015. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به في: (1) نظام التعليم ؛ (2) النظام الصحي والوقاية من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ (3) الفقر في المناطق الريفية على وجه الخصوص و (4) عدم المساواة بين الجنسين (SCAPP ,2017)

الحصول على الخدمات الأساسية تلعب دورا حيويا في التنمية المستدامة بكل أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تم إحراز تقدم ملموس من حيث إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، والتعليم التقني والمهني وبرامج التلقيح الموسع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انجزت استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية للصحة (البناء وإعادة تأهيل وتجهيز المستشفيات وإنشاء مدارس الصحة)، وخاصة في السنوات الخمس الماضية، مما ساعد على حفظ التقدم في مكافحة المرض / HIV) السيدا و الأوبئة والسل والملاريا). وهناك أيضا تقدما كبيرا في الحصول على مياه الشرب والكهرباء في المناطق الحضرية، وذلك بفضل الاستثمار الحكومي القوي في البنية التحتية اللحاق بركب تطوير البنية التحتية الحضرية.

الصحة: على الرغم من التقدم بفضل الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية للصحة وخاصة في السنوات الخمس الماضية، لا تزال هناك تحديات حقيقية، بما في ذلك وصول محدود الي الخدمات الصحية الأولية بشكل عام (معدل وصول خدمة محطة / مركز صحي 33.6٪ وفقا ل (EPCV,2014)وصحة الأم والطفل على وجه الخصوص.

الأمراض الوبائية شهدت ارتفاعا سريعا نسبيا للأمراض غير المعدية إلى حد كبير ذات الصلة مع الظروف البيئية، وخاصة أمراض القلب والشرايين والتهابات الجهاز التنفسي المزمنة والسكري والسرطانات التي أصبحت مشكلة رئيسية للصحة العامة . الجفاف والفيضانات لها تأثير على بعض الأمراض مثل الملاريا والإسهال بينما تلوث الهواء والتربة والمياه يحفز بعض الأمراض مثل التهابات الجهاز التنفسي والإسهال، الخ بالمقارنة مع الأمراض المهنية هناك زيادة كبيرة في المرض والموت بسبب حوادث العمل أو الأمراض المتعلقة بالأنشطة المهنية (حالة تصون الرئة السحار). استغلال التعدين وتنمية القطاعات الصناعية المختلفة والبناء والزراعة يزيد من خطر الإصابة بهذه الأمراض..

ملاحظة: نظرا للديناميكية القوية لهذه القطاعات الاقتصادية، فان مخاطر الأمراض المرتبطة مع الظروف البيئية و العمل سترتفع بشكل كبير في السنوات المقبلة وحماية العمال ضد التلوث ومخاطر حوادث العمل يجب أن تؤخذ كأولوية

وفيما يتعلق بالوصول إلى الماء الصالح للشرب، فقد تم إحراز تقدم كبير. ارتفع معدل وصول السكان إلى مصدر مياه الشرب من 58.3٪ في عام 2008 إلى٪ 65.4 في عام 2014 (EPCV, 2014).ومع ذلك هناك تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بنوعية المياه لا تزال قائمة بين المناطق الحضرية (95.4٪ من الأسر تستهلك مياه الشرب) بينما في المناطق الريفية 63.4٪ من الأسر تحصل علي المياه من مصادر غير الصالحة للشرب (برك آبار وادي الخ)

ارتفع إنتاج الكهرباء SOMELEC بشكل حاد من 475 مليون كيلووات في 2007 الى 749 مليون كيلووات في عام 2015 مسجلا بذلك زيادة قدرها 80٪. كما أن معدل وصول السكان إلى الكهرباء تحسن ب 38.8٪ اليوم (2014) مقابل 30٪ في عام 2008. ومع ذلك، هذا التحسن يخص تقريبا بشكل شبه كامل المناطق الحضرية، حيث معدلات الوصول هي 76.9٪. اما في المناطق الريفية وشبه الحضرية، فمعدل الوصول لا يزال 2.3٪.

وقد تطورت الطاقة المتجددة بشكل كبير حيث ان مساهمتها انتقلت من 2.6٪ في عام 2012 إلى 17.4٪ في عام 2015. وإمكاناتها هائلة في موريتانيا، ولكن الاستغلال، حتى الآن، يتعلق بالمحطتين المركزيتين، واستخدامها في المنازل والقرى لا يزال منخفضا نسبيا. لا تزال الطاقة الخشبية في المناطق الريفية المصدر الأساسي للطاقة المنزلية الرئيسي مع جميع الآثار البيئية السلبية (انظر حالة الموارد الطبيعية.)

من حيث الحصول على خدمات الصرف الصحي ، نتائج (EPVC ,2014)على المستوى الوطني 35.1٪ من الأسر مقابل 47.5٪ في عام 2008 (EPVC) لا تملك مراحيض في منازلهم. جمع ومعالجة النفايات السائلة ومياه الصرف الصحي رديئة جدا. والاستثمارات في البنية التحتية الحضرية حتى الآن محدوديتها ضعيفة علي صرف مياه الأمطار والصرف الصحي جمع ومعالجة مياه العادمة للقطاع السكني، والتي تمثل استثمارات ضخمة

3 فقط ٪ من السكان يحصلون على خدمات الصرف الصحي العام. هناك مشروع كبير على التخلص من مياه الأمطار الجارية في نواكشوط. الأمر يتعلق، أولا بثلاث مقاطعات حيث المشكلة أكثر حدة.

عموما مياه الصرف الصحي المنزلي تفرغ في خزانات الصرف الصحي التي غالبا ما لا تفي بمعايير البناء في الآبار المفقودة عندما لا التسلل إلى الأرض دون رقابة. تصريف الحمأة البراز يحدث في البيئة الطبيعية أو في النهر دون معالجة، مع مخاطر تلوث المياه الجوفية والتربة والمياه السطحية. في نواذيبو، الصرف الصحي يتم في المقام الأول من خلال الآبار المفقودة وبصرف النظر أثناء المد العالى، المشاكل الصحية معتدلة إلى حد ما. على العكس من ذلك، فإن مستوى قدرة الصرف الصحي نواكشوط منخفضة للغاية لأن النظام التجميع بدائي ويعامل 2.5٪ فقط من مياه الصرف الصحي في محطة (وزارة المياه و الصرف الصحي، 2012). وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاية شبكة تصريف مياه الأمطار في نواكشوط تطرح مشاكل عديدة بسبب طبوغرافية المدينة. منها الفيضانات المتكررة مع دمار وخطر كبيرين على الصحة العامة بسبب انتشار نواقل الأمراض في المياه الملوثة الراكدة بعد الفيضانات.

النمو السكاني السريع وآثار تغير المناخ، حتى على المدى القصير، سوف تؤدي إلى تفاقم مخاطر المصالح العامة خاصة في نواكشوط.

توسع الأحياء الجديدة و خاصة التوسع الأفقي في المساحات يزيد كثيرا من تكلفة الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وجمع ومعالجة مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي.

نظرا للنمو السكاني والتوسع العمراني السريع، أصبحت معالجة النفايات المنزلية الصلبة تحدي رئيسي من المشاكل البيئية ونوعية الحياة خاصة في المناطق الحضرية.

انتاج النفايات الصلبة ارتفع الى 0.5 كجم / نسمه / يوم بالنسبة لسكان الحضر و 0.3 كجم / نسمه. / يوم بالنسبة لسكان الريف، أي ما مجموعه 540000 طن في عام 2013 (SWEEPNET, 2013) ، هناك نوعان من مقالب القمامة في نواذيبو ونواكشوط ومدافن تفريغ في المدن الثانوية. جمع وتسير النفايات المنزلية من صلاحيات البلديات ولكن لا يمتلكون الموارد المالية والبشرية الكافية للتعامل مع هذه المشكلة. انتاج النفايات الصلبة تشهد نموا كبيرا من خلال تغيير نمط الحياة والتغيير الديموغرافي، ولكن جمع هذه النفايات تصل إلى 5٪ فقط في المناطق الريفية و 30٪ في المناطق الحضرية. من إجمالي مجموع ما تم جمعه، تتم معالجة 45٪ من القمامة، وطمر 37٪ و اعادة تدوير 8٪ (SWEEPNET2010)

جمع النفايات يطرح مشاكل كبيرة، على الرغم من الجهود في السنوات الماضية، وخاصة في نواكشوط. المدينة اليوم لديها خدمة جمع وتنظيف من خلال شركة متعاقدة مع المجموعة الحضرية تتكلف بإدارة النفايات الحضرية للمدينة. وهكذا فإن الكمية التي تم جمعها وتفريغها تطورت من 148494 طن / سنة (2010) إلى 211758 طن / سنة 2012 (SWEEPNET,2014) ومع ذلك، تشير تقديرات المجموعة الحضرية لنواكشوط في عام 2013 إلى أن 25٪ فقط من النفايات تم تفريقها وان وجه المدينة مشوه من قبل التفريغ البدائي الناتج عن السلوك العام الغير مناسب حيث نادرا ما يتم إيداع النفايات في المخازن المخصصة لها ، وانما تكون مبعثرة في كل مكان. الوضع لا يختلف كثيرا في مجالات أخرى. التعرض للرياح والحيوانات وإعادة التدوير غير الرسمي الذي يحرق في بعض الأحيان لاستعادة المعادن مثل هذه النفايات خطرا كبيرا على جامعي القمامة والسكان المحليين، ولكن أيضا على البيئة. بقايا الاحتراق البدوي للقمامة يسبب أضرارا كبيرة، وأحيانا انبعاثات الهواء الخطرة على الصحة. الفرز وإعادة تدوير النفايات لا تزال متخلفة رغم العديد من المبادرات خاصة المنظمات غير الحكومية وبدعم من الشركاء في التنمية .

إنتاج النفايات المنزلية، التي تشكل مشكلة بيئية رئيسية اليوم، سترتفع بشكل حاد في افق "عام 2030، SNEDD

استنادا إلى التوقعات الديموغرافية (أكثر من 5.2 مليون نسمة و 50٪ في المناطق الحضرية) و علي أساس قاعدة حساب SWEEPNET في عام 2010 (0.5 كجم / نسمة. / يوم لسكان الحضر و 0.3 كغ / نسمة. / يوم لسكان الريف)، فإن إنتاج النفايات المنزلية يقدر بحوالي 000 760 طن / سنة في عام 2030، دون الأخذ بعين الاعتبار للتدابير الممكنة لتخفيض إنتاج هذه النفايات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير نمط الحياة ينطوي على تغيير تركيبة النفايات مع المزيد والمزيد من النفايات المنزلية من غير السماد، وخاصة نسبة ارتفاع البلاستيك والمعادن. في هذا السياق، قامت الدولة منذ عام 2013 بحظر استخدام الأكياس البلاستيكية. و مع ذا لك هناك حاجة لمزيد حملات التوعية لتغيير سلوك المواطنين، والحد من إنتاج النفايات وضمان الإدارة المستدامة لهذه الإشكالية.

وهناك أيضا زيادة ملحوظة في إنتاج نفايات المستشفيات، مع زيادة المراكز الصحية، وإنشاء هياكل أساسية جديدة للمستشفيات، وبصورة أعم زيادة السكان التى لها علاقة باستهلاك الادوية وإنتاج النفايات المرتبطة بها. هذا الوضع يحتم الأخذ بأساليب جديدة للإدارة الرشيدة لهذه النفايات في إطار نهج وقائي يجب تعميمه

3.2.3 اتجاه التطور الاقتصادي.

شهد الاقتصاد الموريتاني منذ استقلال البلاد في عام 1960 نمو غير منتظم وغير كاف مقارنة مع النمو السكاني والتوظيف و بشكل خاص في 1970 حيث حدثت تقلبات قوية جدا بفعل استمرار الجفاف الذي أثر بقوة علي الاقتصاد وقاد إلى هجرة ضخمة من الريف ، والتوسع الحضري السريع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة. تقليديا يعتمد على الزراعة وتربية المواشي، والاقتصاد حساس خاصة بالنسبة للتغيرات

المناخية. وبالتالي نتج عن رصيد الفترة (1963- 1979) انخفاض في نصيب الفرد من الدخل من حيث القيمة الحقيقية، وزيادة الاعتماد على الإمدادات الغذائية شيئا فشيئا من الخارج بمعدل ينذر بالخطر و العجز في الميزانية الهيكلية وميزان المدفوعات. استمر هذا الاتجاه في عام 1984 مما أدى إلى عجز الميزانية الموحدة وميزان المدفوعات على التوالي بنسبة 7.9٪ و 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة والديون الخارجية تجاوزت ضعف الناتج المحلي الإجمالي.

الجهود المبذولة في مختلف برامج لإصلاح الهيكلي التي نفذت ما بين 1985 و 2000 لم تسمح بتحقيق إطار اقتصاد كلي صحي ومستقر و لا إرساء أسس التنمية المستدامة. خلال هذه الفترة، شهد التطور الاقتصادي تقلبات مستمرة حيث وصلت الاحتياطيات الإجمالية الي مستوى حرج (لا تتجاوز ما يعادل شهرا من الاستيراد) وكانت مشكلة مقلقة على الرغم من مختلف المبادرات.

لاستفادة من مبادرة (البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)، التي تنص على تخفيف جزئي من الديون الثنائية والمتعددة الأطراف على الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية ولتلبية شروط هذه المبادرة، وضعت ونفذت موريتانيا الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من الفترة 2001-2015. وكانت نتائج فترة اطار النمو الاقتصادي الحقيقي بمتوسط 4.5٪، محمولة بشكل رئيسي من قبل التعدين، والبناء والأشغال العامة(BTP) ، والنقل والاتصالات والخدمات .

لا يزال القطاع الأولي (الزراعة والثروة الحيوانية والصيد والغابات)، على الرغم من النمو المنخفض (حوالي 2.7٪) والتقلبات غير المنتظمة و الأداء الضعيف نتيجة العوامل المناخية دعامة أساسية للاقتصاد مع معدل تشغيل يمثل حوالي 28٪ من القوى العاملة في المجتمع في 2013(اخر RGPH)) و 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين 2001 و 2015.

وعلى الرغم من الامكانات الكبيرة (أكثر من000 135، هكتار قابلة للري، تقع على الضفة اليمنى لنهر السنغال) والمستوى العالي المنجز من الاستثمار لتنمية المناطق الزراعية (حوالي 46000 هكتار تم استصلاحها و استغلالها مع التسيير المحكم للمياه على طول الضفة بما في ذلك منطقة فم لكليته و الركيز)، وتنفيذ برامج فتح مناطق الإنتاج الزراعي وإعادة تأهيل المناطق الزراعية الكبيرة، فان المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي لا تزال ضعيفة مقارنة مع النتائج المنتظرة. لإنتاج الزراعي الرعوي هشا بشكل خاص ضد مخاطر التغيرات المناخية والبلاد تعاني من عجز هيكلي في مجال الحبوب. وهكذا، فان إنتاج الحبوب لا يغطي سوي 32٪ فقط من احتياجات الاستهلاك من جميع الحبوب. الزراعة تعتمد بشكل كبير على الظروف المناخية و تمثل متوسط 4.61٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و 2015. وبلغ متوسط النمو الحقيقي للقطاع 5.9٪ مع تقلبات قوية خلال هذه الفترة.

فيما يتعلق بالثروة الحيوانية ومشتقاتها، موريتانيا بلد ثروة حيوانية بامتياز . على الرغم من تسجيل تطور إيجابي بين عامي 2001 و 2015 ساهم بشكل كبير في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وأنشطة التنمية الحيوانية وشهدت انخفاضا منذ عام 2010 (23.4٪) من الناتج المحلي الإجمالي مسببة انخفاض متوسط النمو الحقيقي ب 2.7٪ سنويا خلال الفترة بسبب ارتباطها الكبير بالظروف المناخية

أما بالنسبة الغابات وقطع الأشجار، فموريتانيا دولة صحراوية بامتياز ولكنها مع ذالك تحتوي على تشكيلات حرجية كبيرة موزعة في المناطق الزراعية والغابات والمراعي المختلفة. ومع ذلك، فإن نتائج EPVC 2014 تشير إلى أن الوقود الخشبي هو المصدر الرئيسي للطهي المنزلي ، أي حوالي 49.3٪ من الطاقة المحلية على المستوى الوطني ما يشكل تهديدا خطيرا للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق بالثروة السمكية، فالساحل الموريتاني يعتبر من بين الشواطئ الأكثر إنتاجية في العالم، كما انه يشكل إطارا لإعادة إنتاج و تربية أنواع سمكية ذات قيمة تجارية عالية. كل هذه الموارد يمثل الإنتاج المحتمل لها حوالي 1.8 مليون طن سنويا، وفقا للبيانات المدرجة في الاستراتيجية القطاعية 2015-2019. أنشطة الصيد تمثل بالمتوسط 2.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و 2015، مسجلة، نموا حقيقيا يصل 4.2٪ في المتوسط. و اصبحت اكثر ديناميكية في السنوات الخمس الأخيرة (7,2٪) نتيجة لزيادة الأسطول الوطني وخاصة في صناديق الصيد المساهمة بشكل إيجابي في النمو وبسبب صعود أنشطة المعالجة البرية للمنتجات السمكية. لا يزال قطاع الصيد موجها بقوة نحو الخارج، الأمر الذي يحد كثيرا من المساهمة الاقتصادية للقطاع. في السنوات الأخيرة، بذلت جهود كبيرة في مجال الحكامة، بما في ذلك التوسيع التدريجي لنظام الحصص في أنظمة الولوج الي الموارد السمكية للحد من الصيد المفرط (الأخطبوط خاصة). ولكن الإجراءات الأخرى المنصوص عليها في نظام إدارة صيد الأسماك شهدت تقدما ضئيلا، بما في ذلك تنفيذ خطط من طرف السماكين. ويمكن تفسير ذلك القصور في الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذه الأعمال ولكن أيضا بسبب نقص التحسيس و الوعي بأهمية حماية الموارد من أجل استدامة نشاط القطاع .

السياسة الحالية للقطاع هي الاستثمار القوي في البنيات التحتية للصيد وتطوير الصناعات التحويلية. وهذا قد يزعزع استقرار الكثبان الرملية للشاطئ بسبب البنية التحتية المرتبطة بالموانئ والاستغلال المرتبطة بها (الطرق، الخ)، والآثار السلبية للصناعات ذات الصلة، بما في ذلك مصانع دقيق الأسماك و خاصة الروائح المرتبطة بانبعاث النفايات في الهواء (منتجات الغاز والجسيمات العالقة).يوجد في كل من نواكشوط ونواذيبو خصوصا أكثر من عشرين مصنع للأسماك ، مع تزايد الاتجاه من وحدات صناعية كبيرة الي شركات صغيرة.

في نواذيبو، الصناعات المرتبطة بمعالجة الأسماك تولد أكثر من500 10 طن من النفايات سنويا، وهذه الكمية يمكن أن تخفف بشكل كبير من خلال تثمين نفايات مصانع دقيق وزيت السمك.

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بلغ متوسط التعدين 12.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة في متوسطة النمو الحقيقي قدرها 0.8٪ خلال تلك الفترة. وكانت هذه مساهمة صغيرة نسبيا بين عامي 2000 و 2005 قبل أن يسجل قفزة كبيرة من عام 2006 مع وصول أنشطة جديدة (النفط والذهب والنحاس). وخلال هذه الفترة (2006 - 2015)، بلغ متوسط النمو الحقيقي في قطاع الصناعات الاستخراجية نسبة 10.3٪ بعد زيادة قوية سجلت في عام 2006. و زاد وزن القطاع بالتأكيد في السنوات الأخيرة لكن لا يزال منخفضا نسبيا بالمقارنة مع التوقعات. ضعف قيمة القطاع المضافة ترجع إلى حد كبير إلى انخفاض وغياب الصناعات التحويلية مما يحد من تأثيرها ويزيد من تبعيتها للخارج.

إن نشاط استخراج المعادن(التعدين) سينمو بقوة في الفترة المقبلة، مما سيزيد مضاعفة تأثير القطاع على البيئة و السكان (استخراج المعادن الثمينة باستخدام السيانيد و الزرنيخ). طرق استخراج المعا دن يتطلب الكثير من المياه العذبة تم سحبها مباشرة من بحيرة بنشاب في أكجوجت أو المنتجة عن طريق التناضح العكسي (مع ملوحة التربة عن طريق تصريف المياه المالحة). تقدر كمية استهلاك المياه، بنحو 5.5 مليون M3 /سنة في عام 2007 (PEP2007) ، ويقدر الآن على ما يقرب من 10 مليون متر مكعب / سنة (BRGM,2011)

التوسع في منجم الذهب في تازيازت علي الشرق من PNBA ، يمثل زيادة في النشاط 8 إلى 10 مرات، ويمكن أن تستهلك 36.5 مليونM3 / سنة من المياه المالحة ابتداءا من عام 2014 ويجب أن يعامل مع حجم المياه، المحملة بعناصر السيانيد على النحو الأمثل لتجنب تلوث PNBA من خلال نظام شبكة المياه. وينبغي أن تدار مواقع الشركات الكبرى في القطاع بواسطة PGES للحد من الآثار البيئية السلبية وفقا لأعلى

المعايير البيئية الدولية. ولكن خطر التلوث قائما، تحقيق قيم به في عام 2011 من قبل BRGM اظهر أن الشركات لا تفي دائما بالتزاماتها البيئية.

تطور آخر حديث و مغلق جدا يتمثل في الطفرة في تعدين الذهب في دول الصحراء والساحل، بما فيها موريتانيا. ونلاحظ وجود مواقع التعدين حيث يتزايد التعدين التقليدي ، غسل الذهب وغيرها، يمكن أن تسبب زيادة كبيرة في تأثيرات التلوث المحلي، مع المخاطر المتعلقة باستخدام الزئبق، وضعف تنظيم النشاط والمنتجين (وسائط بدائية التشغيل، مقالع الحجارة البدائية بلا حدود، من دون وضوح، المواقع المهجورة دون استعادة ، وما إلى ذلك). صعوبة السيطرة و الرقابة ، بما فيه الكفاية على المستغلين الكبار، يطرح مشاكل كبيرة مع المنقبين للمناجم، المقدرين وفقا لمصادر مختلفة بين000 10 و000 20 شخص في عام 2016 (اعلان الا دارة العامة لوزارة المعادن TV5مايو 2016). خطر تلوث التربة من قبل الإدارة غير الملائمة، وتسرب الزئبق في الطبيعة من عمال المناجم عالية جدا، في حال وقوع حالات حوادث والتلوث السام من التربة وكذلك المياه ولانسان ذكرت من قبل جميع بلدان المنطقة (مالي والسنغال وغينيا). الحكومة رخصت التنقيب عن الذهب في عام 2016 لتنظيم فروع القطاع من اجل تقليل المخاطر، ولكن الرقابة و تنفيذ النظام ستكون صعبة للغاية.

يبقى تطور إنتاج النفط مستقر، مع أن اكتشاف واستغلال حقول الغاز الجديدة آخذ في الارتفاع. لذا فإن الآثار البيئية ستكون في زيادة بسبب حركة الملاحة البحرية ومخاطر التلوث العرضي.

خلاصة: إن الاتجاهات في مختلف القطاعات الاقتصادية في المستقبل تشمل الآثار البيئية القوية التي ينبغي اخذها في الحسبان .و هي تتعلق أساسا بالتلوث الصناعي والنقل و التحويلات الصناعية، وتجزئة وتدمير الموائل لإقامة بنية تحتية جديدة والتعدين، وخطر زيادة الحوادث الصناعية، وتغيير نظام مجاري المياه المرتبطة بتطوير الري واستبدال النظم الطبيعية بالبنية التحتية ومجالات الأنشطة البشرية (المدن البنية التحتية)

ان دمج البعد البيئي في جميع القطاعات، وتنفيذ المعايير البيئية السليمة و الحاجة إلى ضرورة خلق توازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخطيط المشترك بين جميع القطاعات ذوي المصالح المشتركة أصبحت ذات أهمية متزايدة لضمان تنمية منسجمة ومستدامة للأجيال القادمة

3.3 الحكامة البيئية

1.3.3 الترتيبات المؤسسية والقانونية

التطور المؤسسي للبيئة والتنمية المستدامة

حتى عام 2006، كانت البيئة ادارة في وزارة التنمية الريفية والبيئة، وبالتالي ينظر اليها من منظور البيئة الطبيعية المدرجة في البعد الزراعي الرعوي الغابوي والتصحر. ومع ذلك فالنظرة القطاعية للقطاع في ذلك الوقت وضعف كفاءاته لم يسمح لا بدمج البيئة في القطاعات الفرعية الأخرى للقطاع، ولا بتنمية مقاربة افقية لدمجها في السياسات العامة.

بدأت التطورات الإيجابية في عام 2006 من خلال إنشاء كتابة الدولة لدى الوزير لأول مكلفة بالبيئة وبذالك حققت موريتانيا مرحلة جديدة في التزام الحكومة بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التكامل بين البيئة في السياسة العامة. وفي عام 2007، تمت ترقيتها إلى وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة البيئة .و منذ ذلك الحين اصبحت هذه الوزارة مكلفة بالقضايا البيئية بما في ذلك: 1) التخطيط والسياسات البيئية، 2)

التنسيق المشترك بين القطاعات و المتابعة، 3)والتقييم البيئي للمشاريع الضارة للبيئة، 4) الوقاية ضد المخاطر 5) منع التلوث الصناعي وحماية السواحل و6) رصد التنوع البيولوجي. يضاف الى ذالك تغطية القطاعات التقليدية التي هي: 1) الغابات والمراعي، 2) الحيوانات و3) مكافحة التصحر.

خلال إعادة هيكلة الوزارات في عام 2008، تم اضافة "التنمية المستدامة"، لهذا القطاع و اصبحت وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالبيئة و التنمية المستدامة (MDEDD) هذا التحديد الجديد للمهام وتوزيع المسؤوليات قد حسن كثيرا القطاع مقارنة مع الأنظمة السابقة التي كانت مربكة. كما حصل تقدما كبيرا من حيث الاتساق والتلاؤم بين مختلف القوانين التنظيمية المنشئة لمختلف الوزارات نتيجة لعملية التشاور التي أنشئت حديثا من قبل الحكومة.

في عام 2013، تحولت الوزارة المنتدبة الى وزارة البيئة والتنمية المستدامة (MEDD) والتي من مهامها : (1) وضع واقتراح للحكومة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإدارة وحماية البيئة، (2) المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات القطاعية بما في ذلك سياسات التخطيط الحضري، واستصلاح الأراضي، والزراعة، وصيد الأسماك، والصناعة، والطاقة، المعدات والنقل والبنية التحتية الكبيرة والتعدين والسياحة والتعليم والصحة، (3) إعداد مشروعات القوانين التشريعية و التنظيمية و المعايير المتعلقة بالبيئة ومتابعة تطبيقها (4) إعداد وثائق التصديق وضمان تنفيذها من قبل القانون، والاتفاقيات والمعاهدات التي التزمت بها الدولة في مجال البيئية، (5) متابعة تنفيذ| السياسات و البرامج المتعلقة بالبيئة؛ إنشاء الشرطة البيئية لضمان إجراءات الرقابة وعمليات التفتيش اللازمة للتحقق من التنفيذ الفعال للقوانين والمعايير البيئية، (6) السهر علي ضمان جودة البيئة، حماية الطبيعة والوقاية وخفض أو القضاء على التلوث و أضراره (7) إسداء المشورة بشأن الجدوى البيئية حول الأنشطة الخاضعة للدراسة أو إشعار التأثيرات على البيئة، (8) ضمان تنسيق الإجراءات المتعلقة بالوقاية من المخاطر الرئيسية ذات الأصل التكنولوجي أو الطبيعي، (9) تشجيع المبادرات الرامية إلى إطلاق وتدريب وإعلام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن البيئة واقتراح تدابير لتحسين نوعية الحياة، (10) القيام بعمليات الجرد أو الدراسات أو البحوث اللازمة للحصول على عناصر المعرفة في البيئة الطبيعية والبشرية وإتاحتها، وهو أمر مفيد لأداء مهمة القطاع (11) إدارة وتنسيق أنشطة الصندوق التدخل للبيئة(FIE) ، الذي أنشئ بموجب قانون إطار البيئة

الترتيبات القانونية

ومن وجهة نظر قانونية، تمتلك موريتانيا ترسانة قانونية تشمل التوقيع و / أو التصديق على الاتفاقيات الدولية واعتماد العديد من القوانين والمراسيم في مجال البيئة (المرفقان 2 و 4). وتكمل هذه الترسانة وتوضح أحكام دستور 20 تموز / يوليه 1990، بصيغته المعدلة في عام 2012، التي تنص في مادتها 80 على أن "المعاهدات أو الاتفاقات التي صادقت أو تمت الموافقة عليها حسب الأصول، بمجرد نشرها، تصبح سلطة عليا على القوانين الوطنية التي تعطي الأولوية للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا في مجال البيئة، ويصنف القانون البيئي باعتباره أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ."

وزارات أخرى لها أدوار هامة في تصميم و / أو تنفيذ السياسات والبرامج البيئية. في الواقع، المرسوم رقم 190-2008 من 19 أكتوبر 2008 المكمل والملغي بموجب المرسوم رقم 010-2010 في 24 يناير 2010 يدرج إقامة التعاون مع الشركاء، ولا سيما المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الحضري، وإدارة الأراضي، والزراعة، وصيد الأسماك، والصناعات الاستخراجية، والصحة، والطاقة، والسياحة، والتعليم، المعدات والنقل، باعتبارها أنشطة تتعلق بالبيئة. وتكتسي بعض القطاعات أهمية خاصة بسبب مسؤوليتها في إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الفقر.

آلية التنسيق

تنظم آلية التنسيق بموجب مرسوم عام 2012 الذي يحدد هيئات التنسيق و التشاور بين القطاعات بشأن البيئة والتنمية المستدامة على المستويات السياسية والتقنية والمحلية من خلال المجلس الوطني للبيئة و التنمية المستدامة(CNEDD) ،و المجلس الفني للبيئة و التنمية المستدامة CTEDDو المجلس الجهوي للبيئة و التنمية المستدامة CREDD ويتولىCNEDD اتخاذ قرار بشأن السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل، فضلا عن تقارير التنفيذ، ويقدم توجيهات من أجل إدارة أكثر كفاءة للبيئة والتنمية المستدامة وهي هيئة متعددة القطاعات برئاسة الوزير الأول ، وهي المستوى الأول من التوجيه والتشاور المتعدد القطاعات في ميدان البيئة والتنمية المستدامة. وتقوم هيئاتها الفرعية، اللجنة الدائمة، واللجنة التقنية للتنمية المستدامة(CTEDD) ، واللجان الجهوية للتنمية المستدامة(CREDD) ، المسؤولة عن التنسيق والتشاور ودعم التلاؤم بين المستويات الإستراتيجية والعملية في تنفيذ التخطيط الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

3.3 . 2 التطور في دمج البيئة والحكامة

دمج البيئة

لقد تم لاهتمام بالمسائل البيئية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية تدريجيا. أولا وقبل كل شيء بطريقة خجولة جدا في خطة العمل الأولى في إطار الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفقر-2001) CSLP (2004، التي لا تهدف إلا إلى حفظ الموارد الطبيعية كهدف بيئي. وتم تعزيزها في الوثيقة والاستراتيجية الثانية للحد من الفقر (2006-2010) مع إدخال مفهوم البيئة الحضرية والبحرية في الاهتمامات البيئية للبلد.

وأسفر ذلك أيضا عن عدة دراسات وتحليلات لنظم الإدارة البيئية وأدوات التخطيط التي أدت، في جملة أمور، إلى اقتراح إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية ووضع أدوات تخطيط مثل أجندة 21 التي تشكل أدوات لتخطيط أنشطة التنمية المستدامة على المستوى القطاعي. وشهدت الفترة المعنية أيضا اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة.

واصبح الاهتمام بالقضايا البيئة والتنمية المستدامة أكثر أ من وضع استراتيجية الحد من الفقر الثالثة (2011-2015). وقد أسفر ذلك عن: (1) البحث عن تقييم رأس المال الطبيعي كسلعة اقتصادية كجزء من المحور 2 "تعزيز النمو في المجال الاقتصادي للفقراء" و "2" الاهمية الممنوحة للحكامة البيئية في سياق المحور 4 "تحسين الحكامة وبناء القدرات" من خلال الحفاظ على البيئة الطبيعية علي مستويPNBA ، من خلال تعزيز المراقبة البحرية والبرية، وتعزيز المنظمات الاجتماعية والمهنية وتحول المنتجات التقليدية للسكان إمراكن. وبالفعل، وبالإضافة إلى إعداد خطة العمل الوطنية الثانية، والوثيقة المرجعية وتحديد الأهداف الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، فإن الإدماج الفعال للقضايا المرتبطة بالبيئة و التنمية المستدامة انعكست في الخطط الوطنية الرئيسية وعلى وجه الخصوص خطة الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفقر، والآن الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع و الرفاه المشتركSCAPP

وهكذا، أصبحت القضايا البيئية الآن متكاملة بشكل جيد وأخذت في الاعتبار في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، واستراتيجية الصيد والاقتصاد البحري، واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي، استراتيجية تنمية القطاع الريفي. ومن وجهة النظر المعيارية، تخضع جميع مشاريع البنية التحتية أو المشاريع الصناعية أو التعدين للتقييمات البيئية والاجتماعية (بيان الأثر البيئي، تقييم الأثر البيئي، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) والامتثال للمعايير المنصوص عليها في هذا مجال

ومن الناحية العملية، تمثل أدوات التخطيط مثل برنامج PRLP البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر لنواكشوط و لاجندة 21 المحققة تشكل تقدما هاما في النظر على نحو فعال في الطابع المتعدد الأبعاد للقضايا البيئية وصلاتها بالقطاعات الأخرى، وبالتالي في تعزيز معالجتها المتعددة القطاعات..

التقدم في الحكامة

في اطار الحكامة البيئية ومن حيث الإدارة البيئية، أحرز تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب التشريعية والتنظيمية والبرامجية للإدارة البيئية ورصد تغير المناخ وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي: (1) اعتماد قانون يجيز التصديق على بروتوكول ناغويا لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الموارد الجينية؛('2') التصديق على تعديل بيجين لبروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ (3ا) إعداد مشروع نص بشأن إجراءات معالجة تكاليف تشغيل تقييم الأثر البيئي؛ (4) إعداد مشروع مرسوم يحدد إجراء التفتيش البيئي؛ (5) إعداد مشروع نص بشأن المعايير البيئية الوطنية؛ (6) وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمناطق المحمية الأرضية واعتمادها؛ (7) اعتماد استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة؛ (8) اعتماد استراتيجية وطنية وخطة عمل للتنوع البيولوجي؛ (9) اعتماد خطة العمل الوطنية الثانية (10) اعتماد استراتيجية وخطة عمل للوكالة الوطنية لتنفيذ السور الأخضر الكبير؛ (11) تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وإعداد التقرير الوطني الخامس عن اتفاقية التنوع البيولوجي(CBD) ؛ (12) وضع الصيغة النهائية للوثائق الاستراتيجية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما إعداد البلاغ الوطني الثالث بشأن تغير المناخ، وإعداد المساهمات المقررة على الصعيد الوطني، وإطلاق البلاغ الوطني الرابع بشأن تغير المناخ ،و تعزيز الحوار بين القطاعات بشأن تغير المناخ (13) اعتماد استراتيجية وطنية للمناطق المحمية البحرية والساحلية على المستوى التقني

وثائق التخطيط الوطنية الرئيسية للبيئة والتنمية المستدامة هي اليوم: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي اعتمدت في عام 2006 وتغطي الفترة من 2007 إلى 2016؛ بيان سياسة البيئة والتنمية المستدامة الذي وافقت عليه الحكومة في مارس / آذار 2011، خطة العمل الوطنية للبيئة 2012-2016، وهي أداة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛ وقد تم إعداد البرنامج القطاعي للبيئة والتنمية المستدامة في ديسمبر 2013 وخطة التكيف الوطنية لتغير المناخ 2016- 2030 قيد الانجاز

وقد أحرز تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المعيارية والبرامجية للحكامة البيئية ورصد تغير المناخ. ويتعلق هذا التقدم أساسا بما يلي: '1' إعداد التقرير الوطني عن التنمية المستدامة؛ '2' إعداد دليل ومبادئ توجيهية للتكامل البيئي في السياسات العامة؛ '3' اعداد مشروع لحماية المدن الساحلية من مخاطر الغمر البحري؛ (4) وضع استراتيجية وطنية للمناطق الرطبة؛ (5) إعداد أطلس للمناظر والطبيعة في موريتانيا، (6) إعداد المرسوم رقم 2012-156 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 060/95 الذي ينشئ مجلسا وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة وهيئاته الفرعية، '7' اعتماد قانون النفايات في موريتانيا؛ (8) إضفاء الطابع الإقليمي على خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة والتوافق مع الأجندات المحلية (21) المنتجة في موريتانيا؛ '9' إنتاج الدراسات البيئية الاستراتيجية من عدة قطاعات اقتصادية رئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود كبيرة لتحسين معرفة هذه الإشكاليات. وقد أسفرت هذه الجهود في (1) الانتهاء من مراجعة الإنفاق العام في قطاع البيئة والتنمية المستدامة، (2) إجراء عدد من الدراسات حول القضايا الرئيسية (دراسة لوضع استراتيجية وطنية للتآزر أفضل للتدخلات والاتفاقيات البيئية الرئيسية في موريتانيا, دراسة بشأن النظر في التغيرات في البيئة الفيزيائية الحيوية والاجتماعية والاقتصادية في وضع السياسات والبرامج التنموية، دراسة حول الخيارات الممكنة للتمويل المستدام للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي من صناعة النفط في موريتانيا، الملف الكيميائي الوطني ودراسة عن الآثار الصحية للمواد الكيميائية

في موريتانيا، أطلس ضعف المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية في تطوير قطاع النفط الغاز البحري، التقييم الاقتصادي للتكاليف وفوائد إدارة الموارد السمكية والمائية والرعوية في موريتانيا، وما إلى ذلك.

الحكم المحلي

وفيما يتعلق بالحكم المحلي، اعتمد البلد نهجا تشاركيا في إطار البرامج الأولى لحماية البيئة كأداة لإدارة البيئة وحمايتها وصيانتها. وقد أسفر ذلك عن اقتناع الخبرة وتطوير رأس مال اجتماعي - تنظيمي هام يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل الإنجازات الرئيسية في هذا المجال فيما يلي:

-تعبئة وممارسات التمكين المجتمعي في إدارة وحماية الموارد الطبيعية،

-ديناميكية منظمات المجتمع المدني والتزامها بقضايا البيئة و التنمية المستدامة ،

-وجود رأس المال التقني والبشري داخل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في إدارة حماية البيئة،

-التطور الإيجابي وظهور السلوك الجماعي المسؤول عن البيئة.

3.3.3 أخذ البرمجة والميزانيات بعين الاعتبار

سعيا منها إلى انسجام سياساتها واستراتيجياتها الوطنية والقطاعية وتحسين استخدامات مواردها، أدخلت موريتانيا في بداية تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2001) برنامج نفقاتها متعدد السنوات من خلال اعتماد إطار النفقات المتوسطة المدى . والهدف من أداة البرمجة هذه هو ترشيد وعقلنة النفقات العمومية من خلال : i) الانضباط الميزاني والذي يتمثل في تحديد غلاف اجمالي للنفقات منسجم مع أهداف الاستقرار الاقتصادي؛ ii) تخصيص الموارد للنفقات الاستراتيجية ذات الأولوية خاصة المتعلقة منها بتخفيف الفقر ؛ iii) ترشيد وعقلنة الموارد المخصصة لهذه النفقات ذات الأولوية ؛ iv) تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والوطنية.

إن التشخيص الذي تم القيام به في إطار إعداد النفقات المتوسطة المدى القطاعية المتعلقة بكل من وزارة النفط والطاقة والمعادن والصيد والاقتصاد البحري والبيئة والتنمية المستدامة ، قد أظهر (i) عدم وجود برمجة فعلية للنفقات متوسطة المدى متعددة السنوات بالنسبة لوزارة البيئة والتنمية المستدامة، ذات ارتباط وثيق مع برنامج الأنشطة المنفذة ، (ii) إن البرنامج القطاعي للبيئة والتنمية المستدامة الذي واكب خطة العمل الوطنية الثانية للبيئية قد حاول لأول مرة إعداد برمجة ميزانية.

وعلى الرغم من غياب إطار منسجم للبرمجة المتعددة السنوات للنفقات وفي إطار جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، فهناك عدة أعمال ومقاربات قطاعية مبتكرة تم القيام بها ويستشف منها العلاقة بين البيئة والفقر والقطاعات الأساسية.

ومع ذلك، فإن مخصصات البيئة والتنمية المستدامة من الميزانية الوطنية تظل ضعيفة (من 0,4 إلى 0,6) . علاوة على ذلك فإن نفقات هذا القطاع تطرح مشكلا من حيث الأولوية والفاعلية ؛ وحسب تقرير التقييم فإن ثمة اختلال بين مخصصات الميزانية والأولويات والتدخلات التي تم إقرارها ضمن أدوات التخطيط الوطني. وزيادة على كل ذلك ، نذكر حاجة الدولة إلى الموارد الخارجية لتمويل برامج البيئة والتنمية المستدامة .

ومجموعة التمويلات الخارجية المخصصة للبيئة تقدر بحوالي 185 مليون دولار أي 65 مليارا من الأوقية (2010 – 2019) ، وهو ما يمثل نفقات سنوية تصل إلى 6,5 مليار أوقية أي 3 إلى 04 أضعاف المخططات العمومية للبيئة .

3.3. 4 بعض الملاحظات

على الرغم من تسجيل تقدم ملحوظ ، لا تزال هناك بعض النواقص البنيوية في الحكامة. ويتجلى ذلك أساسا من خلال: (i) تنسيق أنشطة مكافحة التضرر البيئي والتغيرات المناخية؛ (ii) نظام المتابعة ؛ (iii) المشاكل ذات الصلة بتطبيق النصوص المعمول بها والقدرات المؤسسية:

وجود نواقص في التنسيق القطاعي باستمرار: تتميز الوضعية بوجود نواقص في آليات التنسيق على المستوى المركزي والجهوي . وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوضيح وتحديد مهام وصلاحيات وزارة البيئة والتنمية المستدامة ومراجعة النصوص المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سبيلا إلى تعزيز التنسيق بين القطاعات وتفعيل دور المجلس المذكور ، فلا تزال هناك نواقص في أداء هذه الهيئات .

ومن أهم هذه العوائق نذكر : (i) تعدد القطاعات المشاركة ونقص التنسيق ؛ (ii) تداخل الصلاحيات بسبب تعدد الفاعلين ؛ (iii) نقص في التنسيق بين القطاعات ؛ (iv) عدم وجود هيئة متخصصة في جمع وتسيير المعلومات البيئية ؛ (v) ضعف تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص ؛ (vi) النقص او عدم تطبيق النصوص المنظمة مثل القانون الإطار للبيئة والتي لم تعد تتلاءم مع الواقع المؤسسي الجديد (viii) عدم تعميم مدونة النصوص الوطنية ؛ (ix) عدم معرفة الترتيبات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية ؛ (x) عدم انسجام النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة.

وهناك بعض الأسباب تفسر هذه الوضعية ونذكر منها : (i) نقص في قيادة وزارة البيئة والتنمية المستدامة ليتسنى لها توحيد الجهود وخلق فضاء تحاور وتنسيق بشأن المسائل البيئية والتنمية المستدامة؛ (ii) النزعة الانفرادية للمتدخلين بحيث يعمل كل قطاع على حده ؛ (iii) التصور السائد بأن المسائل البيئية هي من شأن وزارة البيئة وأن دور أو اهتمام القطاعات الوزارية الأخرى بالبيئة يعتبر ثانويا؛ (iv) عدم توفر الموارد الضرورية للقيام بتنسيق فعال على المستوى الوطني والجهوي . علاوة على ذلك نلاحظ عدم انسجام وتشرذم في عملية متابعة الاتفاقيات الدولية بحيث أن كل اتفاقية تتم متابعتها من طرف إحدى المصالح التابعة لوزارة البيئة .

وقد أبرزت المجموعة الموضوعاتية للبيئة والتنمية المستدامة (GTEDD) أنه« على المستوى التنظيمي ، توجد بعض الترتيبات النصوصية تتضمن إنشاء بعض الوزارات القطاعية والتي يمكن أن تكون مصدر نزاع وصراع بشأن الاختصاصات ونذكر على وجه الخصوص وزارة النفط والطاقة والمعادن والقطاع المكلف بالنقل حيث نلاحظ لبس بخصوص إدارة وإعداد والمصادقة الفنية على الدراسات المتعلقة بالآثار البيئية ومتابعة تنفيذ خطط التسيير ذات الصلة ، إضافة إلى عدم تحديد الاختصاصات بشأن وضع المعايير الاجمالية والقطاعية »

كما أفاد التقرير التقييمي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2016) بأن «النواقص في مجال التنظيم والخبرة للوزارة المكلفة بالبيئة وضعف وزنها السياسي مقارنة مع الوزارات الأخرى ، ونقص الكفاءات البشرية والوسائل المالية للمجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وعدم وضوح مهامه ، كل ذلك يشكل عائقا كبيرا في مزاولة هذا القطاع لوظائفه بصفته وصيا للتنمية المستدامة في موريتانيا. وقد أدت كل هذه العوائق إلى تخلي هذا القطاع عن مزاولة اختصاصاته في مجال التنسيق بين القطاعات».

وبخصوص الإطار القانوني ، فإن المراجعة المؤسسية لقطاع البيئة قد أفادت بأن القيمة التشريعية أو التنظيمية للنصوص ليست ذات أهمية تذكر لأن المراسيم التطبيقية للقوانين لم تعتمد بعد والمقررات التي تحيل إليها المراسيم لم ترى النور بعد.

مشاكل أنظمة المتابعة والتقييم :

لم يتم استغلال نظام المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية للبيئة 2 على الوجه الأكمل لعدة أسباب : (i) تداخل الأعمال القطاعية لخطة العمل الوطنية للبيئة والصعوبات التي تواجهها الهيئات لإعداد التقارير، لأن النظام

يعتمد على مواضيع ذات أهمية كبرى تتطلب وجود جهاز يتمتع بقدرات تمكنه من تعبئة وجمع المعلومات الاستراتيجية (ii) لم يتم تبني نظام متابعة وتقييم خطة العمل الوطنية للبيئة من طرف نقاط الارتكاز والتي هي الجهة الأولية المعنية بتطبيقها ؛ (iii) قاعدة البيانات الموجودة تحتاج إلى عملية تحيين مستمرة. كما أن النقص الحقيقي هو على مستوى وسائل التشخيص ومتابعة البيئة القارية (مخابر متخصصة ، مؤسسات بحث مختصة). وإذا كانت موريتانيا تتوفر على أدوات متابعة للبيئة البحرية (المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد، المراقبة ، وتربية الأسماك) فإن قدرات متابعتها ومراقبتها للبيئة القارية لا تزال ضعيفة سواء ما يتعلق منها بالوسط الريفي (الغطاء النباتي ، المواد الخشبية ، الحيوانات البرية والنباتات القارية) أو بالوسط الحضري والصناعي (تلوث الهواء ، متابعة المياه الجوفية ، نوعية التربة) .

وتقتصر عملية الرقابة على الموارد الطبيعية القارية (الغطاء النباتي، الحيوانات ، النباتات) وعلى المياه والغابات في ظل نقص لعدد الأشخاص والوسائل لا يوجد في البلد أي مختبر لقياس جودة الهواء ومتابعته ، فضلا عن النواقص في مجال تحاليل ودراسة الملوثات الصناعية والتلوثات الأخرى بشتى أنواعها (الزيوت المستخدمة ، الدخان والجسيمات العالقة ، ...الخ).

نقص مؤسسي ومالي :

إثر الدراسة المؤسسية للقطاع المكلف بالمسائل البيئية والتنمية المستدامة (وزارة البيئة و التنمية المستدامة) فقد نمت ملاحظة وجود نواقص باستمرار في مجال القدرات المؤسسية والفنية ومتابعة السياسات والبرامج. ومن أهم هذه النواقص نذكر نقص الكفاءات البشرية، نقص التخصصات في المجالات البيئية الجديدة (البيئية الرمادية) ونقص اللامركزية والوسائل، ونقص وسائل المندوبيات الجهوية البشرية والمالية.

بينت المراجعة المؤسسية لقطاع البيئة بأن نقص معرفة أطر وزارة البيئة المكلفين بالعلاقات مع القطاعات الخاصة هي المسؤولة عن عدم الالمام بالمواضيع والصيغ وبالتالي تشل عملية تدخلاتهم .

وهذا النقص الملاحظ على مستوى الاختصاصات والكفاءات يعتبر عجزا للوزارة المكلفة بالبيئة ويقلل من الثقة بها في مجال تدخلاتها في القطاعات الأخرى . وعليه ينبغي على وزارة البيئة أن تتوفر على الكفاءات والاختصاصات المطلوبة للقيام بمهامها على الوجه الأكمل ومعرفة أدق للمواضيع والقدرة على التفاوض والتحاور البناء مع الشركاء القطاعيين ». إن ضعف المؤهلات هو أحد المشاكل الكبيرة التي يواجهها القطاع « في حال وجود كفاءات فإنها لا تتولى وظائف تتلاءم واختصاصاتهم وكثير من الوظائف قد تم تحديد مؤهلات الأشخاص المناسبين لتوليها لكن الواقع يعكس القاعدة »

ومن بين ما أوصت به المراجعة المؤسسية لقطاع البيئة العمل على تعزيز وزارة البيئة والتنمية المستدامة والرفع من قدراتها وكفاءاتها حتى يتسنى لها القيام بالمهام الموكلة إليها على الوجه الأكمل.

4.3 المناخ الموريتاني : مكامن الضعف والقوة والعوائق والفرص (SWOT)

تمكن دراسة SWOT من تلخيص مختلف الدراسات : (1) مكامن الضعف والعوائق التي ينبغي التصدي لها ، مكامن القوة والفرص التي ينبغي العمل على تنميتها ضمن الاستراتيجية الجديدة .

ويمكننا أن نبين ونأخذ بعين الاعتبار الصفة التركيبية للأنظمة البيئية وعلاقاتها بمختلف الأنشطة التي يقوم بها البشر والحكامة وذلك من خلال إجراء تقطيع بسيط حسب الحكامة التي تتولى التأطير والتوجيه الأفقي للتسيير البيئي والجغرافي حسب أكبر الأنظمة البيئية المركبة (البيئة القارية "الخضراء " والبيئة المائية " الزرقاء ") إضافة إلى التهديدات التي تتعرض لها الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية جراء التلوث ومخاطر الكوارث ذات الصلة بأنشطة البشر (البيئة "الرمادية")

SWOT الحكامة (المسائل المؤسساتية والتشريعية وقدرات وزارة البيئة والتنمية المستدامة)

مكان القوة

مستوى المؤسسات

- وجود بعض المؤسسات بصفة رسمية المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة , اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة , المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة

التفويض التسيير / الشراكة على الأمد الطويل ذات فعالية بالنسبة لحماية وتسيير المساحات الشاطئية المحمية الحظيرة الوطنية لحوض آركين و الحظيرة الوطنية لجاولينك) مع تسجيل نتائج مرضية في مجال الحماية والتجدد البيئي

عرضانية البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية

- الوحدات / نقاط الاتصال المكلفة بالمسائل البيئية / التغيرات المناخية توجد على مستوى الوزارات القطاعية وتكون فعالة في بعض الأحيان (على سبيل المثال الصيد والنفط ...)
- فعالية جهاز التشاور على المستوى للتغيرات المناخية (خلية تنسيق البرنامج الوطني للتغيرات المناخية)
- الدمج المتزايد (وإن كان لا يزال ضعيفا) للبيئة والتنمية المستدامة و التغيرات المناخية في الوثائق القطاعية الاستراتيجية الحديثة (الاستراتيجيات القطاعية الوطنية)

تصور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع التركيز على البعد التنموي المستدام "التنمية المستدامة"

- زيادة في المشاريع / البرامج المندمجة ومتعددة القطاعات بالوسط الريفي و الساحلي / البحري

نظام المعلومات البيئية SIE

- نظام فعال لمتابعة حالة البيئة والضغط في الوسط البحري / الساحلي (المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد)

مؤثرات كثافة القطاع النباتي (مؤشر الغطاء النباتي) على المستوى المحلى مع متابعة شبه منتظمة في المنطقة برنامج "تسيير الموارد الطبيعية" التابعة للتعاون الألماني وجود قاعدة ببيانات بيئية على الإنترنت يشمل 34 موضوعا .

مكان الضعف

مستوى المؤسسات

- عدم كفاءة ميكانيزمات وهيئات التنسيق بين القطاعات (, المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة , اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة) للتنسيق بين القطاعات
- ضعف الأدوات الموحدة (مخطط التهيئة PDLAM) والاستراتيجيات والخطط على المستوى المحلي والعام
- تجزئة البرامج (EDD) بين عدة قطاعات ومن دون تنسيق فعال ؛ عدم انسجام أعمال الفاعلين (الدولة والشركاء الفنيين والماليين) وتكامليتها ، اختلاف الرؤية لدى مختلف الفاعلين بالنسبة للبيئة
- مشكل عدم فعالية الجهاز المؤسسي : الضبابية ، ضعف التنسيق بين القطاعات أنفسها وبين القطاعات والبلديات ، تداخل الأدوار و الصلاحيات ؛ الحاجة إلى توضيح وتحديد الأدوار
- تجاوز وزارة البيئة والتنمية المستدامة لمأموريتها بسبب تنفيذ المشاريع ذات الصلة بعدة قطاعات مما يخلق الضبابية في تحديد المسؤولية
- المركزية المفرطة، ضعف إشراك المجتمع المدني لاسيما البلديات والمنظمات غير الحكومية (في إعداد وتسيير المشاكل البيئية).
- عدم وجود اتصال بين المستوى المركزي والجهوي

عرضائية البيئة والتنمية المستدامة (DD , CC)

- عدم الأخذ بما فيه الكفاية للبعد البيئي للأرض؟؟ في السياسات الوطنية لاسيما في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ...إلخ
- نقص في مجال التهذيب البيئي (المدرسي و التحسيسى (التلفزة ، الراديو)

القدرات البشرية والفنية والمالية

- قدرات وزارة البيئة والتنمية المستدامة غير كافية : (1) سواء

نظام المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية للبيئة على الإنترنت **التمويلات** • توجد بعض المكانيزمات الدائمة لتمويل العمل البيئي (على سبيل المثال BACOMAB بالنسبة للحظيرة الوطنية لحوض اركين والحظيرة الوطنية لجاولينك ، صندوق التدخل البيئي) • عدد البرامج والمشاريع المدعومة من طرف الشركاء الماليين والفنيين والصناديق الخاصة (على سبيل المثال الصندوق الأخضر) التزايد في مجال التغيرات المناخية منذ عدة سنوات (المجابهة)	البشرية منها والفنية لمواجهة رهانات البيئية " الرمادية" المتابعة والتقييم وإنعاش التنسيق بين القطاعات (2) على مستوى المالية و الكفاءات البشرية لإنجاز الأعمال الهامة على المستوى المركزي أو اللامركزي (مع غياب بعض الخدمات في المناطق الحساسة) . • ضعف القدرة في التعامل مع الكوارث ضعف قدرات الحماية المدنية ووسائل تدخلها **نظام معلومات البيئة** • عدم توفر المعلومات في عدة مجالات (الموارد الطبيعية ، جودة الهواء) أو نظام متابعة فعال للبيئة أو برامج على الرغم من وجود مصادر دعم مختلة • غياب متابعة وتقييم لجودة البيئة على الرغم من ضرورته لاتخاذ القرار : عدم توفر بيانات قاعدية وجمعها بالنسبة لعدة مجالات ذات أهمية (خاصة البيئة الحضرية والخضراء) إضافة إلى عدم توفر أي نظام معلوماتي فعال على مستوى وزارة البيئة والتنمية المستدامة ؛ غياب سياسة حكيمة لمتابعة الموارد الطبيعية وتجددها (أنواع الأشجار المحلية، متابعة المشاريع ، تقدير الحاجيات في مجال التشجير) (المستوى المحلى والجهوي والوطني) • عدم وجود لجان محلية لمتابعة وتقييم مجمل المشاريع المستدامة **التمويلات:** • مشكل في تعبئة الموارد المالية ، الاعتماد بشكل كبير على الشركاء الفنيين والماليين لإنجاز أعمال ميدانية ذات الصلة بالبيئة . • نقص في وضع خطط العمل وعدم الانسجام بين الاستراتيجيات الطموحة و الموارد المالية المتوفرة . النصوص التشريعية والتنظيمية : • وجود عدم انسجام بين مختلف النصوص وعدم تطبيقها . • دراسات لأثار البيئية لم يتم إعدادها بالنسبة لاستثمارات الدولة الكبرى والمشاريع الزراعية؛ عدم المتابعة وأدوات الدراسات البيئة الاستراتيجية شبه معدومة

	• عدم وجود معايير (البيئة الرمادية، التلوث) • عدم وجود تنظيم في مجال التسيير للمواد الكيميائية • نقص في تطبيق القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية وكذلك في مجال الرقابة (الإجراءات الجنائية الرادعة غير كافية ، ملائمة تخصصات الفاعلين) • غياب التنظيم في مجال الصيد القاري • عدم وجود استراتيجية وتنظيم لتسيير القمامات المنزلية وفي حالة وجودها فهي غير معروفة مع وجود نقص في قدرات التنظيم وتوفير الوسائل الضرورية
الفرص **<u>التمويلات :</u>** • إمكانية تعبئة موارد مالية من خلال الاقتصاد الأخضر (على سبيل المثال الرسوم البيئية ، تطبيق مبدأ "الملوث هو من يدفع " ، التشغيل الأخضر / التدوير ودفع الرسوم عن الخدمات البيئية ...) • تعزيز مداخيل الصندوق التدخل من اجل البيئة لصالح العمل البيئي • المحاسبة البيئية • فرض التمويلات الدولية الجديدة (صندوق المناخ ، تعهدات الدول النامية) بخصوص التغيرات المناخية إثر قمة باريس 2015 ، والإرادة الجادة لدى الشركاء الفنيين والماليين لدعم المبادرات ذات الصلة بالتغيرات المناخية <u>المؤسسي</u> • زيادة وتيرة اللامركزية ونقل الكفاءات وتخصيص الميزانيات للحكامة المحلية في مجال الموارد الطبيعية إضافة إلى إشراك المجتمع المدني (البلديات ، منظمات المجتمعية القاعدية ، المنظمات غير الحكومية) • تطور ووضع أدوات التخطيط المجالي بصفة تشاورية ومندمجة بين جميع الفاعلين (مخططات التهيئة، المخططات العمرانية ، استغلال القطع الأرضية و المجالات ...) • تعزيز دور مستخدمي الوسط تحت رقابة فعالة (الصناعات على سبيل المثال) <u>نظام المعلومات البيئية</u> • نظام معلومات بيئية فعال مثل المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد القاري وضع المعلومات على الإنترنت المتعلقة بالبيئة والمتوفرة عليها عن طريق مختلف القطاعات	**التهديدات** **<u>التمويلات :</u>** اهتمام غير كافي بالمسائل البيئية <u>القدرات</u> • مقاربات تتسم بقصر المدى وهي ردة فعل في وجه المشاكل الملاحظة تقتصر على معالجة الآثار بدل معالجة الأسباب (مثال : التشجير بدلا من بدائل الطاقة المتحصل عليها عن طريق حرق الأشجار) إضافة إلى ضعف التخطيط البيئي الوقائي (مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات) (القابلة للتوقع) <u>المؤسسي</u> • وضع وزارة البيئة والتنمية المستدامة (وزارة ككل الوزارات الأخرى) لا يسمح لها بالقيام بالتنسيق مع القطاعات بصفة ملائمة <u>نظام المعلومات البيئية</u> • تعتبر التكلفة الباهظة لإنتاج بيانات أولية يوثق بها عن حالة الموارد الطبيعية (جرد للمخزونات الغاباتية ؛ العلفية ؛ متابعة المياه الجوفية...) عائقا في وجه وضع نظام معلومات أو بيانات بيئية فعالة. • صعوبة النظم البيئية تحول دون الأخذ بعين الاعتبار لكل الجوانب البيئية ووضع نظام معلومات بيئية يمكن استغلاله.

بالإضافة إلى تثمين البيانات / المؤشرات (المباشرة أو غير المباشرة) المتوفرة على مستوى مختلف الهيئات : المركز الوطني للبحث الزراعي والتنمية الزراعية المركز الوطني للبيطرة وللبحث البيطري بالنسبة للزراعة والبيطرة ، المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد / المكتبة الوطنية للرقابة الصحية لمواد الصيد وتربية الأسماك والمحمية الوطنية لحوض آركين / ومحمية جاولينك بالنسبة للوسط الساحلي البحري التي يتم جمعها بصفة منتظمة من طرف وزارة البيئة والتنمية المستدامة (الحرائق في الوسط الريفي) وتلك المتوفرة لدى القطاع الخصوصي (النفط ، المعادن ، الصناعات)، المؤشرات التي يتم جمعها في إطار أهداف التنمية المستدامة وإستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ... • تجري تشاورات حالية بين وزارة البيئة والتنمية المستدامة والصين لإنشاء مركز جهوي للبحث البيئي العلمي بالوكالة الوطنية للسور الأخر الكبير .	

SWOT البيئة القارية (" أخضر ")

مكامن القوة

<u>عرضانية البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية</u>

- ميل إلى تعميم سياسات / الاستراتيجيات (استراتيجية تنمية القطاع الريفي ، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة ...) والبرامج / مشاريع الدعم (منظمة الأغذية والزراعة ، البنك الدولي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الاتحاد الأوروبي ...) المندمجة في الوسط الريفي مع الأخذ بعين الاعتبار للجوانب البيئية

<u>الحكامة المحلية للموارد الطبيعية</u>

- لقد نجحت مقاربة التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية في جزء كبير من المنطقة الساحلية وهناك بداية لتعميمها بدعم من الشركاء الفنيين والماليين (التعاون الألماني ، منظمة الأغذية والزراعة ، الاتحاد الأوروبي ، البنك الدولي ...)
- النجاح في نقل الكفاءات والخبرات الفنية إلى منظمات المجتمع المدني (منظمات التسيير المجالي الجماعية) إضافة إلى حيوية في مجال مكافحة تلاشي الموارد الطبيعية
- نظام محلي لمتابعة حالة البيئة (مؤشر القطاء النباتي) ومخطط التهيئة المبسط (PAS) لا يزال إلى حد ما يعمل على مستوى 37 موقعا
- تعزيز الكفاءات المحلية في مجال البيئة من خلال خلق وظيفة مكلف بالشؤون البيئية والاجتماعية على مستوى البلديات
- إرادة سياسية لحماية التنوع لبيولوجي (تحرم الصيد بصفة تامة ، مناطق بحرية محمية ...)
- التزامات مهمة من طرف الحكومة والسكان من أجل مكافحة زحف الرمال والعمل على تجدد الموارد الطبيعة (تثبيت الرمال ، تبذير الأرض جوا ، تحريم المراعي في بعض المناطق ، تشجير ...)
- تجربة جيدة في مجال التبذير عن طريق الجو
- تجارب متعددة في مجال غرس أحزمة خضراء، وإعادة التشجير، حماية بعض المناطق من الرعي
- تجارب متراكمة في مجال حواجز منع إنشار الحرائق

مكامن الضعف

- تواصل تلاشي الموارد الطبيعية بسبب آثار التغيرات المناخية والتصحر والجفاف وتدهور التربة والمياه وأثار ذلك على الأجناس الحيوانية والنباتية
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعة وأنماط الاستغلال غير الملائمة ، استغلال الفضاءات الطبيعية بصفة غير متطورة وغير منتظمة :
- الزراعة : (1) الري بصفة غير ملائمة (جلب المياه ، الأسمدة ومبيدات الآفات الخطرة ...) والاستغلال المفرط للمناطق الرطبة إضافة إلى ردم أو دفن البرك وإتيومرن ، (2) إزالة الأشجار والنباتات من المناطق القارية و (3) النقص في فنيات المحافظة على الأراضي و إعادة تأهيلها
- تربية أو تنمية المواشي :

نقص في حركة تنقل المواشي (التحضر) نقص في المراعي ، زيادة في عدد رؤوس المواشي ، فوضى في تحريم مناطق الرعي الخصوصية ونقص في الرقابة / تسيير تنمية المواشي المفتوحة (الآثار) استغلال مفرط للمراعي ، زيادة في انبعاثات الميتان

- نشوب نزاعات بين الفلاحين والمنمين (تسيب الحيوانات ، عدم التحكم في القطعان ، ندرة المياه ، عدم تأمين وحماية حقول الزراعة)
- زيادة في عدد الحرائق في الوسط الريفي
- الضغط المتزايد بسبب زيادة عدد السكان وقلة البدائل عن أهم مصدر للطاقة للأسر في الوسط الريفي (الوقود الخشبي) ، زحف التصحر بسبب الاستخدام المفرط للموارد الخشبية (قطع الأشجار ، بصفة مفرطة لتشكيل الغابات (تفحيم)
- ضعف في تسيير المياه : عدم توفر مساحات اصطناعية ، تهديد تلوث المياه ، البحر وجداول الماء غير محمية بما فيه الكفاية ، إنشار الأمراض بسبب تلوث المياه ، انتشار نباتات مائية زاحفة (تيفا) ساليفيانيا، مولستا

	• الحيوانات البرية اضطرابات على مستوى مأوى الحيوانات البرية بسبب أنشطة البشر وإنشار الأسلحة النارية الفردية (وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية). <u>عدم الأخذ بعين الإعتبار لعرضانية البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية بصفة كافية</u> تعرض البيئة للتهديد بسبب بعض الاستثمارات الهيكلية الكبرى (الري السدود) من دون الأخذ بعين الاعتبار للجوانب البيئية (عدم وجود دراسات للآثار البيئية وفي حال وجودها فهي غير مكتملة ولا تحظى بالمتابعة) : انحسار مناطق / انخفاض المياه بسبب بناء السدود البحرية وزيادة في استخدام مبيدات الأعشاب وما ينجم عن ذلك من تلوث لمياه البحر • غياب البعد البيئي في بعض المشاريع والبرامج في مجال الزراعة وتنمية المواشي ...الخ • ضعف في التأقلم مع السياق البيئي <u>التعهدات الدولية</u> • النقص في وضع الخطط بالنسبة لاتفاقيتين ها متين في الوسط الأرضي (اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية) • المحافظة وحماية التنوع البيولوجي غير كافيتين : عدد الفضاءات البرية المحمية عير كاف على المستوى الوطني والمحميات البرية الموجود بصفة رسمية يتم تسييرها بصفة غير كافية (الهدف 11 من اتفاقية Aichi لم يتحقق بعد
الفرص • وجود وانشاء / تعزيز أقطاب تنمية جمعوية • وضع سياسات وطنية للتنوع البيولوجي والسور الأخضر الكبير والمناطق الرطبة وتنمية القطاع الريفي (الدراسات البيئية للاستراتيجية موجودة إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة : الاستغلال الأمثل للموارد (الزراعة ، تربية المواشي) ووضع سياسة للحفاظ على المياه والتربة)	**التهديدات** حالة تصحر عامة للمناخ بسبب التغيرات المناخية • اعتماد سكان الأرياف بصفة كبيرة على البيئة لتلبية حاجياتهم في مجال الطاقة • تزايد الحاجيات (الغذاء، الماء ...) بسبب زيادة السكان التي لا تتلاءم مع قدرات تكيف أنظمة الإنتاج بصفة مستديمة

• تثمين الخبرة التقليدية والمحلية للمنمين للتكييف مع تنمية أنظمة تربية المواشي . • تنمية الشعب البديلة للإنتاج الكمي في مجال الزراعة وتربية المواشي (المواد الغابية الخشبية، تحويل منتجات فرعية، أنشطة مدرة للدخل • مواصلة تعميم تسيير اللامركزي للموارد الطبيعية مع إشراك المندوبيات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة و البلديات و المقاطعات	ضعف القدرات (الوسائل المالية) في مجال مكافحة الحرائق في الوسط الريفي

SWOT الساحلي (البيئة ، البحر 7 والساحلية " الأزرق "

مكامن القوة	مكامن الضعف
• شراكات ومكانيزمات تسيير فعالة بالنسبة للمناطق الساحلية المحلية (محمية حوض آركين ومحمية جاولينك ، برنامج التنوع البيولوجي الغاز والنفط) • القطاع الخصوصي الدولي (القطاعات : النفط / الغاز ، الصيد) يحترم إلى حد ما المعايير الدولية كما أن الرقابة والمتابعة جيدتان نسبيا (اتفاقية الصيد / الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصيد وكذلك المبادرة الدولية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية • وزارة الصيد والاقتصاد البحري هي الآن بصدد إجراء اصلاحات هيكلية للقطاع سبيلا إلى خلق وظائف محلية واستدامة الموارد البحرية . • بيئة مائية غير ملوثة نسبيا • قطب وقلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد يتميز بالحيوية • موقع جغرافي جيد نظرا للقرب من أفضل أسواق الشمال • وجود وسائل لدراسة الوسط ومتابعته (المكتب الوطني للرقابة الصحية لمواد الصيد وزرع الأسماك ، المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد) • رقابة جيدة للمنطقة البحرية • وجود نصوص تشريعية وقاسية (تحريم الصيد بالشباك في الأعماق الأقل من 20م، تحريم الشباك غير المناسبة وكذا الآليات التي تأثر سلبيا على البيئة،...الخ)	• تلوث عن طريق مصادر برية وبحرية (الصلبة والسائلة)، كيميائية: (نفايات ، مصانع الصيد كالمياه الآسنة ذات الحرارة العالية)؛ فيزيائية (نقل السمك بين الميناء ومصانع أسمدة السمك : ضرورة احترام المعايير وتخزين الأسمدة المصنوعة من السمك ، غبار معادن الحديد)، إيديولوجية (التخلص من النفايات في البحر) كما أن هناك تلوث بسبب الاحتلال وبعض الأنشطة (مثال "التغيير على مستوى منطقة مشروع زرع المحار ") • التغيرات المناخية : خطر على البنى التحتية فيضان البحر، تغير السكان، إرتاع الحرارة وخطر إرتاع مؤشر UPEWLING والذي لا يؤخذ بعين الاعتبار إضافة إلى ضعف القدرة على المجابهة وتأثير ذلك على بعض المخزونات. • قلة الوعي بالرهانات وعدم الاستعداد لمواجهة احتمالية حدوث كوارث (كوارث أتسونامي ، النقل البحري: البقع السوداء / احتمالية جلب أنواع غازية (BALLASTE)) • الإفراط في الصيد (الإفراط في استغلال الموارد ، صيد أنواع من السمك غير مرخصة، اضرار أماكن التكاثر، نوعية آليات الصيد ، الصيد INN) توزيع غير متساوي للجهود على طول المنطقة الاقتصادية الحرة . • هشاشة الحاجز الرملي للبحر : تآكل / الاستغلال / البنى التحتية ، مثال : خطر الفيضانات على طول 25 كلم (من الراس الأبيض إلى نجمة الخليج Capblene) بسبب تآكل الشريط ونقل التربه لأغراض البناء. • عدم التكيف الحضري لمدينة نواكشوط • عدم تنفيذ المخطط التوجيهي للشاطئ الموريتاني مع أنه يعتبر أداة موحدة لمختلف المصالح.
الفرص • منطقة بحرية عالية الإنتاجية • استعادة النظم الإيكولوجية التي توفر الحماية من التآكل الساحلي • التحديث والتنفيذ المتضافر(1) المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني (PDALM)و	

(2) الاستراتيجية الوطنية لإدارة المناطق البحرية المحمية والمناطق ذات الأهمية البيولوجية • تعزيز وتنشيط المجلس الساحلي • إنشاء أداة لدعم اتخاذ القرارات تتسم بالاستقلالية اللازمة والموارد المكيفة والمستدامة•	**التهديدات** الهشاشة المفرطة للساحل • مخاطر التلوث المرتبطة بالممر البحري • مخاطر النقل البحري: البقع النفطية / إمكانية إدخال الأنواع الغازية (الصابورة) • مخاطر الكوارث الطبيعية (تسونامي) • الهشاشة الشديدة جدا في النظام الإيكولوجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة (PNBA، الحضانة) • تيار قوي في منطقة الجنوب (ظاهرة بار) الطبيعة الرسوبية الهشة للساحل، حساسة جدا اتجاه تطوير البنى التحتية

SWOTE البيئة " الرمادية "

مكامن القوة

- استثمارات حكومية مهمة في الوسط الحضري (مدن جديدة ، مساكن اجتماعية ، طرق معبدة ، جلب المياه ، الكهرباء ، تحديث محطة معالجة مياه الصرف ، الطاقة المتجددة ...)
- إلزامية إعداد دراسة للآثار البيئية ومخططات التسيير البيئي والاجتماعي بالنسبة لكبار الفاعلين الخصوصيين في مجال القطاعات الصناعية والاستخراجية.
- الأخذ المتزايد بعين الاعتبار للتحديات الحديثة (العمران ، التصنيع ، التلوث ، استغلال المناجم) من طرف وزارات القطاعات الأكثر تلويثا وكذلك القطاع الخاص والبلديات.
- إجراءات التخلص من النفايات الضارة وتحسين معالجة القمامات (محطات الطمر، جمع القمامات، خطط تسيير نفايات المستشفيات قيد الإعداد)
- انضمام أكثرية العاملين الكبار في مجال المعادن والنفط إلى المبادرة الدولية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتي تضع معايير بيئية مهمة .
- الشراكة العمومية الخصوصية في مجال الطاقات المتجددة واهتمام القطاع الخصوصي بالاستثمارات الجديدة (قيد التفاوض)
- متابعة مختلف الشركات الخصوصية وتقديم دعمها الفني من أجل النقل والتخلص من النفايات خارج البلد ؛
- تقديم الدعم الفني للمبادرات الخصوصية لإنشاء بنى تحتية محلية لمعالجة وتثمين النفايات لا سيما نفايات قطاع البترول الخطيرة .

مكامن الضعف

النفايات والتلوث

- تسيير غير فعال للنفايات الصلبة والسائلة وللعوامل الملوثة (النقل ، الصناعات ، المعادن ...) ، التلوث الصناعي : حطام البواخر، تموين السفن في البحر، الصيانة في البحر، نفايات المصانع (المخاوي ، الدخان ، الأصوات والروائح) ، غبار المعادن آثار عمليات الحفر والخنادق المهجورة والبحث عن المعادن (مواد البناء ، الحفر) ، أكوام عجلات السيارات ، غبار مواد تنقيب عن الذهب ، مخلفات ، استخراج مواد البناء وآثارها السلبية على البيئة والمناظر الطبيعية ، عدم القيام بالأعمال اللازمة لإعادة المناطق المستغلة إلى وضعها السابق بعد هجرها، استخدام المواد الكيماوية لأغراض صناعية (شركة الذهب ، تازيازت والشركة الوطنية للمناجم)؛ مشكلة استنشاق غبار السليكا (SILICE) على مستوى ازويرات ؛ النفايات الكيميائية مواد الصباغة ، الأسمدة والمبيدات .
- عمران يتميز بالفوضى (فوضوية في الامتداد العمراني يتعارض والظروف الطبيعية ؛ نقص في البنى التحتية الخاصة بالصرف الصحي وشفط مياه الأمطار ، نقص في تسيير النفايات إضافة إلى تصرفات المواطنين التي تتسم بعدم الوعي المدني ، نظام النقل (المرور) غير ملائم ويساهم في تلوث الهواء ، أبنية مؤقتة ، نقص في الساحات الخضراء ، محدودية الولوج إلى الخدمات الأساسية)

	• عدم وعي المواطنين بالأخطار ذات الصلة بالتلوث . **<u>الحالة الإستعجالية والكوارث</u>** • المجابهة والاستعداد لمواجهة الحوادث والكوارث محدودتين . • وحدات الإنتاج اللاسلكية قديمة وتستهلك موارد طبيعية من دون اعتبار يذكر للجوانب البيئية • مخاطر السلامة والصحة على مستوى العمل (قطاعات ملوثة). • عدم تحكم وتسيير المناجم يتم بطريقة تقليدية : تنقيب عن الذهب (تدمير الوسط الطبيعي ومخاطر التلوث السام، الرمل / الحصا، حجارة البناء (في تزايد ، الشيء الذي يزيد من هشاشة الحاجز الرملي للبحر) • مخاطر الغمر في غياب استراتيجية ووسائل لمواجهة الموقف (هشاشة وسائل الحماية وغياب خدمات الحماية المدنية). <u>التشريع / التنظيم / الرقابة</u> عدم وجود معايير تنظيمية قدرات بشرية وفنية ومالية للقيام بعملية الرقابة (شرطة البيئة) (وزارة البيئة والتنمية المستدامة) وقطاعات أخرى مهنية) • عدم توفر أدوات لمتابعة وتحديد جودة البيئة خاصة في الوسط الحضري (عدم وجود مخبر للقيام بالتحاليل الكيميائية الضرورية لتحديد الملوثات) • عدم وجود إستراتيجية أو تنظيم لتسيير القمامات المنزلية وفي حال وجودها فهي غير معروفة للجميع ، كما أن هناك ضعف في مكانيزمات تنظيم والوسائل الضرورية لذلك
<u>الفرص</u> • تحفيزات مالية ممكنة لاستخدام تكنلوجيا أقل تلويثا (القطاع الخاص والسكني) • تنمية وزيادة مهنية شعب تدير نفايات خدمة للشباب العاطل عن العمل	<u>التهديدات</u> • حيوية ونمو القطاعات الاقتصادية (الصناعات ، استغلال المناجم ، النقل ، البنى التحتية المرتبطة بالصيد البحري

• وضع أنظمة للتخلص من القمامات بصفة تحترم البيئة على المستوى البلدي • هناك دراسة قيد الإنجاز حول انشاء وكالة تسيير النفايات تابعة لوزارة البيئة والتنمية المستدامة • تفصيل؟؟ خطة العمل الوطنية للوقاية من مخاطر الكوارث وتسييرها • توحيد الطاقات والعمل مع المبادرات الأخرى كالحكامة الرشيدة ، أو دعم القطاعات الاستخراجية (المعادن) أو وزارة الصحة لتحسين وتكوين الفاعلين والبلديات حول مخاطر المواد الكيميائية المستخدمة في الذهب بصفة فوضوية وكذالك حول مخاطر نقل الرمل من المناطق الحساسة ذات التأثير على الصحة والبيئة • تصنيع في بداياته يمكن من إدراج الجوانب البيئية ومراعاتها عند دراسة وتصميم البنى التحتية الحديثة (فهذا أسهل وأقل تكلفة من عملية التكيف لاحقا)	) يسيران بوتيرة كبيرة وأسرع من وتيرة إعداد النصوص التنظيمية في المجال البيئي ووضع آليات الرقابة . • " لعبة القوة " : قدرة وزارة البيئة والتنمية المستدامة محدودة أمام التكتلات القطاعية الاقتصادية الكبرى والمصالح الاقتصادية (كما هو الحال في جميع دول العالم).

4. الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (SNEDD)

1.4 – رؤية البلد المستقبلية

يعتبر مبدأ التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تولي اهتماما أساسيا للبيئة ولحماية الموارد الطبيعية كشرط أساسي للتنمية ورؤية استراتيجية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للبيئة في أفق 2030 كالتالي:

بيئة محمية في خدمة التنمية المستدامة

وتنطلق هذه الرؤية من الفرضيات التالية :

- الوعي الجماعي بالمشاكل البيئية قد وصل إلى حد يمكننا معه القول بان التهديدات سيتم إبعادها في أفق 2030
- سيتم احتواء آثار التغيرات المناخية لدعم السياسة المجابهة لصالح الموارد النباتية الطبيعية (الغابات والمراعي) والحيوانية إضافة إلى المجموعات وأصحاب المهن الهشة .
- الشريط الرملي الساحلي سيكون قد تم ترميمه لحماية مدينة نواكشوط خاصة من تهديدات الغمر
- النظم البيئية قد تم ترميمها ومناطق الإنتاج قد تمت حمايتها من زحف الرمال والترسبات الطميه
- لقد تم الحفاظ على توازن النظم البيئية كما أن إنتاجيتها وما تدره قد حظيت بالحماية وتم تحسينها
- لقد تمت تهيئة وحماية أهم المحميات وستشكل في أفق 2030 أماكن للاستجمام والراحة يفد إليها السواح الأجانب والمواطنين على حد سواء
- الغطاء النباتي تم تجدده
- استغلال موارد باطن الأرض يتم مع احترام الطبيعة والبيئة إضافة إلى قدرات تجددها في هذه الحالة
- تراجع التحضر الفوضوي والتقدم الملاحظ بالنسبة للإنتاجية بالوسط الريفي سيمكنان من تخفيف الضغط على البيئة
- التسيير الأفضل للقمامات الصلبة والرقابة الصارمة على جودة المياه سيساهمان في تحسين المياه في ظروف الحياة في الوسط الحضري
- جودة الهواء لاسيما على مستوى أكبر التجمعات الحضرية تتم متابعتها لتتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة
- استغلال موارد الطاقة الطبيعية – المحروقات على وجه الخصوص – يتم مع مراعاة بعد الاستدامة وذلك خدمة للأجيال القادمة فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي .
- انسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ورسالة وزارة البيئة والتنمية المستدامة التوجيهية فإن رؤية أو تصور الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة يمكن تحديدها أو صياغتها في ما يلي : «التعزيز الهيكلي لمجابهة النظم الطبيعية وسبل عيش السكان بصفة مستديمة مع دعم سياسة استثمارية وأنشطة قليلة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من شأنها تحقيق نمو اقتصادي يخدم الفقراء ويحافظ على الإطار والوسط المعيشي بفضل حكامة فاعلة»

2.4. مبادئ الرؤية

تستند هذه الرؤية على المبادئ المرجعية التالية :

المبدأ الأول : العرضانية

البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية هي شأن الجميع ولا يمكن أن تقتصر على قطاع واحد ، كما أن الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة تشكل إطارا موحدا يعمل على انسجام وتوحيد البرامج والخطط السياسية القطاعية

- إن إشكالية البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية هي إشكالية متعددة الأبعاد وبذلك تتطلب تخطيطا وتسييرا مندمجا وتشاوريا ومجموعة من العلاقات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية .

المبدأ الثاني : التسيير التشاركي والتكامل من أجل مستقبل واعد

الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة هي مشروع مجتمعي يتطلب مشاركة الجميع ، وقد تم إعدادها انطلاقا من :

- مقاربة تشاركية وتسير مشترك للموارد الطبيعية
- الاستراتيجية تحترم :
- قيمة الأراضي
- التراث الطبيعي والثقافي
- تطلعات السكان
- **المبدأ الثالث : التثمين المستدام لرأس المال الطبيعي ومجابهة التغيرات المناخية**
- حقوق الأجيال المستقبلية

- ستساهم الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه ا المشترك
- تعتبر البيئة والموارد الطبيعة مصادر تنمية اقتصادية ومدرة للدخل شريطة أن يتم تسييرها واستغلالها بصفة مستدامة
- ينبغي تثمين الفرص البيئية للحد من الفقر والهشاشة
-

المبدأ الرابع : تخطيط وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أساس الفرص الحقيقية والتنمية

- الاستراتيجية للبيئة والتنمية المستدامة تعزز المكاسب والقدرات من خلال تثمين فرص التمويل المتاحة مع إشراك كل الفاعلين
- تمكن المعرفة و المتابعة الدقيقة للموارد الطبيعية من اتخاذ القرارات المناسبة والتي تتلاءم مع الأولويات البيئية (إدارة أو تسيير التكيف) ، لذا ينبغي تثمين تجارب البلد ومكتسباته واستخلاص الدرس في المجال البيئي والتنمية المستدامة

المبدأ الخامس : موريتانيا تلتزم بتعهداتها الدولية

- تعتمد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على احترام تعهدات موريتانيا دوليا بخصوص البيئة والتنمية المستدامة ، كما أنها تعمل على تناسق العمل البيئي وتلاؤمه مع التعهدات الدولية التي وقعت عليها موريتانيا في إطار :
- الاتفاقات الدولية المصادق عليها في مجال البيئة
- أهداف التنمية المستدامة التي قبلت بها موريتانيا .
- كما أن استراتيجية البيئة والتنمية المستدامة تساهم بصفة مباشرة في تحقيق الأهداف العشرة (10) ذات الصلة بالبيئة وذلك من أصل الأهداف السبعة عشر (17) المرسومة

3.4 الأهداف والنتائج المتوخاة من الاستراتيجية

الهدف العام

الهدف الإجمالي من الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2030 لا تقتصر على إبطاء أو تخفيف الأضرار البيئية فحسب بل إلى قلب المعادلة والعمل على تثمين موارد طبيعية لتساهم بصفة فعالة في التنمية الخضراء والشاملة.

الأهداف الخصوصية

تتمثل الأهداف الخصوصية للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في:

- تثمين الموارد الطبيعة بصفة دائمة ومجابهة التغيرات المناخية لفائدة الشرائح الفقيرة :
  - الأراضي الخصبة وأماكن صيد السمك تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدخل الوطني
  - بيئة سليمة ومنتجة تساهم في رفاه البشر وتنمية اقتصادية لصالح الفقراء
  - تفعيل الممارسات الصديقة للبيئة ذات الصلة بالنظم البيئية والموارد الطبيعية

النتائج المتوخاة

- هناك ثلاث (03) نتائج منتظرة من الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة:
- وضع سياسة مندمجة في مجال الحفاظ والتسيير والاستغلال المستديم للنظم البيئة : البحرية والبرية والجوية
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والزراعية الثقافية وتثمينها
- اتخاذ إجراءات ملموسة للحفاظ على الشاطئ ولتكيف المدن الساحلية على أساس الأولويات المحددة في إطار التكيف مع التغيرات المناخية
- ومن المنتظر أن يتم تثبيت أو إعادة تجديد الموارد والنظم الطبيعية لجعل خدمات النظم البيئية ضرورية للسكان في الوقت الحالي ومستقبلا وعليه فإن المؤشرات ستسير إلى تحسن كمي وكيفي للموارد الطبيعية (مياه السطح والمياه الجوفية والمحيط والتربية والهواء والحيوانات والنباتات – البرية والبحرية) وتحسن كذلك.
- في خدمات النظم البيئية (الرفاهية ، الخدمات القاعدية ودخل السكان بسبب تثمين الموارد الطبيعة)

4.4 المحاور الاستراتيجية ومواضيع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

تتكون الاستراتيجية من أربعة (04) محاور استراتيجية :

(i)الحكامة التي تحدد الإطار والتوجه بصفة أفقية التسيير البيئي والجغرافي حسب النظم البيئية الكبرى؛ (ii) البيئة البرية " الخضراء " ، (iii) البيئة البحرية "الزرقاء " ، (iv) التهديدات التي تتعرض لها النظم البيئية جراء التلوث والكوارث نتيجة أنشطة البشر (البيئة الرمادية السوداء) ويمكن هذا المحور من الأخذ بعين الاعتبار للنظم البيئية وتعقداتها وعلاقاتها التداخلية مع أنشطة البشر والحكامة. وتتضمن هذه المحاور كل المسائل الأفقية المرتبطة بتسيير البيئة والتكفل بمختلف أوجه القطاعات التي لها تأثير على الموارد الطبيعية والبيئة بصفة عامة . وهكذا فإن ثلاث من المحاور تم تخصيصها على الموارد الطبيعية وتثمينها إضافة إلى التكفل بالمخاطر البيئية خاصة في الوسط الحضري والذي يشكل ثاني مجال لتدخل الاستراتيجية بيئيا .

أما إشكالية القلق بشأن المستقبل والتغيرات المناخية فإنها تتعلق بكل المحاور والمجالات وتشكل جزء لا يتجزأ من المسائل البيئية لكنها تمس بالأساس الفضاءات الجغرافية الخاصة بالنظامين البيئيين الكبيرين : الوسط البري والوسط البحري / الساحلي .

وتدخل الحماية المستعجلة للعاصمة ضد تأثيرات التغيرات المناخية ضمن حماية وتسيير النظام البيئي البحري والساحلي وتشكل هيكلة الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة تجمعا للنظم البيئية ذات الصلة بالمسائل البيئية كما هو مبين في الفصول التي تخصصها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للمواضيع البيئية .

المحور الاستراتيجي 1 : الحكامة البيئية المندمجة والمكيفة مع التحديات

أهم أهداف التنمية المستدامة :

ويتعلق الأمر باعتماد سياسة تنطلق من تصور اندماج للمحافظة على النظم البيئية وتسييرها واستغلالها بصفة مستدامة ؛ وبما أن إشكالية التغيرات المناخية تهتم بكل القطاعات فإنها تشكل جزء لا يتجزأ من المسائل البيئية على جميع الأصعدة .

ويتناول هذا المحور العرضاني ستة مواضيع تشكل الأدوات الأساسية للحكامة والتسيير ولقد تم إعداد وتعزيز أدوات وميكانيزمات التسيير البيئي والتنمية المستدامة من أجل وضع سياسة وطنية تشارك فيها كل أطراف المجتمع الموريتاني المعنية

المحورالموضوعاتي 1.1 : التنسيق وتوحيد جهود القطاعات والشراكات من أجل وضع سياسة بيئية وتنمية مستدامة فعالة

الناس سواسية في البيئية والموارد الطبيعة ومعنيون كلهم بها . ويتعلق الأمر بتعزيز ميكانيزمات التنسيق والتكامل والشراكة ودمج المسائل البيئية في كل القطاعات وعلى كل المستويات من أجل تنمية مستدامة ومنسجمة مع الطبيعة. إن توحيد الجهود وتوزيع المهام من شأنها تحسين الموارد وزيادة فاعلية التدخلات فضلا عن تحقيق توازن بين الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولا إلى مشاركة في تسيير الاهتمامات البيئية.

المحورالموضوعاتي 2.1 : تمويل العمل البيئي بصفة مستدامة

يجب أن تواكب كل سياسة بالوسائل الضرورية لتنفيذها .

ويتعلق الأمر بتطوير محاسبة بيئية وأدوات اقتصادية تتمحور حول خدمات النظم البيئية التي تقدمها البيئة وتساهم في تعبئة الموارد الوطنية وستمكن تعبئة الموارد المحلية من تحمل تكاليف النفقات المتكررة والضرورية للحفاظ على الطبيعة ورأس مال الأجيال المستقبلية كما أنها ستضمن الإستغلالية عن المعونات الخارجية التي تتسم غالبا بعدم الاستمرارية.

المحورالموضوعاتي 3.1 : الاعلام والتهذيب والاتصال البيئي وتعزيز القدرات

تعتبر المعرفة أساس المدنية والتصرف المسؤول لذا ينبغي تصور برامج تهذيبية عن البيئة وإعلام الجمهور وتحسيسه إضافة إلى تكوين مختلف الأطراف المشاركة . وسيتم استهداف الشباب والتركيز على مواضيع حديثة نسبيا ذات الصلة بالتلوث وإشكالية التغيرات المناخية .

كما سيشمل هذا المحور تعزيز قدرات الفاعلين المخولين بتسيير البيئة وبقطاعات ذات صلة مباشرة للموارد الطبيعة . ويتمثل ذلك في تعزيز ورفع المستويات المختلفة والقدرات الفنية والمؤسسية حتى تكون كفيلة بالمهام الموكلة إليها في إطار حكامة البيئة.

المحورالموضوعاتي 4.1 : التنظيم والاصلاح المؤسسي

تقاس فعالية أي سياسة في الحكامة بتنظيمها المؤسسي . لذا ينبغي توضيح المأموريات في المجال البيئي بين مختلف الوزارات والفاعلين تجنبا لتداخل الصلاحيات وما ينجم عنها من نزاعات ، كما يتعلق الأمر كذلك بملائمة ترتيبات المؤسسة لدعم الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة للقيام بمهمتها على الوجه الأكمل . وسيتم إعطاء الأولوية لمقاربة تتضمن تفويض المها م العملية لمنظمات المجتمع المدني والبلديات والقطاع الخصوصي والمؤسسات المستقلة .

والهدف هو السماح لوزارة البيئة والتنمية المستدامة بتركيز جهودها على المهام ذات الأولوية : إعداد السياسات ، الاستراتيجيات والتنسيق والدمج العرضاني للمسائل ذات الصلة بالبيئة إضافة إلى دورها كمنظم وضابط ومراقب . كما يتعلق الأمر كذلك بإعطاء أهمية خاصة " للنوع " في إطار الأعمال وهياكل القرار البيئي .

المحورالموضوعاتي 5.1 : تسيير المعارف (البحث ، نظم المعلومات البيئية والمتابعة) لإتخاذ القرارات

ينبغي أن تستند كل القرارات السياسية على المعرفة .
وفي هذا الإطار يتم تعزيز البحث والقدرات الدراسية ونظم المعلومات أو البيانات البيئية وقواعد البيانات والمراقبة للمساعدة في اتخاذ قرارات كل الأطراف المعنية ولا يقتصر الأمر هنا على متابعة المشاريع البيئية (الاتجاهات) على مستوى موريتانيا بل وكذلك اتخاذ قرارات سياسية لصالح الأجيال المقبلة . وسيمكن اشراك الفاعلين المحليين من تثمين الخبرة المحلية وتعزيز مشاركة السكان وتبنيهم للقرارات السياسية .

المحورالموضوعاتي 6.1 الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري والرقابي

ينبغي بناء الحكامة البيئية على أسس تنظيمية وترسانة قانونية ملائمة تحدد قواعد ومعايير وإجراءات أهلية ترشيح والتدخل في مجال البيئة والتنمية المستدامة .
وسيتم تلافي النقص الملاحظ في النصوص التنظيمية، كما سيتم العمل على انسجامها وعلى تعزيز القواعد واحترامها من طرف الجميع .

المحور الإستراتيجي 2 : التسيير المندمج والمستدام للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الأرضي (البيئة "الخضراء ")

أهم أهداف التنمية المستدامة

تعتبر موريتانيا إحدى الدول الأكثر تعرضا لآثار التصحر والجفاف والتغيرات المناخية. ولهذه الآثار وقع كبير على القدرة الإنتاجية والتراث البيئي والموارد الطبيعية بسبب فقر وتقلص فضاءات الإنتاج، الشيء الذي يطرح مشكلا كبيرا وتساؤلات حول نمط تسيير الموارد الطبيعية القارية واستدامتها وكذلك قدرة المجموعات على المجابهة أو التأقلم لكن البلد يتوفر على إمكانيات طبيعية كبيرة وفرص بيئية ينبغي العمل على تثمينها سبيلا إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة ، ويتمثل الهدف الإجمالي لهذا المحور في تفعيل سياسة مندمجة ومستدامة للموارد الطبيعية والتنوع البيئي الأرضي لفائدة الشعب الموريتاني ويتعلق الأمر ب تثمين رأس المال الطبيعي واستغلال الفرص البيئية ضمن منظور الاستدامة والحفاظ على الموارد ويتمفصل هذا المحور حول ثلاث مواضيع وبعض المكونات الرئيسية التي لها أُثرها الهام سبيلا إلى تحقيق الهدف الأساسي والإجمالي للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وكذا أهداف المكونات .

المحورالموضوعاتي 1.2 : التسيير والتثمين المستدام للموارد الطبيعية ا القارية مع إدماج التغيرات المناخية

إن حماية وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية في الوسط الأرضي وتنمية العالم الريفي وتثبيت السكان في مواطنهم الأصلية تدعو للقلق . وأنشطة هذا المحور ترتكز حول المواضيع الزراعية والرعوية والماشية مع الأخذ بعين الاعتبار لإشكالية أساسية تتمثل في آثار التغيرات المناخية . أما المواضيع الفرعية فهي : (1) مكافحة التصحر والقدرة على مجابهة (أو التأقلم) النظم الزراعية الرعوية ، (ii) التسيير المناسب والمندمج لموارد الماء ، (iii) تسيير واستغلال الموارد الخشبية والطاقة الخشبية (IV) خلق وظائف ودخل في الوسط الريفي من خلال تثمين موارد الغابات غير الخشبية بصفة مستدامة والحراجة الزراعية والمنتجات الحيوانية مع تشجيع خاص للمجموعات النسوية ، (v) تنمية وتثمين الصيد القاري بصفة مستدامة .

المحورالموضوعاتي 2.2 : التسيير المحلي واللامركزي والتشاوري للموارد الطبيعية

يعتبر توزيع المسؤوليات ومشاركة السكان في تسيير موارد طبيعية أساسيان لتنفيذ سياسة بيئية مندمجة .
ويهدف هذا المحور إلى تعزيز وتثمين انماط تسيير محلي عملي وأكثر لا مركزية وتشاركية للموارد الطبيعية .
ويتعلق الأمر بتوسيع نطاق تسيير لا مركزي للموارد الطبيعية وتعزيز قدرات كل الفاعلين وميكانيزمات تشاور محلية .

المحورالموضوعاتي 3.2 : حماية وتهيئة التنوع البيئي الحيواني والنباتي

تعتبر سلامة وإعادة تأهيل الموجود من الحياة البيئية ذات القيمة البيئية الكبرى أمرا حيويا لعلاقة ذلك بالحفاظ على الأنظمة البيئية واحترام تعهدات موريتانيا الدولية في مجال البيئة .
ويتعلق الأمر بتطور سياسة المحميات الأرضية وتوسعتها وتعزيز حماية النباتات والحيوانات الطبيعية إضافة إلى إعادة تأهيل نظم البيئة المتضررة والتي تعتبر ذات قيمة إيكولوجية .

المحور الإستراتيجي 3 : التسيير المستدام للبيئة المائية والساحلية (البيئة الزرقاء)

أهم أهداف التنمية المستدامة :
يتعلق المحور الاستراتيجي بإشكالية التنمية في موريتانيا ويعتبر مركب النظام البيئي الكبير للفضاءات البحرية والساحلية قطبا للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن تثمين الموارد بصفة مستدامة وحماية الوسط الطبيعي ضروريان لحماية المقدرات لصالح الأجيال القادمة .
إلا أن موارد البيئة البحرية والساحلية معرضة في الغالب لكثير من الأخطار ذات الصلة بالتغيرات المناخية والأنشطة الاقتصادية والحضرية والاستغلال المفرط في بعض الحالات .
ويشمل هذا المحور أربع مواضيع تتعلق ب : 1 ديمومة المحافظة على الموارد في الوسط الطبيعي .
(ii) : وضع ميكانيزمات تسيير الفضاء بين كل الفاعلين بصفة تشاورية ، (iii) إعادة تأهيل النظم البيئية، (iv): تقديم حلول مستعجلة لحماية الشاطئ .

المحورالموضوعاتي 1.3 : تنظيم الإستخدامات والتثمين المستدام للشاطئ والفضاءات البحرية مع الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات المناخية

في إطار هذا المحور سيتم وضع تنظيم للاستخدامات من خلال تحديد معايير بيئية لمختلف القطاعات والمهن. وستمكن أدوات المساعدة في اتخاذ القرارات من وضع ميكانيزمات متابعة وتقييم الآثار والتأثيرات واقتراح تعديلات وتكيفات استخدام الفضاءات الضرورية ، ويتعلق الأمر بتحسين التنمية المستدامة والمجابهة بالنسبة لكبريات التجمعات الساحلية والصيد والشعب المرتبطة بها إضافة إلى الحد من المخاطر البيئية المحتملة ذات الصلة بالقطاعات الاستخراجية في الوسط الطبيعي كما سيتم تسيير المناطق المحمية البحرية الساحلية والمناطق البحرية الحساسة بصورة تشاورية مع أهم القطاعات الاقتصادية الساحلية وسيمكن ذلك من تثمين الموارد الطبيعة المستدامة ومجابهة التغيرات المناخية خدمة للطبقات الفقيرة فضلا عن الحفاظ على المقدرات الطبيعية والإنتاجية لفائدة الأجيال القادمة .

المحورالموضوعاتي 2.3 : التسيير التشاوري والتنسيق الفعال بين كل الفاعلين (المناطق البحرية المحمية المناطق الساحلية المحمية / الصيد ، إحتلال الساحل ، النقل البري والبحري ، المحروقات ، المعادن ، المدن)

يتسم الساحل والمناطق البحرية بالتشعب والتعقد ، لذا فإنه من الضروري وضع أدوات تسيير تشاوري بين مختلف البرامج والخطط والسياسات القطاعية والفضاء المشترك سبيلا إلى توحيد وانسجام مختلف أولويات التنمية. ويهدف المحور إلى تفعيل مجلس الساحل وتحيين خطة تهيئة الساحل (الشاطئ). والمحور بمثابة أداة تخطيط تشاركية للفضاء المشترك كما ستحظى البرامج المتعددة القطاعات بالأولوية للأخذ بعين الاعتبار لتعقد النظام البيئي للساحل .

المحورالموضوعاتي 3.3 اعادة تاهيل النظم البيئية لحماية الساحل من التآكل:

لا يتعلق الأمر بحماية المنطقة التي تكون عرضة للتآكل بوضع حد لإتلاف البيئة الحيوية الكثبانية فحسب بل العمل على قلب المعادلة لصالح الحماية الطبيعية للساحل . كما سيتم تصنيف المناطق الحساسة مناطق محمية سيتم تثبيت الكثبان من خلال تعزيز وإعادة تأهيل غطائها النباتي الطبيعي .

المحورالموضوعاتي 4.3 : حماية الساحل والمحافظة عليه (خاصة على مستوى نواكشوط) من آثار التغيرات المناخية

يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات استعجاليه لحماية مدينة نواكشوط من تآكل الشريط الساحلي ومخاطر الفيضانات بسبب التغيرات المناخية (ارتفاع مستوى البحر سرعة وتيرة زحف الرمال) وهشاشة الحاجز الطبيعي البحري. ومن المحتمل أن تتضاعف خطورة هذه التهديدات مستقبلا . وتهدف الأعمال المقترحة في هذا المحور إلى حماية وتثبيت الشاطئ (وضع حواجز الامتصاص الصدمات ذات الصلة بالظواهر المناخية الخارجية وبالأمواج البحرية) وتعزيز الحماية خاصة في المناطق القابلة للغمر إضافة إلى الحماية من زحف الرمال من الجهة الأخرى.

المحور الاستراتيجي 4 : تعزيز الوقاية وتسيير الملوثات والأخطار ذات الصلة بالأنشطة البشرية (البيئة " الرمادية")

أهم اهداف التنمية المستدامة

لقد تحول جل سكان موريتانيا من بدو ورعاة إلى ساكنة المدن بصفة متسارعة ، الشيء الذي نجم عنه تزايد وتضخم في المراكز الحضرية وتحول جوهري في طبيعة قطاعات الإنتاج ويتميز هذا التطور العمراني غالبا بالفوضوية وغياب مخططات عمرانية مسبقة وبضعف القدرة على مواجهة الآثار البيئية وتسيير الملوثات وعدم القدرة على تقديم أية حلول لمختلف التهديدات .
كما أن تطور القطاعات الإنتاجية لم يواكبها سياسة حرفية تهدف إلى تنمية الكفاءات الفردية والوسائل العامة للتكفل بالبعد البيئي.
ويتعلق الأمر في إطار هذا المحور باقتراح أعمال أو إجراءات مبتكرة في مجال التسيير والحد من التلوث الحضري والصناعي والتخفيف من الانبعاثات الملوثة ومتابعة أثرها ومخاطر العمل إضافة إلى بلورة الحلول للتكفل بمخاطر الكوارث الانسانية .
وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة مواضيع أساسية :
(i): تسيير النفايات والملوثات ، (ii) : الحد من الانبعاثات والملوثات ، (iii) الحد من مخاطر الكوارث

المحورالموضوعاتي 1.4 : تسيير النفايات والملوثات

يتعلق الأمر بتقديم حلول ملائمة في ظل تنامي الملوثات والتهديدات البيئة بسبب التحضر والنمو السريع للقطاعات غير الزراعية .
ويهدف هذا المحور الموضوعاتي إلى تسيير ملائم للمخلفات الحضرية كالقمامات المنزلية والمواد المستخدمة والتي تم التخلص منها إضافة إلى تعزيز الصرف الصحي وذلك في إطار تخطيط عمراني تشاوري وكذلك ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية . كما يتعلق الأمر كذلك بتسيير عقلاني للمواد الكيميائية المستخدمة للوحدات الصناعية والمبيدات والمواد الصحية النباتية والتخلص من النفايات الطبية ومخزونات المواد الكيميائية غير المستخدمة .

المحورالموضوعاتي 2.4 : الحد من الإنبعاثات والتلوثات

يتعلق هذا المحور بتنمية الكفاءات الفنية على المستوى الوطني في مجال الحد من الانبعاثات ومخاطرها على الصحة العمومية والبيئية .

وسيشكل تطور الطاقات المتجددة أولوية وعامل للتخفيف من الانبعاثات الضارة (الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وسيتم تخصيص موضوع لهذا الغرض ضمن هذا المحور وعلى مستوى مواقع الانتاج الحرفي والصناعي ، سيتم كذلك وضع اجراءات للحد من استخدام المواد الخطرة (تحريم ، بدائل) ومخاطر العمل إضافة إلى توفير وسائل كفيلة بالحد من الانبعاثات ومتابعة تأثيراتها.
وعلى مستويات كبريات المدن، فسيكون العمل منصبا على الحد من الانبعاثات الملوثة ذات الصلة بالنقل (السيارات) الذي شهد زيادات كثيرة خلال السنوات الأخيرة زيادة وكذلك توفير وسائل لقياس جودة الهواء.

المحورالموضوعاتي 3.4 : الحد من مخاطر الكوارث

يساهم التطور الصناعي وقطاعات الاستخراج وتمركز السكان في المراكز الحضرية من زيادة مخاطر الكوارث الفنية وكذا الآثار المحتملة للكوارث الطبيعية (الفيضانات ، اتسونامي ...).
ويهدف هذا المحور المواضيعي إلى تعزيز وسائل اليقظة ومكافحة الكوارث من خلال دعم الحماية المدنية والتكفل بأخطار الكوارث عن طريق وضع الخطط الاستعجالية قابلة للتنفيذ في حال وجود مخاطر كبيرة (الفيضانات ، التلوث الحضري الشامل ، حرائق الغابات ، ...لخ)

5 خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

1.5 أهم الأنشطة

المحور الاستراتيجي 1: الحكامة البيئية المندمجة والمكيفة مع التحديات

المحورالموضوعاتي 1.1 تنسيق وتوحيد الجهود القطاعية والشراكات لوضع سياسة لبيئة مستدامة فعالة

- تفعيل آليات التنسيق الحالية (المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة ، المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة ...)
- تعزيز ديناميكية التشاور القطاعي
- إدراج البعد البيئي والتغيرات المناخية ضمن السياسات الوطنية
- إدراج البعد البيئي ضمن خطط البلديات التنموية
- تعزيز وتوحيد جهود البرامج الممولة من طرف الشركاء الفنيين والماليين في مجالات البيئة ، الحكامة الرشيدة واللامركزية والقطاعات المنتجة

المحورالموضوعاتي2.1 : التمويل المستدام للعمل البيئي

- اعداد محاسبة بيئية وأدوات اقتصادية تتعلق برأس المال الطبيعي والاقتصادي الأخضر الجامح :
  - تحديد ميكانيزمات مبتكرة لتعبئة الموارد المالية المحلية
  - وضع أنظمة ضرائب بيئية للتكفل بالأضرار المحتملة (مبدأ الملوث هو من يسدد)
  - توسيع تعويضات المستحقات على الموارد المستنفدة أو الغير قابلة للتجديد (تعويض عن خدمات النظم البيئية
  - تنويع وتنمية خدمات المؤسسات المستقلة بمقابل (الوكالات ، مكاتب ، مؤسسات ...) في المجال البيئي
- تعزيز أهلية البرامج والمشاريع البيئية للتمويل من خلال ادخال معايير تحدد التصنيف والأولوية ضمن برامج الاستثمارات الحكومية وبدعم مشترك (وزارة البيئة والتنمية المستدامة – الوزارات القطاعية)

المحور االموضوعاتي 3.1: الإعلام ، التهذيب والإتصال البيئي وتعزيز القدرات

- تطوير آليات اتصال ذات صلة بمختلف المواضيع (مجالات البيئة الجديدة "االرمادية " وتأثيراتها على الصحة إضافة إلى آثار التغيرات المناخية)

- تكثيف التحسيس الحضري وخلق ثقافة مدنية
- إدراج التهذيب البيئي ضمن البرامج المدرسية (برنامج التهذيب البيئي)
- اعداد برامج مدرسية في مجال ترقية البيئة والتعريف بها لفائدة التلاميذ والطلاب
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتأهيل طموحة لفائدة الأشخاص والفاعلين إضافة إلى الشراكة الحضرية
- إعداد وتنفيذ خطة طموحة لاكتتاب أطر وفنيين في مختلف مكونات البيئة
- تكوين وتأهيل عمال وزارة البيئة والتنمية المستدامة
- تعزيز قدرات الهيئات الوطنية والمحلية مؤسسيا وفنيا في مجال التخطيط والتمويل وتسيير البيئة والملوثات ومتابعة وتنفيذ اجراءات للتكيف مع التغيرات المناخية :

– المستوى الوطني (وزارة البيئة والتنمية المستدامة) : تعزيز القدرات (التصور، التوجيه ، المتابعة، اللوجستيك وتجديد الهيأة ....)
– المستوى الجهوي والمحلي : تعزيز المندوبيات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والفاعلين الجهويين والمحليين (المؤسسي واللوجيستي لتطبيق النصوص ومتابعة خطط التسيير البيئي قيد التنفيذ)
– تعزيز أعمال المواكبة الحضرية ووسائل البلديات (التعويضات عن أعضاء العاملين)
– تعزيز القدرات من خلال اكتتاب مؤهلات إضافية في مجال البيئة وتكوين عمال MET

<u>المحور الموضوعاتي4.1 : التنظيم / الاصلاح المؤسسي</u>

- تحديد وتعميم الأدوار بين وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوزارات الأخرى والفاعلين
- اعتماد وإجراء الإصلاح سبيلا إلى فعالية الجهاز المؤسسي لوزارة البيئة والتنمية المستدامة من خلال :
  – تشجيع تفويض المهام إلى مؤسسات مستقلة والقطاع الخصوصي
  – اتخاذ وكالة أو عدة وكالات أو مكاتب بيئية كأذرع لتفعيل العمل ، بدءا بإعداد دراسة جدوائية لمختلف الخيارات
- الإشراك الفعال للمجتمع المدني والبلديات والقطاع الخصوصي في عملية اتخاذ القرارات :
  – اعتماد مقاربات لإشراك المنظمات الحضرية القاعدية والمنظمات الاجتماعية المهنية
  – العمل على للامركزية الأنشطة والقرارات
  – وضع خطط تسيير بيئي على مستوى البلديات مع اشراك المنظمات والهيئات ذات الصلة
  – تثمين دور المجتمع المدني في مجال التسيير البيئي
- تعزيز مقاربة الجنس، اشتراك النساء في المستويات العليا لاتخاذ القرارات (المنظمات الحضرية لتسيير الموارد الطبيعية محليا؛ البلديات، المجلس الجهوي للتنمية المستدامة الوزارة ...)

<u>المحور الموضوعاتي 5.1 : تسيير المعارف (البحث ، نظام المعلومات البيئية والمتابعة) من أجل اتخاذ القرارات</u>

<u>المتابعة البيئية :</u>

- انشاء أو تعيين مركز بحوث ومتابعة يعنى بالموارد الطبيعية على مستوى وزارة البيئة والتنمية المستدامة (ويمكنه القيام بدور المعهد الموريتاني لبحث المحيطات والصيد في مجال البيئة والموارد البحرية إضافة إلى تعزيز عملية متابعة الموارد الطبيعية البرية من أجل :
  تفعيل البحث والشراكة العلمية لمتابعة الموارد الطبيعية (انشاء ومتابعة نظام المعلومات البيئية)
  – إجراء البحوث من أجل تحديد وتكاثر العينات المهددة بالانقراض
  – اجراء جرد للنباتات والحيوانات
  – تثمين ودراسة وتعميم البيانات البيئية لمختلف الفاعلين
- إنشاء مختبر للرقابة ومتابعة جودة البيئة (تلوث المياه والتربة والهواء)
- انشاء لجان محلية لمتابعة وتقييم المشاريع والأعمال التي سيتم انجازها
- تثمين الخبرة التقليدية المحلية ، خاصة خبرة المنمين الرحل

الإعلام والإتصال البيئى :

- وضع نظام معلومات بيئية (SIE) :
  - تفعيل بنك المعلومات لوزارة البيئة والتنمية المستدامة
  - وضع آليات بسيطة لتبادل المعلومات والبيانات بين وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوزارات الأخرى (البيطرة ، الزراعة ، الصيد ، الطاقة ...) انطلاقا من حاجيات الوزارات (المتابعة البيئية ، دراسة الأثار البيئية ...)
  - وضع نظام معلومات بيئية يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة (المعلومات المتحصل عليها من جميع القطاعات وطلب الشغل بصفة خاصة
  - تقاسم المعلومات والبيانات عبر الإنترنت بواسطة قاعدة بيانات وزارة البيئة (جميع القطاعات)

المحور الموضوعاتى 6.1 : الإطار التنظيمى والمعيارى والرقابى

العام :

- العمل على انسجام الترسانة القانونية والتنظيمية وتعزيزها .
- التنظيم الرسمي للتقييمات الاستراتيجية البيئية (التقييم البيئي الاستراتيجي) الدوري وإلزاميته لكل قطاع
- إعادة النظر في قانون الإطار للبيئة
- التعهدات الدولية: تعزيز ودمج الاتفاقيات الدولية والعمل على ملاءمتها للتنظيمات الوطنية وتطبيقها ، إعداد خطط عمل خاصة)
- الإطار المعياري والتنظيمي : تعزيز وتنظيم وتطبيع البيئة

الرقابة البيئية

- تعزيز رقابة البيئة (رقابة تطبيق التشريعات المعمول بها) (قانون المعادن ، قانون البيئة ، قانون التلوث البحري ، تنظيم الورشات الحرفية ، خطط التسيير البيئي إجبار المؤسسات على احترام التشريعات المعمول بها واجراء دراسات الآثار البيئية وخطط التسيير البيئي والاجتماعي .
- إعداد قاعدة بيانات إلكترونية حول دراسات الآثار البيئية ومتابعة خطط التسيير البيئي والاجتماعي .

المحور الاستراتيجي 2 : التسيير المندمج والمستدام للموارد الطبيعة والتنوع البيئي (البيئة "الخضراء")

المحورالموضوعاتى 1.2 : التسيير والتثمين المستدام للموارد الطبيعية الأرضية والتغيرات المناخية

مكافحة التصحر ومجابهة (تأقلم) النظم الزراعية الرعوية

- إعادة تأهيل المراعي الطبيعية (حماية وتسيير المراعي ونقاط المياه) ، تفعيل نظم حركية المواشي (الترحال ، الرعي) حماية المراعي من الحرائق .
- تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وخطة العمل الوطني لمكافحة التصحر :
- ترميم وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة للقيام بأعمال CES/DRS
  - دعم وتعزيز التهيئة وتسيير المناطق الاحيائية من طرف السكان المحليين
  - حماية المدن والقرى والبنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية من زحف الرمال من خلال وضع برنامج بهدف تثبيت الكثبان والتشجير باستخدام نوعيات ملائمة
  - تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسور الأخضر الكبير وخطة عمله
- تعزيز مجابهة (تأقلم) السكان الأكثر هشاشة لآثار التغيرات المناخية (الزراعة وتربية المواشي)

- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل من خلال حماية الموارد الطبيعية والموارد المحلية (ثمرة شجرة السدر الصمغ) ، المواد المحلية التي تستخدم أنواع خاصة من الخشب ، ...الخ)
- تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الرعوي

تسيير الموارد المائية :

- إعداد استراتيجية مستدامة ومندمجة لجداول وأحواض الماء
- تطوير تقنيات ضبط المياه السطحية والجوفية (التنقيب عن الموارد المائية ، بناء السدود ، تهيئة مخططات مائية ، بناء حواجز مائية كبيرة وصغيرة)
- تفعيل وإعادة تأهيل السياسة المندمجة والمستدامة للمناطق الرطبة ومجابهة آثار التغيرات المناخية (تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة)

الموارد الخشبية والطاقة الخشبية :

- إعداد مشاريع وبرامج غابية وتشجيرية مع الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المناخية ، التشجير بواسطة عينات حرجية متعددة المزايا
- تفعيل الإنارة المنزلية قصد الحد من الضغط على الموارد الخشبية : الغاز الحيوي ، التيفا ، الأفران المحسنة ، الطاقات المتجددة ، تعزيز العرض المحلي (غاز البوتان وغرس نوعيات سريعة النمو مخصصة لاستخدامات الطاقة)

الصيد القاري :

تعزيز التسيير المسؤول للموارد البحرية ووضع برنامج طموح لتنمية الصيد القاري وزراعة الأسماك على المستوى المحلي وفي إطار منظمة استثمار نهر السنغال)

التوظيف والدخل الريفي (مع تشجيع النساء) :

- تفعيل الأنشطة المدرة للدخل ذات الصلة بالتسيير المستدام والبيئة بهدف تثبيت السكان في أماكنهم الأصلية
- تطوير وتثمين المواد الغابوية غير الخشبية وخاصة المواد ذات القيمة التجارية والغذائية والدوائية
- تشجيع وتثمين مشتقات المواد الحيوانية

المحورالموضوعاتي 2.2 : التسيير المحلي والتشاوري للموارد الطبيعية

- تفعيل وتوسيع نطاق مقاربة التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية ودور المنظمات الحضرية المكلفة بتسيير الموارد الطبيعية (مواكبة المنظمات فنيا وتعزيز قدرات كل الفاعلين المعنيين (المندوبيات الجهوية والبيئية ، المصالح التابعة للسلطة المركزية ، العمد ، المنظمات الحضرية أو الجمعوية)
- نقل سلطة تسيير الموارد الطبيعية إلى المستخدمين مع وضع دفتر التزامات مسبقة .

ميكانيزمات التشاور المحلي:

- إنشاء وتفعيل أقطاب تنموية حضرية
- تفعيل وتعزيز التنسيق بين مصالح وزارة البيئة والتنمية المستدامة والبلديات.

المحورالموضوعاتي 3.2 : الحفاظ على التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي
المناطق المحمية والمحافظة على الموارد النباتية والحيوانية

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي:
  - زيادة المناطق المحمية البرية وضمان حماية الموارد النباتية والحيوانية
  - إعادة إعمار مناطق الصيد بالنوعيات المهددة بالانقراض
- تنفيذ برنامج للمحافظة على المناطق الجيولوجية المحمية في بلدة " قلب الرشا ت " بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالثقافة والسياحة وبشراكة مع مختلف الشركاء الفنيين والماليين
- تعزيز السياحة البيئية

- رقابة الأسلحة الفردية وتجارة الموارد الخشبية على مستوى المناطق الحدودية

إعادة تأهيل نظم البيئة المتضررة

- تجديد الوسط الطبيعي من خلال عمليات إلقاء البذور جوا على الأراضي المتضررة : 10.000هكتار للسنة
- تشجير وإعادة تشجير الغابات المصنفة والتي تحتاج إلى عملية إعادة تأهيل

المحور الاستراتيجي 3 : التسيير المستدام للبيئة البحرية والساحلية (البيئة "الزرقاء ")

المحورالموضوعاتي 1.3 :تنظيم الاستخدامات والتثمين المستدام للساحل والمناطق البحرية مع الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات المناخية

- سن ضوابط بيئية للساحل
- وضع أدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات (مرصد خاص بالساحل، نظام المتابعة والتقييم) وسياسة تكيف تتمتع بالاستقلالية الضرورية وموارد مستدامة
- التنمية الحضرية والولوج الى الخدمات الأساسية:

إعداد وتنفيذ خطط تهيئة حضرية (ولوج السكان إلى الخدمات الأساسية : الماء ، الكهرباء ، الصرف الصحي ، تنظيم النقل الطرقي واحتلال الأراضي)

- الصيد : تسيير وتثمين الصيد وشعبه (أنشطة الموانئ النقل البحري والبري) مع الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المناخية
- حماية المناطق البحرية والساحلية :
  - تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتسيير المناطق البحرية المحمية والمناطق ذات الأهمية البيئية
  - التسيير الفعال للمحميات البحرية والساحلية (حوض آركين ، محمية جاولينك) وإنشاء شبكة محميات
  - دعم إدماج استراتيجية حماية البيئة والتنمية المستدامة ضمن إستراتيجيات استغلال النفط والمعادن
  - تنفيذ خطة POLMAR

المحورالموضوعاتي 2.3 التسيير والتنفيذ التشاوري والتنسيق الفعال بين كل الفاعلين (المناطق البحرية المحمية والمناطق الساحلية المحمية ، الصيد ، الساحل ، النقل البحري والبري ، المحروقات ، المعادن ، المدن ...)

- الرفع من شأن مجلس الساحل وتوسيعه وتفعيله
- تحسين خطة تهيئة الساحل وتنفيذها بصفة تشاركية
- تفعيل البرامج والشراكات متعددة القطاعات والعرضانية

المحور الموضوعاتي 3.3 : ترميم النظم البيئية لحماية تآكل حاجز الساحل الرملي

- حماية المناطق المهددة بالتآكل (الرأس الأبيض حتى خليج الراحة)، تصنيف المناطق البحرية المحمية
- زرع أشجار ونباتات على طول الساحل لدعم الكثبان وتثبيتها

المحورالموضوعاتي 4.3 : الحماية المادية للساحل (على مستوى نواكشوط على وجه الخصوص) ضد آثار التغيرات المناخية

- تثبيت الشاطئ الساحلي
- تعزيز حماية المناطق القابلة للغمر
- حماية المدن والقرى والبنى التحية والاقتصادية والاجتماعية ضد زحف الرمال والفيضانات البحرية .
-

المحور الاستراتيجي 4 : تعزيز الوقاية وتسيير الملوثات اخطار الأنشطة البشرية (البيئة الرمادية ")

المحورالموضوعاتي 1.4 : تسيير النفايات والملوثات

- تسيير النفايات :

– اشتراك التجمعات المحلية في المسؤولية وتطوير نظم للتخلص من النفايات على المستوى البلدي
– تفعيل شعب تدوير وتثمين النفايات (عملية فرز للزجاج ولبلاستيك والمعادن ، خلق أنشطة مدرة للدخل لصالح الشباب والنساء)
– اعتماد خطة تسيير المخلفات الطبية
– وضع آلية لتجميع الزيوت المستخدمة لاسيما في الموانئ

- الصرف الصحي

– إعداد دراسات متعلقة بشبكات الصرف الصحي لأهم مدن البلاد
– إعداد شبكات الصرف الصحي (مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار) في المدن الكبيرة (نواكشوط - نواذيبو)

• التنمية الحضرية والحصول على الخدمات ألساسية

– العمل على الولوج إلى الخدمات الأساسية (الكهرباء ، الصرف الصحي ...)
– مواصلة المجهود الرامي إلى تشجير الساحات الخضراء وجوانب الطرق في المدن الكبرى

- البنى التحتية الحضرية :

– تحسين المنشآت ووضع سياسة لصيانة البنى التحتية والتجهيزات

- تسيير المواد الكيميائية

– إنشاء لجنة وطنية لتسيير المواد الكيميائية
– إعداد خطة تسيير المواد الكيميائية
– التخلص من المواد غير المستخدمة

المحورالموضوعاتي 2.4 : الحد من الانبعاث والتلوث

- الطاقات المتجددة :

– تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية) في الوسط الريفي والحضري
– إعداد وتنفيذ برنامج بديل عن طاقة النفط واعتماد تكنولوجيات نظيفة (الكهرباء ، الشمس ...) لضخ مياه الري

- القطاعات الاستخراجية (المعدنية والنفطية والغازية)

– تنظيم أنشطة معدنية حرفية (البحث عن الذهب ، مقالع الحجارة ...)
– وضع آليات لاستعادة وتدوير الزئبق المستخدم في البحث عن الذهب
– تعزيز إجراءات الوقاية من المخاطر ذات الصلة باستغلال المعادن (مرض تصون الرئة ، المخاطر ذات الصلة بالغبار والسوائل المتدفقة
– تعزيز متابعة أنشطة شركات المعادن .

- الصناعات :

– تعزيز القدرات في مجال معالجة المياه الآسنة الصادرة من مصانع الأسمدة والدباغة
– تحسين التكفل بالأخطار الشغل (التأثير على الصحة)

- النقل : إنشاء مركز مستقل للمعاينة الفنية تخفيف زحمة السيارات في المراكز الحضرية الكبرى (بنية تحتية أكثر تناسبا ، محولات ، مناطق لمرور الأشخاص وسط المدينة)

– التلوث الجوي : إنشاء مختبر لتحاليل ورقابة جودة الهواء على مستوى نواكشوط ، إعداد دراسات لمتابعة وقياس جودة الهواء في المناطق الحضرية الكبرى (نواكشوط ، كيهيدي ، كيفه)

المحورالموضوعاتي 3.4 : الحد من مخاطر الكوارث

- الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والعمل على تفعيلها (تعزيز نظم اليقظة ، والإنذار المبكر ، وضع آلية عملية (منصة وطنية) لتسيير مخاطر الكوارث)
- مراجعة دور الأمن المدني وتعزيز وسائل تدخله
- وضع آلية عملية لتسيير مخاطر الكوارث (الخطط الاستعجالية الفعالة ، نظام الإنذار المبكر)
- اعتماد مشاريع مراسيم متعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير مخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية وباللجنة الوزارية لتسيير الأزمات الكبرى وكذلك مراسيم تتعلق بالمنصة الوطنية لتسيير مخاطر الكوارث والحد منها إضافة إلى الأزمات الإنسانية في موريتانيا

2.5 آليات التنفيذ

1.2.5الإطار المؤسسي

1.1.2.5التوجيه السياسي

على المستوى السياسي، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها (الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة) تندرج في الإطارات المؤسسية الوطنية الموجودة سابقا التي تشكل أساسا للميكانيزمات التنسيق الخاص بالحكومة في مجال متابعة المسائل البيئية .
والدولة الموريتانية هي رب العمل وذلك من خلا ل المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بوصفه هيئة مشتركة (متكافئة التمثيل) تعمل تحت وصاية الوزير الأول وتتمتع بسلطة وطنية بيئية بمثابة جمعية عامة في حين أن الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة توجه اللجنة الفنية للبيئة بوصفها الهيئة الفنية العملياتية
ويشكل المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الإطار الأول للتوجيه والتشاور المتعدد القطاعات والشركاء ، وهو يتمتع بشرعية سياسية ومؤسسية وقانونية وتنظيمية (مرسوم 2012).
ويبدي مجلس البيئة والتنمية المستدامة رأيه بشأن برامج العمل وتقارير التنفيذ المحالة إليه من طرف هيئته الفنية وبالتالي هو الذي يصدر التوجيهات الضرورية لتسيير فعال للبيئة والتنمية المستدامة . ويضم المجلس كل الوزارات المكلفة بمهام ذات صلة بالبيئة والتنمية المستدامة وممثلي منتديات المجتمع المدني وأرباب العمل.
ومصدر موارد المجلس هي الدولة (مخصصات) وصندوق التدخل البيئي ومساهمات الشركاء في التنمية. ويجب على وزارة المالية ووزارة البيئة والتنمية المستدامة التدخل بصفة مشتركة وعلى أعلى المستويات من أجل تفعيل هذه المؤسسات (مؤسسات صنع القرار) الموريتانية .
ويعتبر رئيس المجموعة الموضوعاتية للبيئة والتنمية المستدامة واجهة بين المجلس والشركاء الفنيين والماليين لموريتانيا فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

2.1.2.5 التوجيه العملياتي

الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة هي المنسق الأول لتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على المستوى الوطني . ويترأس الأمانة الوزير المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة يضمن تنظيم الاجتماعات ومتابعات القرارات والتوصيات. وللقيام بعملها على الوجه الأكمل تعتمد الأمانة العامة على الشركاء الماليين والفنيين بالقطاع لتقديم المساعدة والاستشارة .
وبالنسبة للجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة فإنها تتولى عملية اليقظة الفنية وتنفيذ الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة اعتمادا على مختلف محطاتها التشاورية بين القطاعات وفرق عملها الفنيين متعددي القطاعات والفاعلين الذين يشكلون إطارا دائما للتشاور في مجال التنظيم والمتابعة الفنية والتنفيذ وتعتبر المحطات وفرق العمل ممثلين قطاعيين للمواضيع البيئية (المحطات القطاعية حول موضوع خاص (مثال : إدماج التغيرات المناخية أو تسيير المواد الكيميائية ...) أو ممثلين لولاية أو منطقة جغرافية محددة (مثال المجلس الساحل)، وسيعملون على توحيد الجهود بين وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوزارات الأخرى (الماء والصرف ، العمران والتهيئة ، النقل ، التنمية الحيوانية ، الزراعة ، المعادن ، الصيد، الطاقة ، الصحة ، اللامركزية ،

...الخ)؛ ويترأس اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة الأمين العام للوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة وتتولى أعمال السكرتاريا إدارة البرمجة أو الإدارة المكلفة بالمتابعة والتقييم وتنفيذ الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة .
وعلى المستوى الجهوي ، فإن المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة هو الذي يتولى العمليات حيث يتولى التشاور والتنسيق من خلال المحطات الجهوية متعددة القطاعات . وتتولى المصلحة الجهوية المكلفة بالبيئة – الادارة الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة في هذه الحالة – عملية السكرتاريا بدعم من المستوى المركزي من وزارتها وخبراء البرامج قيد التنفيذ بالولاية، كما يقدم المجلس الجهوي للبيئة الدعم الضروري للربط بين المستويات الاستراتيجية والعملية ميدانيا؛ كما يقدم كذلك الدعم من خلال جمع المعلومات تزويد نظام المتابعة والتقييم بالبيانات الضرورية لإعداد تقارير اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة ، كما يتأكد من مدى مطابقة ملفات المشاريع المتابعة الجزئية إضافة إلى تزويد الفاعلين المحليين بالمعلومات والبيانات بصفة دائمة.
ويتكون المجلس المذكور من الإدارة الإقليمية والعمد والتجمعات المحلية وممثليها أو الأمناء العاميين للبلديات؛ كما يضم كذلك برلمانيي المقاطعات وممثلي المجتمع المدني والخصوصيين النشطاء في القطاع والبرامج القطاعية على مستوى الولاية . ويترأس المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة الوالي على مستوى كل ولاية .

3.1.2.5 آليات التنفيذ

الآليات التشاركية

يستند تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة إلى مقاربة تشاركية مندمجة ، متعددة القطاعات والنظم البيئية. وسيتم إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع القطاعية سبيلا إلى الأخذ بعين الاعتبار لتعقد النظم البيئية وآثار الأنشطة البشرية والتوجهات المناخية الكبرى .
وتتركز مقاربة التنفيذ أساسا على نهج تشاركي وإشراك الفاعلين البلديين والسكان في المسؤولية ومراكز القرار والبحث عن طرق لتوحيد الجهود وتكاملها بين الأطراف المعنية ويتعلق الأمر بنهج يسعى إلى إنجاز تقارب بين الحيز والموضوع والبحث عن أنجع السبل لإنجاز المهام.
وتولي الوسائط العملية أهمية كبيرة لمشاركة السكان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاجتماعية المهنية كأهداف استراتيجية وآليات تنفيذ. وسيتم إشراك السكان باللجوء إلى الوسائط العملية التشاركية أي الإشراك المنهجي في تنفيذ الأعمال والتدخلات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.
وينبغي على الخطط العملياتية وخطط العمل السنوية للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ، تحديد ميكانيزمات تشاركية إضافة إلى تحسين نهجها الميداني .
ويمكننا القول أن النهج التشاركي للتنفيذ يتمحور حول التشخيص التشاركي وتحديد الأولويات والحاجيات وتوزيع المسؤوليات وإشراك المجموعات في الآليات الجهوية والإقليمية والمحلية الخاصة بعمليات التوجيه والتنسيق والمتابعة .
ويجب إشراك وتمثيل الشباب والنساء ضمن مجموع الآليات التنظيمية وكذلك تنفيذ الاستراتيجية ميدانيا.

عملية التخطيط

سيتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة عبر خطة عملها المتكونة من خطط عمل وزارة البيئة السنوية ومختلف الأطراف المعنية . وتعتبر الخطة السنوية أداة عملياتية للتنفيذ السنوي .
ويمكن اعتماد برمجة كل سنتين ان كانت أسهل تطبيقا وأكثر ملاءمة . والخطط العملية السنوية هي انتاج نهج تخطيطي بين كل الفاعلين والأطراف المعنية بالتنفيذ وخاصة الإدارات ، المنظمات المجتمع المدني الشركاء الفنيين والماليين إضافة إلى القطاع الخاص ومن شأن البرمجة التشاورية تسهيل وتنفيذ وتجنب التكرار والاستفادة من الموارد وتحسين الوسائل وتعزيز التعاون والتحالفات .

التنظيم التنفيذي :

يعتمد مخطط التنفيذ على أدوار ومسؤوليات المؤسسات وذلك حسب مهامها ومزاياها النسبية. إن الطابع المتعدد الأبعاد للاستراتيجية يتطلب مخطط تنفيذ يحترم التنظيم المؤسسي.

القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الأخرى تساهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة طبقا للأهداف ومجالات التدخل المبرمجة كما أنها تقوم بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي تهمها طبقا لمهامها .
وتلعب البلديات دورا مهما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وذلك طبقا لصلاحياتها في مجال تسيير المجال البلدي ، اذ عليها إدماج وترجمة محاور الاستراتيجيات الى خطط تنموية بلدية والسهر على احترام النظم والمعايير البيئية خلال تسيير مجالاتها إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار للجوانب البيئية والتنمية المستدامة خلال تنفيذ مشاريع البلدية وكذلك إدارة الجوانب البيئية وتسيير القمامات .
تقويم منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والمنظمات الاجتماعية المهنية لمواكبة وزارة البيئة والتنمية المستدامة والقطاعات والوزارات الأخرى في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة كما ستساهم كذلك في عملية تصور وتنفيذ تدخلات الحماية طبقا للاستراتيجية وبشراكة مع الإدارات العمومية ، كما تتعاون مع الوزارات الأخرى والمؤسسات العمومية على جميع المستويات وتلعب هذه المنظمات دورا أساسيا في التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية والإعلام والتهذيب وتحسين الأسر والتجمعات حول المسائل البيئية والتنمية المستدامة . ويعتبر عمل منظمات المجتمع المدني كشبكات تهتم بمواضيع البيئة والتنمية المستدامة مما سيعطي ذلك بعدا وطنيا أو جهويا أو محليا في مجال تنفيذ العمل الميداني وتنسيق التدخلات .

القطاع الخاص:
له مساهمة كبيرة من خلال تعهداته الطوعية المتعلقة بالبيئة (خاصة قطاع النفط والغاز)واشراكه في نفوذ؟؟؟ الشراكة العمومية الخصوصية .

2.2.5 ميكانيزمات تمويل التنفيذ

تشكل مواضيع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة أهم الأنشطة والإعمال الدائمة والمتكررة على المدى الطويل لتحقيق تنمية مستدامة للبلد ، وهي كلها تشكل أولوية بالنسبة لخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وترجمة عملياته للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2021.
وتقدر الميزانية الضرورية بمبلغ قدره 15575 مليون أوقية على مستوى وزارة البيئة والتنمية المستدامة علاوة على ميزانية الوكالة الوطنية للسور الأخضر المقدرة ب 39,768 مليار اوقية المدمجة في خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التابعة لوزارة البيئة . وعلى هذه الوكالة العمل على تعبئة جل مواردها بوسائلها الخاصة ،
إن عملية تنفيذ وتمويل خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة تعني الجميع وتتطلب مساهمة كل الأطراف المعنية؛ ونظرا للطابع العرضاني للبيئة والتنمية المستدامة وتغيرات المناطق المناخية التي تشمل كل القطاعات – بالتفاوت طبعا – فإن تنفيذ برنامج عدة وزارات أخرى مرتبط بصفة مباشرة بخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ويساهم جزئيا في تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة. لكن الطابع العرضاني للبعد البيئي يحول دون تحديد جزء الميزانية المخصص للبعد البيئي للتنمية المستدامة والتغيرات المناخية ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للوزارات الأخرى.
وهناك 34 مشروعا ذات أولوية تم تحديدها في كل القطاعات وفي إطار إعداد المساهمات المتوقعة والمحددة على المستوى الوطني ضمن اتفاق المناخ) 2015 و ادراجها في البرمجة القطاعية للوزارات المعنية في أفق 2021. والمبلغ الإجمالي لهذه المشاريع هو 9,02 مليار دولار أمريكي بالنسبة لأعمال التخفيف من الآثار (أفق 2030) و 9,37 مليار دولار أمريكي للتكييف في أفق 2030. وهذه المبالغ مدرجة في ميزانيات الوزارات القطاعية.
والجدول التالي يعطي لمحة عن التمويلات (الوحدة: مليار أوقية) المسجلة لدى الوزارات التي تساهم مباشرة في تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2021 مع استثناء وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

الجدول 1 : التمويلات البيئية للقطاعات الوزارية الأخرى

الوزارة	المحاور الموضوعاتية خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	ميزانية مؤكدة بالمليارات	ميزانية قيد البحث بالمليارات	الميزانية الاجمالية بالمليارات	الملاحظات
وزارة الزراعة (الزراعة)	تسيير الموارد الطبيعية	76	116	192	تقريبا كل البرامج لها علاقة مباشرة بخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
وزارة البيطرة	تسيير الموارد الطبيعية	49	73	122	تقريبا كل البرامج قيد التنفيذ لها علاقة مباشرة مع الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
وزارة الصيد والاقتصاد البحري (الصيد)	الصيد القاري الصيد البحري	30	466	496	كثيرا من النفقات تتعلق ببني تحتية لها علاقة ضئيلة بالخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ؛ الصيد لا يتمتع بميزانية مؤكدة إلا أنه يمكنه الاعتماد جزئيا على مشاريع شبه إقليمية (PGIRE ، منظمة استثمار نهر السنغال، PRADO)
وزارة النفط والطاقة والمعادن – المعادن – المحروقات	تعزيز متابعة المواقع	0,97	1,65	2,62	مكونة مؤسسية فقط . الهيئات المستقلة والقطاع الخاص لم تؤخذ بعين الاعتبار
وزارة النفط والطاقة والمعادن – الطاقة	الطاقات المتجددة الخدمات الأساسية (الكهرباء ...)	260	153	413	تقريبا كل البرامج قيد التنفيذ او التخطيط لها علاقة مباشرة بالخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
الصناعة	سن ضوابط بيئية	0	7	7	التوقعات البيئية شبه منعدمة في البرمجة
وزارة الاسكان والعمران والتهيئة الترابية – البنايات – العمران	التنمية العمرانية البنايات العمومية، التجهيزات والمساكن الاجتماعية	18,3	133,2	151,5	التوقعات البيئية شبه منعدمة في البرمجة
التجهيز والنقل	سن ضوابط بيئية للنقل وأنظمة الطرق الحضرية والريفية	296	898	1.194	التوقعات البيئية شبه منعدمة في البرمجة خارج (EIE)
وزارة المياه والصرف الصحي (المياه + الصرف والصرف الصحي)	المياه والصرف الصحي	135	215	350	التخطيط كله له علاقة مباشرة بالخطة الوطنية للبيئية والتنمية المستدامة

وزارة الداخلية واللامركزية (اللامركزية)	عرضاني : تعزيز قدرات ومسؤوليات الفاعلين المحليين التخطيط / المتابعة المحلية ...	7	79	88	ارتباط مباشر بالخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي – الاستصلاح الترابي	عرضانية: التخطيط / التشاور/ المتابعة المحلية	0,97	9,4	10,37	ارتباط مباشر بالخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
المجموع		558,94 (873,24)	1.113,05 (2.151,25)	1.671,99 (3.024,49)	

ويمكن الحصول على مساهمات مالية أخرى من الهيئات المستقلة والبلديات الحضرية والصناديق الموجهة للتنمية في الوسط الريفي وكذلك من القطاع الخاص الوطني والدولي والشراكات وبذلك فسيتم تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة بفضل موارد تنموية من مصادر مختلفة :

- ميزانية الدولة المخصصة للتسيير والاستثمار حسب خطط العمل والبرامج الخاصة
- الصناديق الوطنية الموجودة : صندوق التدخل من اجل البيئة، صندوق الاستثمار في الوسط الريفي ، الصندوق الإستئماني
- اللجنة البيئية التي تمول الانشطة البيئية عبر تعويضات تدفع من طرف مستغلي المحروقات .
- الدخل المتحصل عليه ذاتيا من طرف المؤسسات المستقلة في مجال البيئة (المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد ، الوكالات ، المكاتب ، ...)
- الصناديق الدولية الجديدة للعملياتية : صندوق البيئة ، تعبئة الموارد للبرامج ذات الأولوية للخدمة والتكيف مع الآثار المناخية
- التمويلات المحلية المتحصل عليها (الضرائب البيئية : تسديد مقابل خدمات النظم البيئية (مبدأ "الملوث هو من يدفع ")
- الاستثمارات الخصوصية في اطار الشراكات العمومية والخصوصية
- برامج ومشاريع الدعم للشركاء الفنيين والماليين
- التعاون غير الحكومي: التوأمات ، التعاون اللامركزي.

وميكانيزمات التمويل الأنسب يتم تحديدها حسب الأعمال الخاصة ونطاقها . وينبغي العمل على ترشيد التكاليف من خلال توحيد جهود البرامج القطاعية متعددة الفاعلين وستساعد المجموعة المواضيعية للبيئة والتنمية المستدامة التابعة للشركاء الفنيين والماليين في تحديد ميكانيزمات التمويل الأنسب وتنسيق المساعدة مع مراعاة أولويات الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة .

3.2.5 المتابعة والمؤشرات

يعتبر نظام متابعة أهداف التنمية المستدامة أعلى مستويات متابعة البيئة والتنمية المستدامة .
وتتطلب متابعة الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأنسب لشتى مواضيع الاستراتيجية الهامة ومن شأن هذه المقاربة أن تعمل على انسجام وترشيد أدوات المتابعة على مستوى البلد .
وقد قامت موريتانيا بتحديد الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ، وهكذا فإنها قامت بتشخيص أولي لكل واحد من أهداف التنمية المستدامة في شهر ديسمبر 2016 (وزارة الاقتصاد والمالية، الوضعية المرجعية لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا ديسمبر 2016). ويشكل تطور البحث وانظمة المعلومات البيئية والمعلومات الاستراتيجية الضرورية لاتخاذ القرارات محورا موضوعاتيا أساسيا للاستراتيجية الوطنية للبيئة وللتنمية المستدامة وأولوية أنشطة خطة عملها . والمعرفة الدقيقة لوضع البيئة و توجهاتها اساسي لقراءة بيانات المؤشرات واتخاذ القرارات الاستراتيجية . لذا ينبغي وضع أدوات تشخيص فعالة ومؤشرات تحليلية لمتابعة البيئة والتلوثات الحضرية ويمكن للوكالة الوطنية للبيئة أن تشكل أرضية لإنشاء مراكز كفاءات تحتاجها وزارة البيئة.
وستواصل مختلف الأطراف والفاعلين أنظمة المتابعة الخاصة بحاجياتهم ومتطلباتهم كما أن المؤسسات أو القطاعات المتخصصة في البحث العلمي ومتابعة وضعية الموارد الطبيعية المعلومات أو البيانات التكميلية الضرورية ذات الصلة بالنظم البيئية .
وستتولى وزارة البيئة والتنمية المستدامة أو هيئة متخصصة جمع المعلومات وتثمينها ونشرها لتسهيل علمية اتخاذ القرارات لفائدة كل الأطراف المعنية . ويتم متابعة أو تثمين المعلومات أو البيانات سنويا في العادة أو حسب الفترة الزمنية المحددة من طرف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للمواضيع المعقدة كوضعية النظم البيئة على سبيل المثال . وستتم دراسة هذه النظم البيئة كل 04 أو 05 سنوات .

والمرفق رقم 3 يقدم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي، تم اختيارها لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة .
ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من المؤشرات التي سبق اعتمادها لمتابعة أهداف التنمية المستدامة والتي كانت موضوع تشاور بين الأطراف المعنية بالدراسة: ووزارة البيئة والفرقة التي تولت توجيه واعداد خطط النمو المتسارع والرفاه المشترك إضافة إلى هذه المؤشرات يمكن تعزيز المؤشرات المرجعية ثم الاتفاق عليها على مستوى وزارة البيئة وقطاعات وزارية أخرى (وزارة النفط والطاقة والمعادن ،MA، ... الخ). وعلى مستوى وزارة البيئة فإن المؤشرات التالية يمكنها أن تشكل مؤشرات جوهرية :
الجدول 2 : تحديد المؤشرات الجوهرية (انظر المرفق 3)

المحاور الاستراتيجية	المؤشرات	أهداف التنمية المستدامة
14	ينبغي توفر كل مشروع استثماري على خطة تسيير بيئية ومجتمعية	1
4	يتمتع الشباب الموريتاني بالولوج إلى تهذيب بيئي قاعدي	1
8,13	نسبة القطاعات التي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في سياساتها	1
16	تخضع كل أقسام القطاع البيئي لقواعد واضحة ملائمة وصارمة	1
16	كل التنظيمات البيئية القطاعية تمت إعادة النظر فيها لتناسقها	1
16	كل المشاريع التنظيمية ذات الطابع البيئي كانت موضوع التشاور والتبادل مع وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1
16	نسبة البلديات ومنظمات المجتمع المدني التي تسير بالفعل مسائل ذات صلة بالبيئة (الموارد الطبيعية ، النقابات ، المتابعة ...)	1,2,3,4
5	نسبة وظائف أصحاب القرار على مستوى المنظمات والهيئات المكلفة بتسيير البيئة التي تتولاها النساء	1,2
15	تثبيت الغطاء النباتي أو تجدده	2
2	تراجع النقص الغذائي في الوسط الريفي من خلال توفير موارد طبيعية	2
1	الفقر في الوسط الريفي في تراجع بفضل التوفر الكبير للموارد الطبيعية	2
15	مساحة المناطق المحمية البرية في موريتانيا ستزيد حسب الخطط المعدة	2
15	التنوع البيئي الحيواني والنباتي الأرضي في تحسن على أساس معايير يمكن التحقق منها	2
14	مساحة المناطق المائية المحمية في موريتانيا ستشهد زيادة حسب الخطط الممنوحة	3
14	مأوى الطيور والأسماك المهاجرة تمت حمايتها من خلال وجود شبكات محميات	3
14	التنوع البيئي الحيواني والنباتي والبحري في تحسن على أساس معايير يمكن التحقق منها	3
13	الأخطار والتهديدات على مستوى المناطق الحساسة خاصة في نواكشوط ، تم الحد منها بصفة ملحوظة	3
12	الصرف الصحي للنفايات الصلبة أصبحت لا تشكل ضررا على المراكز الحضرية	4
11	النمو الحضري أو العمراني يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والولوج إلى الخدمات الأساسية (شبكات المياه ، الكهرباء ، الصرف الصحي) وهو في تحسن	4
12	تراجع استخدام أكياس لبلاستيك	4
11	مختلف المتدخلين للتصدي للكوارث ينسقون جهودهم بصفة وثيقة	4
7	نسبة الطاقة الأحفورية لإنتاج الطاقة الكهربائية واستهلاك الفحم في تراجع	4

3.5. خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2021

تقع مسؤولية تنفيذ خطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على عاتق مختلف المتدخلين على المستوى المحلي والدولي والوطني .
وهناك عدة أنشطة أساسية وأعمال أولوية تتبع لوزارات أخرى ، وتمت الاشارة إليها باللون الرمادي في الجدول. كما أن بعض الوزارات تنفذ برامج تساهم بصفة مباشرة في أنشطة الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ، الشيء الذي يمثل مشكلا وتحديا بالنسبة للتخطيط الميزاني وتنفيذ الخطط الفرعية على مستوى الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة حتى يتم إعداد برامج ملموسة تتعلق بالمواضيع المتبادلة.
والجدول التالي يمثل البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي تم إعداده على ضوء المحاور الأربعة الأساسية والمحاور الموضوعاتية للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة .
ولتنفيذ الخطة علينا إعتاد مقاربة على أساس خطط عمل سنوية تستلزم تعبئة الموارد الضرورية التي تتطلب تعزيز قابلية المشاريع للتمويل من خلال إعدادها الجيد بالتشاور مع جميع الشركاء .

.

المحور الإستراتيجي الأول: الحكامة البيئية المندمجة والمتلائمة مع التحديات

الموضوع	الموضوع الفرعي	الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
1.1. التنسيق / التناسق بين القطاعات والشراكة من أجل التنفيذ الفعال لسياسة البيئة والتنمية المستدامة		- إعادة تنشيط أجهزة التنسيق القائمة (المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، اللجنة الفنية للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة ...)	تطلقه لجنة للتوجيه الاستراتيجي (وزارة البيئة والتنمية المستدامة – و وزارة الاقتصاد و المالية)	Pm
		- تسريع التشاور بين القطاعات من خلال: - وضع فرق خاصة بالموارد الطبيعية، وبالبيئة البحرية والشاطئ، وفرق للتنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين. - تشجيع وقيادة منصات بين-قطاعية وطنية وجهوية، ومنصات موضوعاتية في المجالات البيئية، وضمان عملها من خلال وضع آليات للتمويل المشترك.	الجميع	أنظر الإصلاح المؤسسي
		• إدماج البعد البيئي، بما في ذلك التغير المناخي، مع الاستراتيجيات المؤطرة للسياسات الوطنية (في مجالات الزراعة، الرعي، الاستغلال المنجمي والنفطي، المياه، العمران، النقل ....) عبر: - المساهمة النشطة في وضع السياسات القطاعات، - إبراز المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للموارد الغابوية في التنمية الوطنية لإدماج مشاريع غابوية في بقية القطاعات، - تعزيز الإطار المؤسسي لتنسيق بعد التغير المناخي (خلية تنسيق البرنامج الوطني للتغيرات المناخية)، - قيادة الأنشطة الموجهة ضمن سياسة التغير المناخي بعنوان **CCNUCC** - تنفيذ **CDN** من خلال المالية المناخية ودعم البرمجة القطاعية لأنشطة التغير المناخي.	الجميع	160

		- استكمال المخطط الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية .		
		• إدماج البعد البيئي في مخططات التنمية الجماعية للبلديات.	وزارة البيئة وزارة الداخلية واللامركزية البلديات الشركاء الفنيون و الماليون	
		• تعزيز الانسجام بين البرامج الممولة من طرف الشركاء الفنيين والماليين (البيئة، الحوكمة، اللامركزية، القطاعات الإنتاجية) وخاصة في مجالات **IEC** وتعزيز القدرات.	وزارة البيئة الشركاء الفنيون و الماليون	غير متاح

الموضوع	**الموضوع الفرعي**	**الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021**	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
1. 2. التمويل المستدام والعمل البيئي		• إعداد محاسبة بيئية وأدوات اقتصادية خاصة بالرأسمال الطبيعي والاقتصاد الأخضر التضميني: - تحديد الأليات المبتكرة لحشد الموارد المالية المحلية، - وضع نظام للرسوم البيئية لتغطية التكاليف الخاصة بالأضرار المحتملة (مبدأ الملوث المسدد) - توسيع تعويضات الاقتطاع من الموارد القابلة للنفاد (تسديد خدمات النظم البيئية) - تنويع وبعث الخدمات مدفوعة الثمن للمؤسسات المستقلة (وكالات، مكاتب، ...) في المجال البيئي.	وزارة البيئة وزارة الاقتصاد والمالية الشركاء الفنيون و الماليون	Pm
		• تعزيز جاذبية البرامج والمشاريع البيئية بإدخال معايير لتشجيع ترتيبها ضمن أولويات برامج الاستثمار العمومي للحكومة عبر جماعات الضغط المشتركة (وزارة البيئة والتنمية المستديمة – القطاعات الوزارية)	الجميع	Pm
1. 3. الإعلام، التهذيب والتواصل وتعزيز القدرات		• إدماج التهذيب البيئي في المقررات المدرسية (برامج التهذيب البيئي) • وضع برامج دراسية في مجال الترقية البيئية للتلاميذ والطلاب	وزارة البيئية وزارة التهذيب الوطني الشركاء الفنيون و المليون	
		• تطوير أنشطة اتصالية حول مختلف الموضوعات (المجالات الجديدة للبيئة الرمادية متضمنة الأثر على الصحة وانعكاس التغير المناخي). • تكثيف التحسيس الجماعي ، تأسيس ثقافة المواطنة. • وضع وتنفيذ برنامج طموح للتكوين وإعادة التأهيل لفائدة الأشخاص والفاعلين، بما في ذلك الشرطة	وزارة البيئية وزارة الصحة القطاعات	

		البلدية. • وضع وتنفيذ مخطط طموح لاكتتاب أطر وفنيين في مختلف قطاعات البيئة.	الوزارية الشركاء الفنيون و الماليون	190
		• تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للأجهزة الوطنية والمحلية في مجالات التخطيط والتمويل والتسيير البيئي، بما في ذلك التلوث والمراقبة وتنفيذ معايير التكيف مع التغير المناخي: - وطنيا: وزارة البيئة و التنمية المستدامة: تعزيز القدرات (التصور، الإدارة، المتابعة، اللوازم، تجديد الأجسام ....) - جهويا / محليا: دعم المندوبيات الجهوية لوزارة البيئة و التنمية المستدامة ، والفاعلين الجهويين والمحليين (على الصعيد المؤسسي ومن ناحية اللوازم من أجل تطبيق النصوص ومتابعة مخططات التسيير البيئي المعمول بها) - دعم أنشطة المواكبة الجماعية ووسائل البلديات (التعويضات المرتبطة بإعفاءات الفاعلين الاقتصاديين). - تعزيز القدرات عبر اكتتاب المزيد من ذوي التخصصات البيئية أو تكوين الكادر البشري لوزارة التجهيز والنقل. • التكوين وإعادة التأهيل الملائم للكادر البشري بـو ب ت م. • وضع وتنفيذ مخطط طموح لاكتتاب أطر وفنيين في مختلف قطاعات البيئة.	الجميع	
1. 3. التنظيم / الإصلاح المؤسسي		• شرح وتعميم أدوار ومهام كل من و ب ت م وبقية الوزارات والفاعلين	وزارة البيئة	Pm
		• اعتماد وتنفيذ إصلاح يضمن رفع فعالية الأجهزة المؤسسية لـ و ب ت م عبر: - تشجيع تفويض المهام وتفعيلها من قبل المؤسسات المستقلة والقطاع الخاص. - اعتماد واحدة أو أكثر من وكالات أو مكاتب البيئة كذراع تنفيذي لـ و ب ت م، بدءا بدراسة الجدوى لمختلف الخيارات.	وزارة البيئة وزارة الاقتصاد و المالية	80
		• إشراك فعلي للمجتمع المدني والبلديات والقطاع الخاص في عملية صنع القرار من خلال: - اعتماد نهج لتمكين المنظمات القاعدية والمنظمات السوسيو-مهنية - لا مركزة الأنشطة والقرارات - وضع خطط الإدارة البيئية على مستوى البلديات مع المنظمات / الهيئات ذات الصلة - تثمين دور المجتمع المدني في جميع مراحل عملية الإدارة البيئية.	وزارة البيئة وزارة الداخلية واللامركزية البلديات الشركاء الفنيون و الماليون	أنظر: التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية.
		• تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي، إشراك المرأة في صنع القرار على مستوى عال (المنظمات الجماعية للإدارة المحلية للموارد الطبيعية، البلديات، المجلس الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، الوزارات ...)	الجميع	Pm

1. 5. إدارة المعرفة (البحث، نظم المعلومات البيئية، المراقبة) لاتخاذ القرارات.	المراقبة البيئية	• إنشاء وتحديد مركز للبحث والمراقبة حول الموارد الطبيعية على مستوى و ب ت م (يمكنه أن يلعب دور المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد بالنسبة للبيئة والموارد البحرية)، وكذلك تعزيز مراقبة الموارد الطبيعية الأرضية من أجل: - تشجيع البحث والشراكة العلمية لمراقبة الموارد الطبيعية (بناء وتأويل المعطيات في إطار نظام للمعلومات البيئية SIE)، - إجراء البحث لتجديد الأنواع المهددة بالانقراض، - حصر الأنواع الحيوانية والنباتية، - تثمين / وتحليل وتعميم المعطيات البيئية بين مختلف الفاعلين. • وضع مختبر لمراقبة ومتابعة جودة البيئة (تلوث الماء والتربة والهواء). • وضع لجان محلية لمتابعة وتقييم المشاريع والأعمال التي يتعين تنفيذها. • تثمين المعارف التقليدية المحلية، خاصة تلك الخاصة بالرعاة الرحل.	الجميع	155
	الإعلام والاتصال البيئي	• إنشاء وتفعيل نظام للمعلومات البيئية: - تفعيل قاعدة بيانات و ب ت م - وضع آلية مبسطة لتبادل المعطيات بين و ب ت م مع بقية الوزارات (البيطرة، الزراعة، الصيد والطاقة ...) على أساس احتياجات تلك الوزارات (على سبيل المثال: المراقبة البيئية، دراسات الأثر البيئي ...) - تنظيم نشر وتبادل المعلومات البيئية على الموقع الإلكتروني لـ و ب ت م (المعلومات التي توفرها مختلف القطاعات، لاسيما طب الشغل) - تنظيم نشر وتبادل المعلومات البيئية على قاعدة بيانات و ب ت م (المعلومات التي توفرها مختلف القطاعات).	الجميع	130

الموضوع	**الموضوع الفرعي**	**الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021**	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
1.6الإطار التنظيمي المعياري والرقابة	**عام**	العمل على اتساق الترسانة القانونية ومواءمتها، وتعزيز الإطار التنظيمي ومواءمته إضفاء الطابع المؤسسي على التقييمات البيئية الإستراتيجية الدورية في كل قطاع	وزارة البيئة الشركاء الفنيون و الماليون وزارة البيئة	

		إعادة النظر في القانون الإطاري بشأن البيئة	وزارة البيئة وزارة الاقتصاد و المالية الشركاء الفنيون و الماليون	
	الالتزامات الدولية	تعزيز الإسقاط الوطني للاتفاقيات الدولية	وزارة البيئة وزارة الاقتصاد و المالية الشركاء الفنيون و الماليون	
	الإطار المعياري والتنظيمي	تعزيز، تنظيم وتوحيد المعايير البيئية	وزارة النفط و الطاقة و المعادن وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة الزراعة، ، وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي الشركاء الماليون و الفنيون	**100**
	الرقابة البيئية	• تعزيز الرقابة البيئية (رقابة تطبيق التشريعات المعمول بها: مدونة المعادن، مدونة البيئة، قانون التلوث البحري، تنظيم التعدين الحرفي، خطط الإدارة البيئية، إلزام الشركات باحترام التشريعات المعمول بها ودراسة الأثر البيئي، وخطة التسيير البيئي والاجتماعي).	وزارة البيئة (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة الصناعة وزارة النفط و الطاقة و المعادن ...)	
		• إعداد قاعدة بيانات إلكترونية حول دراسات الأثر البيئي ومراقبة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية.	الوزارات المعنية	

المجموع الفرعي		**815**

المحور الإستراتيجي الثاني: التسيير المندمج والمستديم للموارد الطبيعية والتنوع الحيوى الأرضي (البيئة الخضراء)

الموضوع	الموضوع الفرعي	الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
2 . 1. الإدارة والتثمين المستديم للموارد الطبيعية الأرضية (الماء، التربة، الأحياء الحيوانية والنباتية) مع إدماج بعد التغير المناخي.	مكافحة التصحر، وتعزيز صمود الأنظمة الزراعية – الرعوية	• استعادة المراعي الطبيعية (حماية وإدارة المراعي ونقاط الماء)، وتعزيز أنظمة تنقل المواشي (للرعي) وحماية المراعي من حرائق الغابات. • تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر: - استصلاح وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة من خلال الشروع في أعمال CES/DRS - دعم وتعزيز استصلاح وإدارة البيئات الحيوية الصغرى من طرف السكان المحليين -حماية المدن والقرى ومنشآت البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية من زحف الرمال من خلال تنفيذ برنامج هام لتثبيت الكثبان الرملية وإعادة التشجير باستخدام الأنواع النباتية الملائمة للبيئة المحلية -تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسور الأخضر الكبير وخطة عملها •تعزيز قدرة السكان الأكثر هشاشة على مواجهة آثار التغير المناخي (الزراعة والرعي) •ترقية الانشطة المدرة للدخل التي تشجع على حماية الموارد الطبيعية والمنتجات المحلية (أشجار القتاد (الصمغ العربي) والعناب والمنتجات المحلية التي تستخدم أخشابا خاصة، ...إلخ) •تنفيذ إستراتيجية تنمية القطاع الريفي (SDSR)	وزارة البيئة وزارة البيطرة وزارة الزراعة وزارة لاقتصاد و المالية الشركاء الفنيون و الماليون وكالة الوطنية للسور الاخضر	4000
		• تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في الوسط الريفي ضمن المخطط الوطني للتكيف مع التغير المناخي بعد المصادقة عليه.	وزارة البيئة وزارة الزراعة، وزارة البيطرة وزارة المياه والصرف الصحي وزارة الاقتصاد و المالية	

			وكالة الوطنية للسور الاخضر	
	إدارة الموارد المائية	• وضع استراتيجية للإدارة المستدامة والمتكاملة للمجاري والأحواض المائية	وزارة البيئة وزارة المياه والصرف الصحي	
		• تعزيز تقنيات التحكم في المياه السطحية والمياه الجوفية (استكشافات طبقات المياه الجوفية، وبناء السدود، وتهيئة أحواض المياه الصغيرة، والسدود، والحواجز)	وزارة البيئة وزارة الزراعة، وزارة البيطرة وزارة المياه والصرف الصحي	
		• تعزيز إعادة التأهيل والإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الرطبة، وقدرتها على مجابهة آثار التغير المناخي (تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة)	وزارة البيئة وزارة الزراعة، وزارة المياه والصرف الصحي وزارة الصيد والاقتصاد البحري	ضمن ميزانية المحور 1.2
	الموارد الخشبية والطاقة – الخشبية	• إعداد مشاريع وبرامج للغابات وإعادة التشجير مع مراعاة التغير المناخي، وإعادة التشجير بالأنواع الغابوية متعددة القيمة	وزارة البيئة	600
		• ترقية الطاقة المنزلية من أجل الحد من الضغط على موارد الأخشاب: الغاز الحيوي، وتثمين نباتات التيفا، الأفران المحسنة، والطاقات المتجددة، وتعزيز الإمدادات المحلية من غاز البوتان وزراعة الأنواع النباتية ذات الاستخدام الطاقي سريعة النمو)	وزارة البيئة وزارة النفط و الطاقة و المعادن	
		تعزيز الإدارة المسؤولة للموارد السمكية وتنفيذ برنامج طموح لتنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك على المستوى المحلي وفي إطار منظمة استثمار نهر السنغال	وزارة البيئة وزارة الاسكان وزارة الصيد والاقتصاد البحري وزارة الزراعة	
	العمالة الريفية والدخل	• تعزيز الأنشطة المدرة للدخل فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للبيئة لتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية	الجميع	
		• التشجيع على تثمين المواد الغابوية غير الخشبية، وخاصة المنتجات ذات القيمة التجارية والغذائية والطبية	وزارة البيئة	

	(خاصة لصالح التجمعات النسوية)	• تشجيع الزراعة الحراجية وتثمين المنتجات الحيوانية الثانوية	وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة البيطرة	

الموضوع	الموضوع الفرعي	الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
2 . 2. التسيير المحلي، اللامركزي والتشاوري للموارد الطبيعية	**التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية**	• تعزيز وتوسيع نطاق مقاربة التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية وترقية / تعميم منظمات المجتمع المحلي المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية (إنشاء المنظمات ودعمها التقني وبناء قدرات الأطراف المعنية (المندوبية الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، المصالح اللامركزية، العمد، منظمات المجتمع المحلي)) • نقل سلطة تسيير الموارد الطبيعية إلى المستخدمين مقابل دفتر التزامات محددة سلفا	وزارة البيئة وزارة الداخلية واللامركزية، وزارة الزراعة، وزارة البيطرة	150
	آليات التنسيق المحلية	• إنشاء / ترقية أقطاب التنمية الجماعية • ترقية / تعزيز التنسيق بين مصالح و ب ت م والبلديات	وزارة البيئة وزارة الداخلية واللامركزية، وزارة المياه والصرف الصحي، وزارة الزراعة، وزارة البيطرة	
2 . 3. حماية وتحسين التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي	المناطق المحمية وحماية الموارد النباتية والحياة البرية	• تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي: -زيادة المحميات البرية وضمان حماية الموارد النباتية والحياة البرية -استزراع المصايد بالأنواع المهددة بالانقراض ·تنفيذ برنامج لحفظ المنطقة الجيولوجية المحمية بكلب الريشات بالتعاون مع الوزارة المسؤولة عن الثقافة والسياحة، وبالاشتراك مع مختلف الشركاء الفنيين والماليين ·ترقية السياحة البيئية ·مراقبة الأسلحة الفردية والاتجار عبر الحدود بالموارد الخشبية.	وزارة الثقافة، وزارة السياحة	**550**
	إعادة تأهيل	• تجديد البيئة الطبيعية عن طريق البذر الجوي للأراضي المتدهورة:		مدمج في ميزانية

	النظم البيئية المتدهورة	10 000 هكتار سنويا • إعادة التشجير / تشجير الغابات المصنفة لأغراض اعادة التاهيل		المحور 2.1
المجموع الفرعي				5300

المحور الإستراتيجي الثالث: التسيير المستدام للبيئة البحرية والشاطئية (البيئة الزرقاء)

الموضوع	**الموضوع الفرعي**	**الأنشطة الرئيسية والأعمال ذات الأولوية في أفق 2021**	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
3. 1. تنظيم الاستخدامات والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والمناطق البحرية مع مراعاة بعد التغير المناخي	التنظيم	وضع معايير بيئية للشاطئ	الجميع	Pm
		وضع أداة لدعم اتخاذ القرار (المرصد الساحلي، ونظام للمتابعة والتقييم) من أجل الإدارة التكيفية، ذات الاستقلالية اللازمة والموارد المناسبة والدائمة	الجميع	جزء من استراتيجية المحميات البحرية
	التنمية الحضرية والولوج إلى الخدمات الأساسية	وضع وتنفيذ خطط التهيئة الحضرية والصرف الصحي (الولوج إلى الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها، وتنظيم حركة المرور على الطرق واستخدام الأراضي)	وزارة البيئة وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، وزارة التجهيز والنقل، وزارة المياه والصرف الصحي، وزارة البترول الطاقة والمعادن ، البلديات	Pm

	الصيد	التسيير والتثمين المستدام للصيد البحري والشعب المتصلة به (أنشطة الموانئ والنقل البحري والنقل البري) من خلال دمج بعد التغير المناخي	وزارة البيئة وزارة الصيد والاقتصاد البحري	غير متاح
	حماية المناطق البحرية والساحلية	• التنفيذ المتفق عليه للاستراتيجية الوطنية لإدارة المناطق البحرية المحمية والمناطق ذات الأهمية الحيوية • الإدارة الفعالة للمناطق المحمية البحرية والساحلية (الحظيرة الوطنية لحوض آركين، والحظيرة الوطنية لجاولينغ)، وإنشاء شبكة المناطق المحمية • دعم إدماج استراتيجية حماية البيئة والتنمية المستدامة في استراتيجيات الاستغلال النفطي والمعدني • تنفيذ مخطط بوليمار POLMAR ،	وزارة البيئة **وزارة** الصيد والاقتصاد البحري، وزارة البترول الطاقة والمعادن، ،	3800

3. 2. التسيير المتفق عليه والتنسيق الفعال بين جميع الفاعلين (المناطق البحرية المحمية، المناطق المحمية الساحلية، الصيد البحري، النقل البحري والبري، المحروقات، المعادن، المدن، ...)		• تعزيز وتوسيع وتنشيط مجلس الساحل • التحيين والتنفيذ المنسق لمخطط تهيئة الساحل • ترقية البرامج والشراكات الشاملة والمتعددة القطاعات	الجميع	Pm
3-3 إصلاح النظم الإيكولوجية التي توفر الحماية ضد التعرية الساحلية		• الحفاظ على المناطق المعرضة للتعرية (الرأس الأبيض حتى خليج النجمة)، والتصنيف كمناطق بحرية محمية • إنتاج النباتات اعادة تاهيل الأحزمة النباتية لتعزيز الكثبان الرملية الساحلية	الجميع	تمثل جزء من استراتيجية المناطق البحرية المحمية أنظر المحور الثاني

3. 4. حماية وصون خط الساحل (خصوصا نواكشوط) ضد آثار التغير المناخي		تثبيت الشريط الساحلي	وزارة البيئة وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	4000
		• تعزيز حماية المناطق القابلة للغمر: - سد الثغرات التي تم تحديدها ورفع طول المناطق المنخفضة من الكثبان الساحلي - تعزيز حماية البنية التحتية (سوق الأسماك، الموانئ)، - استقرار الشاطئ الساحلي (سلالم التخفيف من الصدمات المرتبطة بالأمواج، وتدعيم المناطق المعرضة لتذبذب المد والجزر)، - إنشاء مرصد الساحل لرقابة خط الساحل على وجه الخصوص،	وزارة البيئة وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	
		• حماية المدن والقرى والبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية من زحف الرمال والغمر البحري		
المجموع الفرعي				**7800**

المحور الاستراتيجي 4 : تعزيز الوقاية وتسيير التلوث والتهديدات ذات الصلة بأنشطة البيئة (البيئة "الرمادية")

المواضيع	المواضيع الفرعية	أهم الأنشطة والأعمال ذات الأولية في أفق 2021	الأطراف المشاركة	ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة بملايين الأوقية
4.1 تسيير النفايات والتلوث	تسيير النفايات	• اشراك التجمعات في المسؤولية وتطوير نظم للتخلص من النفايات على مستوى البلديات	وزارة البيئة البلديات	400
		• تطوير شعب لتدوير وتثمين النفايات (فرز الزجاج ولبلاستيك والمعادن ؛ إن شاء ودعم أنشطة مدرة للدخل لصالح النساء والشباب)	وزارة البيئة البلديات	600
		• اعتماد خطط لتسيير النفايات الطبية على مستوى المؤسسات الطبية	وزارة البيئة وزارة الصحة	
		• وضع آليات لتسهيل جمع الزيوت المستخدمة خاصة على مستوى الموانئ	وزارة البيئة وزارة الصيد والاقتصاد البحري	N/A
	الصرف الصحي	• إعداد دراسات متعلقة بالصرف الصحي على مستوى أهم مدن البلد • . انجاز شبكات صرف صحي ، مياه الآسنة ومياه الأمطار على مستوى كبريات المدن (انواكشوط – انواذيبو)،	وزارة البيئة وزارة المياه والصرف الصحي البلديات	N/A
	التنمية الحضرية والولوج إلى الخدمات الأساسية	• تطوير وتنفيذ خطط تهيئة العمران ، • تطوير التنمية والولوج إلى الخدمات الأساسية (الربط بشبكة الكهرباء والصرف الصحي ... الخ)	وزارة البيئة وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي وزارة التجهيز والنقل وزارة المياه والصرف الصحي وزارة النفط و الطاقة و المعادن البلديات	pm
		• مواصلة تشجير الساحات الخضراء والطرق في الوسط الحضري لمختلف ولايات الوطن	وزارة البيئة وزارة والإسكان والعمران	أنظر المحور 2 التشجير

			والاستصلاح الترابي البلديات	
	البنى التحتية	• تحسين وضع التجهيزات ووضع سياسة لصيانة البنى التحتية والتجهيزات	كل الأطراف	N/A
	تسيير المواد الكيميائية	• انشاء لجنة وطنية لتسيير المواد الكيميائية • إعداد خطط تسيير للمواد الكيميائية • القضاء على المواد غير المستخدمة	وزارة البيئة وزارة التنمية الزراعة وزارة النفط و الطاقة و المعادن	100
4.2 الحد من الانبعاثات والتلوث	الطاقات المتجددة	• تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية) في الوسط الريفي والحضري • إعداد وتنفيذ برنامج بديل عن استخدامات النفط بتكنولوجيات نظيفة (الكهرباء ، الشمس ...) في ضخ مياه الري	وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة النفط و الطاقة و المعادن	PM
	القطاعات الاستخراجية (المعادن ، النفط الغاز)	• تنظيم الأنشطة الحرفية في مجال التعدين (استخراج الذهب المقالع...) • وضع آلية الإستعادة وتدوير الزأبق المستخدم في عمليات استخدام الذهب • تعزيز اجراءات الوقاية من المخاطر ذات الصلة باستغلال المناجم (تصون الرئة ، مخاطر الغبار والنفايات السائلة) • تعزيز متابعة انشطة شركات التعدين	وزارة البيئة وزارة النفط و الطاقة و المعادن	100
	النقل	• إنشاء مركز مستقل للمعاينة الفنية وتخفيف زحمة السيارات في المراكز الحضرية الكبيرة (بنى تحتية أكثر ملائمة ، محولات ، ممرات للأشخاص في وسط المدن)	وزارة البيئة وزارة التجهيز والنقل	N/A
	تلوث الهواء	• إنشاء مختبر للتحليل ومراقبة جودة الهواء في انواكشوط ، إعداد دراسات لمتابعة جودة الهواء في كبريات المدن (انواكشوط ، كيهيدي ، كيفه)	وزارة البيئة وزارة التجهيز والنقل البلديات وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	460
	الصناعات	• التكيف / تعزيز قدرات معالجة المياه الآسنة الصادرة من مصانع الدقيق والدباغة • تحسين الأخذ بعين الإعتبار لمخاطر الشغل (الآثار على الصحة) •	وزارة البيئة وزارة الصيد والاقتصاد البحري وزارة الصناعة والمعادن وزارة الصحة	N/A

4.3 الحد من مخاطر الكوارث				
	الوقاية من الكوارث التقنية والطبيعية	• الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (تعزيز نظم المراقبة والانذار المبكر وضع آلية عملية (منصة وطنية لتسيير مخاطر الكوارث)) • مراجعة دور الأمن المدني وتعزيز وسائل تدخله . • وضع آلية عملية لتسيير مخاطر الكوارث (خطط ، الطوارئ ، العملية نظام الإنذار المبكر ...الخ) • إعتماد مشاريع مراسيم تتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير المخاطر والكوارث والأزمات الإنسانية ، واللجنة الوزارية لتسيير الأزمات الكبري، المنصة الوطنية لتسيير المخاطر والكوارث والحد من مخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية في موريتانيا	وزارة البيئة وزارة النفط الطاقة و المعادن الحماية المدنية الصناعات	N/A
المجموع الفرعي				1660
الميزانية العامة				15575

ملاحظة :

Pm : التدخلات التي لا تتوفر عنها بيانات تمكن من اجراء تقييم مالي دقيق

A/N : التدخلات أو الأعمال التي لم توكل إلى جهة معينة والتي يتطلب تنفيذها عملية تشاور موسع وتوحيد جهود القطاعات

المرفق 1 خارطة طريق إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

المراحل	العناصر	التخطيط
المرحلة التمهيدية	• إعداد الشروط المرجعية لإعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	مارس 2017
	• تعيين لجنة توجيه واكتتاب استشاريين	مارس – ابريل 2017
المرحلة 1: انطلاق العملية	الإعلان عن الشروط المرجعية واكتتاب استشاريين	مارس - ابريل 2017
	اجتماع الانطلاقة بحضور الاستشاريين (الوطنيين والدوليين)	10 ابريل 2017
المرحلة 2: الدراسات والتشاورات	دراسة الوثائق المتوفرة	ابريل 2017
	الورشة الوطنية للانطلاقة على مستوى انواكشوط	19 ابريل 2017
	اجتماعات ومقابلات مع الأطراف المعنية وكل الفاعلين	ابريل - مايو 2017
	• تنظيم ثلاث ورشات جهوية للتشاور مع الأطراف المعنية على المستوى المحلى : (المنتخبين البرلمانيين ، العمد والمستشارين البلديين)، ممثلي القطاع الخاص ، شبكات الشباب والنساء ، ممثلي المجتمع المدني والشركاء في التنمية .	10 مايو 2017 18 مايو 2017 26مايو 2017
المرحلة 3 : تحليل المعلومات	• اعداد مقترح هيكلة وأهم عناصر الاستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة عملها واجتماع عرض للجنة التوجيهية	14 يونيو 2017
	• ارسال تعليقات أعضاء اللجنة التوجيهية	19 يونيو 2017
	• إعداد مخطط أولى للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها وإرسالهما إلى وزارة البيئة والتنمية المستدامة للنظر فيهما	20 – 27 يونيو 2017
	• ارسال تعليقات وزارة البيئة والتنمية المستدامة وإعداد التقرير المؤقت المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها الوطنية	05 يوليو 2017
المرحلة 4 المراجعة و المصادقة الفنية	• ورشة وطنية لتقديم الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	07 يوليو 2017
المرحلة 5 : التوطيد	• توطيد وإعداد الوثيقة النهائية للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها الوطنية	يوليو 2017

المرفق 2 : وضعية تنفيذ الاتفاقيات الدولية حول البيئة

الاتفاقات	تاريخ المصادقة		أهم الأنشطة المنفذة	المؤسسات	ملاحظات (العوائق والفرص)
إطار الأمم المتحدة للتغيرات المناخية	الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية 1992	1994	المساهمة المتوقعة والمحددة على المستوى الوطني (2015) تقديم مقترح بتمويل 11 مشروعا للتنمية مع الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات المناخية البيان الوطني الثالث حول التغيرات المناخية (2014)؛ البيان الوطني الرابع حول التغيرات المناخية (قيد الاعداد) عملية تقييم الحاجيات في مجال التكنلوجيا (الدراسة قيد الإعداد) الخطة الوطنية للتكيف التي تم البدء فيها سنة 2015 ولم تحظ بالمتابعة هي الآن موضوع النظر انشاء هيئة أو بنية مؤسسية مدعومة (خلية وطنية ، نقاط ارتكاز وزارية ، اللجان الوزارية) 4 أربع مشاريع مجابهة تم تنفيذها (تعزيز قدرة	وزارة البيئة ، خلية التغيرات المناخية ، نقاط الارتكاز الوزارية	وجود ميكانيسمات تمويل خاصة : – الصندوق الأخضر – ميكانيسم الكربون
	إتفاقية أكيوتو	2005			
	اتفاق قمة باريز 21	2015			

			التجمعات على مجابهة التغيرات المناخية : مشاريع ACCVC ، AMCC/ مشروع التكيف مع التغيرات المناخية في الوسط الريفي (PARSACC , REVIWU) إشراك أوسع في قمم المناخ		
اتفاقية التنوع لبيولوجي	اتفاقية التنوع لبيولوجي 1992	1996	في سنة 2014 تم إعداد المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنوع لبيولوجي وخطة عملها 2011 – 2020 طبقا للاتفاقية المذكورة تنفيذ مشاريع لحماية الأنواع المهددة بالانقراض (عجول البحر ، السلاحف المائية الثديات البحرية الكبيرة ... الخ) 2014 الإعداد والمصادقة على التقرير الوطني الخامس حول التنوع لبيولوجي عدة عمليات للوقاية من الحرائق أعمال المشروع الموريتاني السينيغالي حول التنوع لبيولوجي اجراءات تنظيمية (تحريم الصيد بالشباك في الأعماق الأقل من 20م ، ...الخ) إنشاء (أو دعم) فرق متحركة تحريم الصيد ورقابة المطارات تنفيذ خطة للتهيئة (الأخطبوط)	وزارة البيئة / خلية التنسيق المكلفة بالتنوع لبيولوجي	وجود ميكانيسمات دولية للتمويل بعض التمويلات المحلية (الاعتماد على الميزانيات الخاصة)
	بروتكول cartagena حول السلامة الإحيائية (حول الوقاية من مخاطر التكنلوجيا الحيوية المتعلقة باتفاقية التنوع لبيولوجي)	2005			
	لبروتوكول Nagoya المتعلق بالتنوع لبيولوجي للموارد الوراثية	2015			
	أهداف Aichi	2015			

			جلب نوعيات برية (لمحمية آوليجات الوطنية)		
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994	1996	2013 : الإعداد والمصادقة على المستوى الفني على خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (PANLCD) انسجاما مع الاستراتيجية العشرية ل CNULCD برنامج البذر عن طريق الجو عدة مشاريع بهدف الحماية (الأحزمة الخضراء ، حماية الحراج ، إعادة التشجير) مشاريع تسيير الموارد الطبيعية تهيئة الأحواض السفحية عدة مشاريع وتدخلات لإعادة تشجير	إدارة حماية الطبيعة	تمويلات دولية قليلة وجود ديناميكية جهوية (دول الساحل)
الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة أماكن تعشيش الطيور المائية أو الإتفاقية حول المناطق الرطبة	الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة أماكن تعشيش الطيور المائية أو الإتفاقية حول المناطق الرطبة، 1971	1994	الاعداد و المصادقة علي الاستراتيجية الوطنية للمحافظة علي المناطق الرطبة في موريتانيا (2014) الاعداد و المصادقة الفنية على الاستراتيجية الوطنية لتسير المحميات البحرية و الشاطئية و المناطق ذات لأهمية البيولوجية (2015)	إدارة المحميات و الشاطئ	وجود صندوق خاص بالتنوع لبيولوجي والساحل البحري (محمية حوض آركين)

			إعداد خطة تهيئة الساحل : يجري تحيينها الان عدة عمليات دعم للأحواض الوطنية (محمية حوض آركين ، محمية جاولينك) تدخلات رائدة في المناطق القارية الرطبة (المراجع الجغرافية ، الدراسات الاجتماعية والاقتصادية)		
اتفاق AEWA بشأن حفظ الطيور المائية المهاجرة الأفريقية الأور آسية (AEWA)	اتفاق AEWA المتعلق بحماية الطيور المائية المهاجرة (إفريقيا، آسيا، أوروبا)	2011	اعداد دليل (2013) لتحديد وتعريف بطيور افريقيا الغربية .		
اتفاقية أبيدجان للتعاون في مجال حماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في أفريقيا الغربية والوسطى	اتفاقية أبيدجان للتعاون في مجال حماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في أفريقيا الغربية والوسطى	2011	إعداد خطة التلوث البحري POLMAR .	وزارة البيئة/المستشار القانوني وزارة الصيد والاقتصاد البحري	
اتفاقية حول الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، (CITES)	إتفاقية حول المتاجرة الدولية بأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالإنقراض) 1975	1998	تعزيز الرقابة على الصيد غير المشروع تحريم الأسلحة الفردية	وزارة البيئة/ مكلف بمهمة	التمويلات الدولية قليلة وضعف الديناميكية الجهوية
اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة أو	اتفاقية "بون " حول المحافظة على أنواع الحيوانات المهاجرة البرية ، 1979	1998		وزارة البيئة/ حظيرة جاولينك	

اتفاقية بون (CMS)					
اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (اتفاقية ستوكهولم)	اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (اتفاقية ستوكهولم)2001	2005	القيام بجرد الملوثات العضوية الثابتة POPs القضاء على مخزونات المواد غير المستخدمة تم القيام به وسيقام كذلك بعميلة مماثلة	إدارة التلوث والطوارئ البيئية	بعض التمويلات الدولية (جرد المخزونات POPs ، خطط القضاء على المخزونات) لا توجد تمويلات محلية
اتفاقية بال حول الرقابة على نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والقضاء عليها	اتفاقية "بال" (الرقابة على نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والقضاء عليها)، 1989	1989		إدارة التلوث والطوارئ البيئية	
روتر دام	اتفاقية "روتر دام" حول المبيدات والمواد الكيميائية الصناعية التي تم تحريمها أو الخاضعة لنظام محدد 1998	2005	المركز الوطني لمكافحة الجراد إعداد وثيقة تنظيمية على مستوى دول الساحل لمكافحة التصحر.	إدارة التلوث والطوارئ البيئية	التمويلات الدولية قليلة الديناميكية الجهوية لا تزال ضعيفة
افينا	إتفاقية "أفينا" حول حماية طبقة الآزون 1985	1994	القضاء على CFC تحويل عمل غرف التبريد (شركات الصيد) الخطة الوطنية للتخلص من HFC تعزيز القدرات (التحسيس التكوين)	إدارة الرقابة البيئية	بعض التمويلات الدولية (مكتب الآزون ، خطط لإتلاف) لا توجد تمويلات محلية
	اتفاقية "موريال" (حول المواد التي تفقر طبقة الآزون) ، 1987	1987			
	تعديل Beijing	2014			
مينا مات	اتفاقية ميتاتا حول الزئبق ، 2013	2014	اعداد المصادقة على الاتفاقية	إدارة التلوث والطواره البيئية	عدم وجود ميكانيسمات تمويل خاصة

				بعض الجهود لتنظيم شعبة التنقيب عن الذهب واستغلاله	إمكانية توفير تمويلات محلية (وزارة النفط و الطاطة و المعادن)

الملحق 3 : مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة ، المستهدفين بالنسبة لموريتانيا والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لموريتانيا والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة	المحور الموضوعاتي، الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة/ خطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
أهداف التنمية المستدامة 1 : القضاء على مظاهر الفقر في العالم		
1.5 في أفاق 2030 : تعزيز مجابهة الفقراء والأشخاص الهشة وتخفيض مخاطر تعرضهم للظواهر المناخية والكوارث ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1.5.1 عدد ضحايا الكوارث وصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالنسبة 100 ألف ساكن	4.3
أهداف التنمية لمستدامة 2 : القضاء على الجوع ، تحقيق الأمن الغذائي تحسين التغذية وتفعيل الزراعة المستدامة		
2.3 آفاق 2030 : زيادة الانتاجية الزراعية ودخل المنتجين الصغار وخاصة النساء والسكان الأصليين والأسر والمنمين وصيادين مع ضمان الولوج إلى الأراضي بصفة متساوية وكذلك الولوج إلى الموارد الانتاجية والمدخلات والخدمات المالية والأسواق	2.3.1 آثار الفقر على المزارعين المستقلين	2.1 2.2
2.4 آفاق 2030: تفعيل نظم الانتاج الغذائي ووضع ممارسات زراعية تأقلمية تمكن من رفع الانتاجية والانتاج وتساهم في الحفاظ على النظم البيئية وقدرات التكيف مع التغيرات المناخية وظواهر تقلبات الطقس الحادة والجفاف والفيضانات وكوارث أخرى	2.4.1 تغطية حاجات البلد من الحبوب بفضل الانتاج المحلي	2.1
أهداف التنمية المستدامة 4 : السهر على أن يستفيد الكل من تعليم ذي جودة وبصفة متساوية و تفعيل فرص التدريب علي طول الوقت		
4.7 آفاق 2030 : العمل على تعليم جميع التلاميذ لاكتساب المعارف والمهارات الضرورية لتفعيل التنمية المستدامة خاصة التعليم لصالح التنمية وأنماط الحياة المستدامة إضافة إلى حقوق الانسان والتساوي بين الجنسين وترسيخ ثقافة السلم واللاعنف والمواطنة الدولية والتنوع الثقافي والعمل على	4.7.1 مضامين المواد التعليمية تركز على : i) المواطنة ، ii) التنمية المستدامة ، iii) الجنس، v) حقوق الانسان	1.1 1.3 1.4

أن تساهم الثقافة في التنمية المستدامة	4.7.2 نسبة المعلمين المكونين على هذه المفاهيم	1.3
أهداف التنمية المستدامة 5 : تحقيق المساوات بين الجنسين والعمل على استغلالية النساء والبنات		
5.5 ضمان المشاركة الكامنة والفعالة للنساء وولوجهن إلى الوظائف القيادية ومختف مستويات اتخاذ القرار في الجيات السياسية والاقتصادية والعمومية	5.5.2 نسبة مقاعد المستشارات البلديات	1.4 2.1 2.2
	5.5.3 نسبة النساء في الوظائف العليا (وزيرات، أمينات عامات)	1.4 2.1 2.2 1.4
أهداف التنمية المستدامة 6: ضمان الولوج إلى خدمات التزود بالماء والصرف وضمان تسيير مستدام لخدمات الماء والصرف الصحي		
6.1 آفاق 2030 : ضمان الولوج الشامل إلى الماء الشروب وبسعر مناسب	6.1.1 نسبة الولوج	2.1 3.1
	6.1.2 نسبة الربط بالشبكة	4.1
6.2 آفاق 2030 : ضمان الولوج إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة بتساو	6.2.1 نسبة السكان التي تستخدم دورات مياه محسنة بما في ذلك التجهيزات لغسل اليدين بالماء والصابون	4.1
	6.2.2 نسبة المقاطعات التابعة للولاية والتي تتوفر على شبكة للصرف الصحي	4.1
	6.2.3 نسبة الأُر والمنازل المربوطة بشبكة الصرف الصحي	4.1
	6.2.4 نسبة المدن التي يزيد سكانها على 25 ألف نسبة والتي تتوفر على شعبة لتجميع الزيوت المستخدمة	4.1
6.3 آفاق 2030 : تحسين جودة الماء من خلال وضع حد للتلوث ودفن النفايات والحد من انبعاثات المواد الكيماوية والمواد الضارة من خلال تقليل نسبة المياه الآسنة غير المعالجة	6.3.1 المدن التي يزيد سكانها عن 25 ألف نسمة والتي تتوفر على محطة لمعالجة المياه الآسنة	4.1
6.4 آفاق 2030 : ترشيد الموارد المائية على مستوى جميع القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار للنقص في الماء الشروب	6.4.1 تغيرات استخدام موارد الماء للزراعة	2.1
	6.4.2 تغيرات الاستخدام الأنجع للماء الشروب	2.1
6.5 آفاق 2030 : وضع تسيير مندمج لموارد الماء على جميع المستويات ومن خلال التعاون عبد الحدود	6.5.1 درجة استخدام التسيير المندمج لموارد الماء	1.1 2.1
6.6 آفاف 2020 : حماية وترميم النظم البيئية المرتبطة بالماء ، خاصة الجبال ، الغابات المناطق الرطبة الأنهار ، المياه الجوفية ، البحيرات ، المستنقعات	6.6.1 تغيرات النظم البيئية ذات الصلة بالماء	2.1 2.3
أ.6 زيادة الاهتمام بالماء والصرف الصحي في برنامج الاستثمار العمومي	أ.6.1 التمويلات للماء والصرف الصحي من ميزانية الدولة	1.2

ب.6 دعم وتعزيز مشاركة السكان المحليين في تحسين التيير المائي والصرف الصحي	1.ب.6 نسبة الإدارات المحلية التي تسير الماء والصرف الصحي	2.2 3.1
أهداف التنمية المستدامة 7 : ضمان ولوج كل مواطن إلى خدمات الطاقة المستدامة والعصرية بأسعار مناسبة		
7.1 آفاق 2030 : ضمان الولوج إلى خدمات الطاقة العصرية وبأسعار مقبولة	7.1.1 نسبة البلدات التي يزيد سكانها عن 500 نسمة التي تتوفر على الكهرباء	4.1
	7.1.2 نسبة التغطية الكهربائية	4.1
7.2 آفاق 2030 : زيادة نسبة الطاقة المتجددة في MIX	7.2.1 نسبة الطاقات المتجددة في MIX	4.2
أ.7 تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الولوج إلى البحث والتكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة ، خاصة الطاقة المتجددة، التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالطاقات الأحفورية النظيفة، الرفع من الاستثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيات المتلقة بالطاقة النظيفة	7.أ.1 المبلغ المعبء بالنسبة ل 100 مليار دولار	1.2
8 أهداف النمية المستدامة تفعيل نموا اقتصادي فعال ومستدام إضافة إلى التشغيل المنتج والعمل اللائق للكل		
8.4 الزيادة التدريجية لاستخدام فعال للموارد حتى آفاق 2030 سواء من منظور إستهلاكي أو إنتاجي والعمل على عدم تأثير النمو الاقتصادي على البيئة	8.4.1 نسبة القطاعات التي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في سياساتها	1.1
8.8 الدفاع عن حقوق العمال وتأمين مكان العمل والعمال بما في ذلك المهاجرين والنساء وأصحاب المهن غير الثابتة	8.8.1 عدد حوادث الشغل	1.6 4.2
8.9 آفاق 2030: إعداد ووضع سياسات تهدف إلى تنمية السياحة المستدامة التي تخلق وظائف وتثمن الثقافة والمنتجات المحلية	8.9.1 نسبة السياحة في التشغيل	2.3 3.1
	8.9.2 مساهمة السياحة في المنتوج الداخلي للخام	2.3 3.1
أهداف النمية المستدامة 9 : إنشاء بنية تحتية للمجابهة ، تشجيع الصناعة لصالح الكل والابتكار		
9.4 آفاق 2030 : عصرنة وتكييف الصناعات لتكون أكثر مردودية من خلال ترشيد الموارد واللجوء إلى التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة	9.4.1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للوحدات الصناعية	4.2
9.5 تعزيز البحث العلمي تحسين القدرات التكنلوجية للقطاعات الصناعية من خلال تشجيع الابتكار وزيادة العاملين في حق البحث والتنمية لمليون ساكن وزياد النفقات العمومية والخصوصية المخصصة للبحث والتنمية إلى آفاق 2030	9.5.1 نفقات البحث والتنية من الناتج الداخلي الخام	1.5 4.2
	9.5.2 عدد الباحثين لكل مليون نسمة	1.5
أهداف التنيمة المستدامة 11 : العمل على أن تكون المدن والمؤسسات الانسانية مفتوحة في وجه الكل وآمنة وتتمتع بقدرات المجابهة		
11.1 آفاق 2030 : توفير السكن للكل وخدمات ملائمة ومضمونة وبأسعار مقبولة والقضاء على أحياء الصفيح	11.1.1 نسبة الأسر الحضرية التي تسكن في أكواخ أو منازل غير ملائمة	4.1 3.1

	11.1.2 نسبة الأسر الحضرية التي تسكن في أحياء لا تتوفر على الخدمات الأساسية	4.1 3.1
11.2 آفات 2030 ضمان الولوج إلى أنظمة نقل آمنة وبأسعار مقبولة والعمل على تأمين الطرق وتنمية النقل العمومي	11.2.1 نسبة السكان التي تلج إلى النقل العمومي	4.1 3.1
11.3 آفاق 2030 : تعزيز العمران المستدام وقدرات التخطيط والتسيير التشاركي والمندمج والمستدام	11.3.1 نسبة المقاطعات التي تتوفر على مخطط سكني مصادق عليه ضمن المخطط التوجيهي والتهيئة العمرانية المعتمد	4.1
	11.3.2 نسبة المدن التي تم انشائها أو تجمع القريات	4.1
11.4 دعم جهود المحافظة وصيانة التراث الثقافي والطبيعي المدرج تراثا عالميا	11.4.2 النفقات المخصصة لمحافظة وصيانة التراث الطبيعي لكل ساكن	1.1 1.2
11.5 آفات 2030 : العمل على تخفيض ضحايا الكوارث الطبيعية (أنظر أهداف التنمية المستدامة 1.5)	11.5.1 نشبة الوفيات بسبب الكوارث من أصل 100 ألف نسمة	4.3
	11.5.2 عدد الأشخاص المتضررين بسبب الكوارث من أصل 100 نسمة	
11.6 آفات 230 : الحد امن الآثار السلبية للبيئة على المدن مع إعطاء أهمية خاصة لجودة الهواء وتسيير النفايات	11.6.1 نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم القضاء عليها بصفة ملائمة على مستوى عاصمة كل ولاية	4.1
	11.6.2 مستوى المعد السنوي للجسيمات الدقيقة على مستوى انواكشوط وانواذيبو	4.2 3.1
ب.11 آفات 2020 العمل على زيادة عدد المدن والمؤسسات الإنسانية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخطط عمل مندمجة لصالح الدمج وترشيد موارد والتأقلم مع آثار التغيرات المناخية ومجابهة الكوارث ، وإعداد وتنفيذ تسيير لمخاطر الكوارث طبقا لإطار Sendai للحد من آثار الكوارث (2015 – 2030)	1.ب.11 نشبة المدن التي يقطنها أكثر من 25 ألف نسمة والتي تتوفر على وثائق للتخطيط العمراني تتضمن اجراءات التكيف مع التغيرات المناخية	4.3
	2..ب.11نسبة المدن التي يقطنها أكثر من 25 ألف نسمة والتي تتوفر على الاستراتيجية للحد من آثار الكوارث	4.3
أهداف التنمية المستدامة 12 : اعتماد أنماط استهلاكية وانتاجية يمكن دعمها		
12.2 آفاق 2030 : تطبيق تسيير مستدام واستخدام رشيد للموارد الطبيعية من خلال : (i) تنفذ خطة التسيير الرشيد لقطاع الصيد ، (ii) تطوير انتاج زراعي بيولوجي للأنواع ذات القيمة المضافة (الخضروات البقوليات، (iii) تعزيز الأمن والحماية من مخاطر الصناعات الاستخراجية (مناجم الحديد ...الخ)	12.2.1 جهود الصيد حسب المنطقة	3.1
	12.2.2 المساحات المعنية بالممارسات الزراعية المحسنة	2.1
	12.2.3 عدد حوادث الشغل	4.2 4.3
	12.2.4 عدد حالات تصون الرئة المشخصة	1.6 4.2
12.3 القضاء على خسائر شباكيه وضياع لبروتونية البحرية	12.3.1 عدد الأسماك التي يتم التخلص منها بعد صيدها	3.1

12.4 آفاق 2030 : اعتماد سياسة بيئة للمواد الكيميائية والمخلفات طبقا للمبادئ الأساسية المعمول بها دوليا والحد من التخلص منها في الهواء أو الماء أو التربة سبيلا إلى تخفيف آثارها السلبية على الصحة والبيئة وذلك من خلا ل (i) وضع خطط لتسيير المواد الكيميائية في كل القطاعات المعنية (المعادن الوحدات الصناعية التحويلية ، المستشفيات ، ... الخ)، (ii) القضاء الكلى على المواد الملوثة من خلال معالجة المخزونات الموجودة وتحريم دخول مواد جديدة مضرة (مواد معالجة الأعشاب غير مرخصة)، (iii) تعزيز النصوص التنظيمية المتعلقة بالمحروقات المتعلقة بوقود السيارات وتعميم المعاينة الفنية السنوية للسيارات (iv) والقضاء الكلى على المبردات الضارة (HFC, CFC)	12.4.3 المواد الكيميائية المستخدمة لاستخراج الذهب والنحاس	4.2
	12.4.4 كمية المواد الكيميائية التي تم ادخالها إلى موريتانيا	4.1 4.2
	12.4.5 المواد الكيميائية المستخدمة للإنتاج الصناعي والحرفي	4.2
	12.4.6 قدرة التأكد من طبيعة المحروقات	4.2
	12.4.7 نسبة السيارات التي خضعت للمعاينة الفنية	4.2
12.5 آفاق 2030 الحد بصفة كبيرة من إنتاج المخلفات خاصة السبك الفولاذ والمواد لبلاستيكية ذلك من خلا إعادة استخدامها وتدويرها	12.5.1 الكميات التي إعادة تدويرها سنويا	4.1
12.6 تشجيع المقاولات خاصة الكبيرة باعتماد ممارسات قابلة للتطبيق وإدماج معلومات ذا الصلة في تقاريرها	12.6.1 نسبة المقاولات الكبرى التي تنشر معلومات تتعلق بالجدوائية	1.3 1.5
12.7 تشجيع الممارسات المستدامة في إطار إبرام الصفقات العمومية وطبقا للسياسات العمومية والأولويات الوطنية	12.7.1 تنفيذ خطة العمل في مجال إدراج المراسلات المستدامة (في إطار إبرام الصفقات العمومية)	1.1
12.8 إعداد وتنفيذ استراتيجية متعددة القطاعات حول التنمية المستدامة (IFC)	12.8.1 مستوى تطبيق الاستراتيجية المعتمدة (IEC)	1.3
	12.8.2 نسبة حملات التحسيس المقام بها	1.3
	12.8.3 نسبة إدخال وحدات القياس على ICDD	1.3
ب.12 وضع واستخدام آلات لرقابة الآثار على التنمية المستدامة من أجل سياحة مستدامة تخلق وظائف وتثمن الثقافة والمنتجات المحلية	1.ب.12 زيادة عدد السواح لمواقع ذات الأهمية الثقافية	1.6 2.3 3.1
ج. 12 ترشيد دعم المحروقات	1.ج.12 مبلغ دعم مخصص للمحروقات الأحفورية	4.2
أهداف التنمية المستدامة 13 : اتخاذ إجراءات استعجالية لمكافحة التغيرات المناخية وانعكاساتها		
13.1 دعم قدرة مجابهة المناطق الهشة بما في ذلك الساحل إضافة إلى القدرات الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ (الخطة المتعددة القطاعات ، اقتناء لوازم لتدخل ، .. الخ)	13.1.1 استراتيجية المجابهة العملية	1.1 2.1 3.1،3.3 ، 3.4 4.2 ، 4.3
	13.1.1 عدد وحدات التدخل العاملة في مجال مكافحة الكوارث	4.3
13.2 الحد بصفة كبيرة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال تنفيذ مشاريع مكيفة لتخفيف الانبعاثات (الطاقات النظيفة والحفاظ على النباتات (إعادة التشجير))	13.2.1 نسبة الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	4.2

13.3 تعزيز التثقيف والتحسيس حول التغيرات المناخية وآثارها و أخذها بعين الإعتبار في السياسات التنموية	13.3.1 مستوى ادراج المحتويات التعليمية المتعلقة بالتغيرات المناخية	1.3
	13.3.2 نسبة القطاعات التي تدرج التغيرات المناخية في استراتيجياتها	4.1
أ.13 تعزيز قدرات تعبئة التمويلات المنصوص عليها في إطار صندوق 100 مليار	1.أ.13 حجم التمويلات التي تمت تعبئتها	1.2
14 المحافظة والاستغلال على نحو مستدام للمحيطات والبحار والموارد المائية لأراضي التنمية المستدامة		
14.1 آفاق 2025 الحد الكبير من التلوث البحري بشتى أنواعه خاصة الناجم عن الأنشطة الأرضية وكذلك النفايات البحرية وتلوثات المواد الغذائية	14.1.1 مستوى تركيز النفايات البحرية	3.1 3.2
14.2 آفاق 2020 التسيير والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية من خلا تعزيز المجابهة تجنبا لتلوثها والآثار التي تنجم عن ذلك واتخاذ اجراءات لترميمها من أجل صحة وإنتاجية المحيطات	14.2.1 نسبة ZEEM الخاضعة للتسيير من خلال استخدام مقاربة ذات بعد نظام بيئي	3.1
14.3 الحد من تحمض المحيطات ومكافحة آثارها من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	14.3.1 جهود البحث عن طبيعة تحميض المحيط الأطلسي (المنطقة الغربية الإفريقية	1.5 3.1
14.4 آفا ق 2020 : تنظيم فعال للصيد البحري ووضع حد للصيد البحري المفرط والسيد غير المرخص مع تنفيذ خطط تسيير تعتمد على البيانات العلمية سبيلا إلى الاستغلال المستدام للمخزونات البحرية	14.4.1 نسبة المخزونات التجارية المستغلة بصفة مستدامة (تحت الحد المسموح به)	3.1
	14.4.2 نسبة تزايد التمويلات لصالح البحث والرقابة في مجال الصيد البحري	3.1
14.5 تعزيز حماية المناطق البحرية والساحلية في آفاق 2030	14.5.1 نسبة المساحات المحمية أو المحافظة عليها	3.1 3.3
14.6 آفاق 2030 تسيير الصيد البحري اعتماد على خطط التهيئة والتنمية المستدامة ، تجنب السيد المفرط وتعزيز الرقابة البحرية	14.6.1 النسبة السمكية التي تتوفر على خطة التهيئة	3.1 3.3
	14.6.2 جهود الصيد الاجمالية	3.1
	14.6.3 عدد المخالفات المسجلة في مجال الصيد البحري	3.1
14.7 آفاق 2030 : تعزيز وتثمين منتجات الصيد من خلال الشراكة العمومية الخصوصية	14.7.1 نسبة الصيد في المنتوج الداخلي الخام	3.1
أ.14 تعزيز البحث في مجال صيد الأسماك بمعرفة أدق للموارد ودراسة آثار التغيرات المناخية ومتابعة البيئة المائية والساحلية (انظر 14.4 9	1.أ.14 الميزانية المخصصة من قطاع الصيد للبحث (أنظر 14.4.2)	1.2 3.1
ج.14 تعزيز المحافظة على المحيطات ومواردها واستغلالها بصفة مستدامة مع تطبيق ترتيبات القانون الدولي وتوجيهات المنظمة العالمية للتغذية و للزراعة بخصوص تسيير المواد البحرية والحفاظ عليها	1.ج.14 عدد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها أو المعتمدة (المتعلقة بالبحر)	3.1.6 3.1.3
أهداف التنمية المستدامة 15 : المحافظة على النظم البيئية الأرضية وترميمها واستغلالها بصفة مستدامة ، التسيير المستدام للغابات ، مكافحة التصحر ، العمل على ترميم الأراضي ووضع حد للتنوع		

لبيولوجي		
15.1 آفاق 2030 : زيادة المناطق المحمية القارية على المستوى الوطني	15.1.1 نسبة المساحات أو المناطق القارية المحمية	2.3
15.2 آفاق 2030 : وضع حل لتدمير الغابات ، إعادة تشجير 100ألف هكتار	15.2.1 مساحة الغابات	2.1
	15.2.2 المساحات التي تم إعادة تشجيرها	2.1
	نسبة استخدام غاز لبوتان	2.1 4.1
15.3 أفاق 2030 : مكافحة التصحر ، اعادة تأهيل الأراضي المتضررة من خلال عمليات البذر الجوي	15.3.1 المساحات المستفيدة من البذر الجوي	2.1
	15.3.2 المساحات الأرضية والتربة التي تم العمل على ترميمها	2.1
15.5 اتخاذ إجراءات استعجالية للحد من تضرر الوسط البيئي ووضع حد لتفقير إفقار التنوع لبيولوجي في آفاق 2020 ، حماية العينات المهددة بالانقراض	15.5.1 عدد النوعيات المهددة بالانقراض والخاضع للحماية	2.3
15.7 اتخاذ اجراءات استعجالية لوضع حد للصيد غير المشروع للعينات المحمية	15.7.1 حالات الصيد غير المرخص المسجلة	2.3
15.8 آفاق 2020: اتخاذ اجراءات لمنع دخول عينات خارجية مضرة ، التخفيف من آثار هذه العينات على النظم البيئية الأرضية والمائية	15.8.1 عدد العينات الغازية والضارة التي تم القضاء عليها	2.1 2.3
15.9 آفاق 2020: إدراج النظم البيئية والتنوع لبيولوجي في التخطيط الوطني ومكانيسمات التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر وكذلك في المحاسبة	15.9.1 عدد السياسات القطاعية التي تدمج الحماية (انظر الهدف 2 Aichi)	1.1
	15.9.2 جزء النفقات العمومية المخصصة للمحافظة على التنوع لبيولوجي	1.2
	15.9.3 مخصصات الدولة الخاصة بالحماية والمحافظة	1.2
أ.15 تعبئة الموارد المالية من كل المصادر والعمل على زيادتها لحماية التنوع لبيولوجي والنظم البيئية واستغلالها بصفة مستدامة	أ.15.1 نسبة التمويلات المعبأة للتنوع لبيولوجي في المخصصات الإجمالية للتنمية	1.2
ب.15 تعبئة موارد من كل مصادر وعلى جميع المستويات لتمويل التسيير المستدام للغابات وحث الدول على تنميتها .	ب.15.1 نسبة التمويلات المعبأة والمخصصة لحماية الغابات من المخصصات الاجمالية للتنمية	1.2
أهداف التنمية المستدامة 16 : تعزيز انشاء شركات سلمية وواعية بأهمية التنمية المستدامة ، العمل على الولوج إلى العدالة ووضع مؤسسات فعالة ومسؤولة ومنفتحة على جميع المستويات		
16.6 انشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على كل المستويات	16.6.1 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم مع المصالح العمومية	1.4 2.2
ب.16 وضع مبادئ سياسة عامة قابلة للتطبيق وتعتمد على استراتيجيات التنموية لصالح الفقراء وتأخذ بعين الاعتبار إشكالية الرجل والمرأة من أجل الولوج إلى الاستثمار في أعمال من شأنها القضاء على الفقر	ب.16.1 نسبة السكان الذين أعلنوا عن تعرضهم لعملية تمييز	كلهم
16.7.1 اعتماد قانون جديد خاص بالمجتمع المدني	16.7.1.1 اعتماد قانون جديد خاص بالمجتمع المدني	1.4 2.2

أهداف التنمية المستدام 17 : تفعيل الشراكة الدولية لخدة التنمية ذات الطابع المستدام وتعزيز وسائل هذه الشراكة		
17.14 تعزيز انسجام سياسات التنمية المستدامة	17.14.1 استراتيجية LT للتنمية المستدامة	1.1
17.17 تشجيع وتفعيل الشراكات العمومية ، والشراكات العمومية الخصوصية والشراكات مع المجتمع المدني على ضوء التجارب المكتسبة واستراتيجيات التمويل المطبقة في المجال	17.17.1 نسبة الشراكة العمومية الخصوصية في الاستثمار الاجمالي	1.4 2.2 4.1
17.19 آفاق 2030 : الاستفادة من المبادرات الموجودة لوضع مؤشرات التطور في مجال التمية المستدامة لتكملة الناتج المحلي الخام ، ودعم وتعزيز القدرات الإحصائية	17.19.1 الموارد المخصصة بتعزيز القدرات الإحصائية	.1.5

اللون الرمادي مؤشرات ذات أهمية ثانوية

المرفق رقم 4 : أهم المراجع

السياسات العمومية

2017	وزارة الاقتصاد والمالية	ورقة عن متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP) 2016 – 2030
2017	وزارة الاقتصاد والمالية	الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 – 2030 الجزء 1 و 2
2016	وزارة الزراعة	الورقة التوجيهية للاستراتيجية الزراعة
2016	وزارة البيطرة	الورقة التوجيهية القطاعية للتنمية البيطرية
2016	ANGMV	استراتيجية 2020 – 2016
2014	وزارة البيئة والتنمية المستدامة ANGMV،	الاستراتيجية وخطة العمل 2020 – 2016 لتنفيذ مبادرة السور الأخضر في موريتانيا
2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول من أجل تنمية مستدامة للصيد والاقتصاد البحري
2015	وزارة الزراعة	الخطة الوطنية لتنمية الزراعة 2025 – 2015 (PMDA)
2014	وزارة البيئة	الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة بموريتانيا
2014	وزارة البيئة	الاستراتيجية الوطنية لتحديد وتسيير مناطق محمية بحرية وساحلية (2020 – 2014) قيد المصادقة عليها
2014	وزارة البيئة	الاستراتيجية الوطنية للتنوع لبيولوجي (2011 – 2020) NBSAP
2013	وزارة البيئة	الخطة القطاعية للبيئية والتنمية المستدامة
2012	وزارة البيئة	خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة
2012	وزارة التنمية الريفية	استراتيجية تنمية القطاع الريفي في أفق 2025
2012	وزارة المياه والصرف الصحي	استراتيجية تنمية قطاع الماء والصرف الصحي
2011	MAED	الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لموريتانيا أفق 2015 رئية 2030 ، جزء 1 و 2
2011	وزارة البيئة	إعلان سياسة البيئة والتنمية المستدامة
2011	وزارة المياه	الاستراتيجية الوطنية لصرف السوائل 2012 – 2020
2006	SEE	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2001 – 2015
2004	الجمهورية الإسلامية الموريتانية /PREDAS	استراتيجية الطاقة المنزلية في موريتانيا
2004	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	برنامج العمل الوطني للتكييف مع التغيرات المناخية (PANA)
2002	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في موريتانيا (PAN – LCD)

الإطار القانوني والتنظيمي

مدونة الغابات: القانون 97/007 بتاريخ 20 يناير 1997
مدونة الغابات: القانون 055 / 2007 بتاريخ 18 / 09 / 07 ومرسوم تطبيقه بتاريخ 05 مارس 2009 الذي يلغي ويحل محل القانون 007 – 97
مدونة الماء: القانون رقم 030 / 2005 بتاريخ 2 فبراير 2005
مدونة الماء : الأمر القانوني رقم 85 / 144 بتاريخ 04 يوليو 1986 مدونة تنمية المواشي ، القانون 024 / 2004 بتاريخ 30 أكتوبر 2004
مدونة البيئة : القانون رقم 045 / 2000 بتاريخ 26 يوليو 2000
مدونة الصيد والمحافظة على الطبيعة : القانون 97/007 بتاريخ 20 يناير 1997 الذي يلغي ويحل محل القانون 75/003 بتاريخ 15 يناير 1975
مدونة الكهرباء : القانون رقم 2001/019 بتاريخ 25 يناير 2001
القانون رقم 2015/017 المتضمن مدونة الصيد البحري
القانون 2013/029 المتضمن مدونة التجارة البحرية

القانون 038- 2015 المغير لبعض ترتيبات القانون 029- 2013 المتضمن مدونة التجارة البحرية
قانون المنطقة الحرة
مدونة المعادن : القانون 011 – 2008 المتضمن مدونة المعادن والذي يلغي ويحل محل القانون 204/77 المتضمن مدونة المعادن ونصوصها المغيرة
الأمر القانوني 84/017 المحدد للرسم على مواد البناء والمقالع والقانون 99/013 بتاريخ 23يونيو 1999
المدونة الرعوية : القانون رقم 044 /2000 بتاريخ 15 يوليو 2000
المرسوم 2004/054 بتاريخ 06 يوليو 2004 المتضمن تطبيق القانون 013/ 99 المتضمن مدونة المعادن
المرسوم 105 /2007 الذي يغير ويكمل المرسوم 2004/094 بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المتعلق بدراسة الآثار على البيئة
المرسوم 131 / 2009 MIM/PM المتضمن شرطة المعادن
المرسوم 2010/014 بتاريخ 20 يناير 2010 المتضمن تنظيم وعمل المجلس الاستشاري الوطني للساحل (CCNL)
المرسوم 2015/159 المتضمن تطبيق القانون 2015/017 المتضمن مدونة الصيد
مرسوم المعايير الصحية والوقائية لمنتوجات الصيد وتربية الأسماك
المرسوم 2010/048 بتاريخ 01 مارس 2010 المتضمن انشاء صندوق التدخل البيئي (FIE)
القانون 2007/037 المتضمن قانون الساحل
القانون 2009/026 المغير لبعض ترتيبات القانون 2008/011 بتاريخ 27 ابريل 2008 المتضمن مدونة المعادن
القانون 2011/022 بتاريخ 08 مارس 2011 المتضمن الوقاية والحماية من التلوث البحري في موريتانيا
القانون 2011/049 بتاريخ 17 نوفمبر 2011 المتضمن النظام الخاص بعمال المياه والغابات والصيد البري
القانون المتضمن إعادة تنظيم العقار والممتلكات 2002
الأمر القانوني 84/208 بتاريخ 10 سبتمبر 1984 مدونة النظافة
الأمر القانوني المتعلق بالساحل ، القانون رقم 2007/037 بتاريخ 17 ابريل 2007
حماية الغطاء النباتي ، القانون 2000/042 بتاريخ 26 يوليو 2000

الدراسات / الوثائق المرجعية

السنة	المؤلف	العنوان
2017	منظمة التغذية والزراعة	الخطة الوطنية للتنمية البيطرة – وثيقة عمل
2016	وزارة البيئة	المساهمة في عملية إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 – 2030 (CDS)
2016	وزارة البيئة	خطة العمل السنوية 2016 (PTA)
2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	تقرير حول الاطار الاستثماري من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصيد في موريتانيا 2015 – 2020
2016	عبد القادر محمد السالك محمد ابراهيم	التقييم الاجمالي لأهم الوثائق الاستراتيجية لسياسة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا. 1). الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2006 – 2015)، 2). خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
2016	وزارة الاقتصاد والمالية /CMAP	الوضعية المرجعية لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا ، التقرير المؤقت
2016	ACCMR	دراسة هشاشة ولايات لعصابة ولبراكنه في موريتانيا . التقرير النهائي حول الهشاشة أمام التغيرات المناخية على المستوى الجهوي
2015	وزارة البيئة	المساهمات المتوقعة والمحددة على المستوى الوطني
2015	وزارة البيئة	البرنامج الوطني حول التغيرات المناخية ، تقرير الجرد الوطني و التحيين
2015	وزارة البيئة /	الخلاصة والحصيلة الخماسية لأهم انشطة القطاع : 2011 – 2015
	وزارة البيئة / IPE3	المساعدة الفنية لوضع والأخذ بعين الاعتبار للنفقات متوسطة المدى في ميزانية الدولة القطاعية ذات الصلة بكل من وزارات: النفط والطاقة والمعادن والصيد والاقتصاد البحري والبيئة والتنمية المستدامة مع إدماج ثنائية الفقر / البيئة. الجزء II : آفاق الموارد والنفقات (2016 – 2018)
2015	الاتحاد الأوروبي	إعداد خريطة الطريق الاستراتيجية الوطنية للتنمية في ما بعد 2015 ، التقرير النهائي (2015)
2015	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	التقرير التقييمي الاجمالي للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001 – 2015

2015	المنظمة العالمية للتغذية والزراعة	تقييم الموارد الحرجية (الغابية) العالمية 2015 – التقرير الوطني لموريتانيا (FRA)
2015	مرصد الصحراء والساحل	موريتانيا : أطلس احتلال الأراضي
2014	وزارة الاقتصاد و التنمية	سمات الفقر في موريتانيا
2014	وزارة البيئة	البيان الثالث حول التغيرات المناخية في موريتانيا
2014	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والتصحر	نظام تدقيق النتائج وتقييم وانجاز السلك الخامس المتعلق بتقديم تقارير الهيأة التشريعية 2014 – 2015 – تقرير موريتانيا بوصفها بلدا معنيا
2014	برنامج تسيير الموارد الطبيعية	نظام المتابعة والتقييم لحظة العمل الوطني للبيئة 2 (SEPANE)
2014	SWEEPNET	تقرير الدول المتعلقة بتسيير النفايات الصلبة في موريتانيا
2014	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	وثيقة مشروع : مبادرة الفقر – البيئة – موريتانيا ، المرحة III
2013	BGP	أطلس بحري للمناطق الهشة في موريتانيا : دعم النظام البيئي المنصف
2013	الاتحاد الأوروبي	السمات البيئية للبلد
2013	وزارة البيئة	التمويلات الخارجية للفترة ما بين 2009 – 2012
2013	مرصد الصحراء والساحل	استراتيجية 2020 لمرصد الصحراء والساحل
2012	وزارة البيئة	التقرير الوطني حول التنمية المستدامة
2012	وزارة البيئة	التقرير الوطني الرابع CBD
2012	البنك الدولي	الآثار الاقتصادية لصرف الصحي رديء في موريتانيا
2012	RIE	التغيرات المناخية والمخاطر الساحلية في موريتانيا
2012	برنامج الأمم المتحدة للتنمية /PNUE	اقتراح نظام رسوم وإتاوات بيئية وإجراءات حثية على المستوى المحلى والوطني من أجل إدراج البعد البيئي في السياسات العمومية التنموية (STAR)
2011	BGRM	اجراء تدقيق بيئي واجتماعي لاستغلال المعادن في موريتانيا
2010	SWEEPNET	تقرير الدول حول تسيير النفايات الصلبة في موريتانيا
2010	تمفصل البيئة والفقر	التقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع التنمية الريفية
2010	تمفصل البيئة والفقر	التقدير الاقتصادي لتكاليف وأرباح تسيير الموارد المائية والرعوية والبحرية في موريتانيا
2008	تمفصل البيئة والفقر	تقييم كلفة ضرر الموارد الطبيعية أو سوء استخدامها في موريتانيا
2010	وزارة البيئة والتنمية المستدامة / البنك الدولي / التعاون الألماني	المراجعة المؤسسية لقطاع البيئة في موريتانيا
2006	البنك الدولي	التقييم البيئي والاجتماعي والاستراتيجي لقطاع المحروقات في موريتانيا
2006	كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2001 – 2015
2007	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	المؤشرات البيئية لمتابعة السياسات والموارد البيئية
2004	موريتانيا / PREDAS	استراتيجية الطاقة المنزلية في موريتانيا . تقرير
2014	المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد البحري	تقرير فريق عمل المعهد الموريتاني للبحوث المحيطية والصيد حول تقييم المخزونات 2014